الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليـم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عمّار ثليجي – الأغواط –

كليّة: الحقوق والعلوم السياسيّة

القسم: العلوم السياسيّة

الميدان: الحقوق والعلوم السياسيّة

الشعبة: العلوم السياسيّة

التخصّص: علاقات دوليّة

مطبوعة (دروس)

موجهة لطلبة: السّنة الثّانية ، المستوي جذع مشترك

تحليل الوثائق السياسيّة والمواثيق الدوليّة

من إعداد: الدكتور ، العيد دحماني

الرتبة: استاذ التعليم العالي

- جامعة الاغواط -

الإيميل: l.dahmani@lagh-univ.dz

السنة الجامعية: 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي – الأغواط
كلية الحقوق و العلوم السياسية
العمـــادة

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Amar Télidji - Laghouat
Faculté de Droit et des Science Politiques
Doyenné

الرقم : 15/ 2025 **الأغواط في: 2025/05/13**

شهادة إيداع

بنـــاء علـــى محضـــر المجلـــس العلمـــي رقـــم 02 بتـــاريخ 2025/04/24 لكليـــة الحقـــوق والعلـــوم السياســـية ،تمـــت المصـــادقة علـــى تقـــارير الخبـــرة التـــي وردت ايجابيـــة - تـــم إيـــداع تقريـــرين ايجـــابيين- لمطبوعـــة دروس بعنـــوان: **"تحليـــل الوثـــائق السياســـية والمواثيـــق الدوليـــة"** للأســـتاذ : **دحمـــاني العيـــد**، وبنـــاء عليـــه نطلـــب مـــن ســـيادتكم اســـتلام النســـخة النهائية للمطبوعة.

- نسختين ورقيتين + قرصين مضغوطين.

فـــائق الاحتـــرام والتقديـــر

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي
لكلية الحقوق والعلوم السياسية
إمضاء: أ.د. بن الزوبير عبد الله

UNIVERSITY OF LAGHOUAT

العنوان: ص.ب. رقم: 37 ج الأغواط
الهاتف: 029.14.53.11
الموقـــع: Http://www.lagh-univ.dz
الفاكس: 029.14.53.11

مقدمة:	4
المحور الأوّل: الاطار النّظري والمفاهيمي للوثيقة السياسية.	5
اوّلا: تعريف الوثيقة وأهميتها	5
ثانيا: أنواع الوثائق:	12
1. الوثيقة الكتابية:	13
2. الوثيقة التصويرية	14
3. الوثيقة السمعية أو المرئية:	17
4 .تصنيف الوثائق من حيث المجال او (الحقل)	18
5. وثائق دائمة الحفظ:	18
6. وثائق موقتة:	19
ثالثا : مفهوم وانواع الوثيقة السياسية	19
رابعا : أنواع الوثائق السياسية	21
1. الوثائق السياسية الرسمية الوطنية :	21
2. الوثائق السياسيّة غير الرّسمية:	24
3. المواثيق الدولية :	26
4. انقضاء المعاهدة:	32
المحور الثاني : منهجية تحليل الوثيقة السياسية.	33
أوّلا: الخطوات الأساسية في تحليل الوثائق السياسية.	33
ثانيا : تعريف التحليل السياسي:	37
ثالثا :الأبعاد والمبادئ الأساسية للتحليل السياسي:	39
رابعا :أنواع التحليل:	40
خامسا : أدوات التحليل السياسي:	43
المحور الثالث :تحليل الوثائق وفق منهجية تحليل المضمون.	44
اوّلا: تعريف اسلوب تحليل المضمون:	44

ثانيا: خصائص تحليل المضمون :	46
ثالثا: خطوات تحليل المضمون:	48
رابعا : تحليل المضمون الكمّي والكيفيّ:	50
خامسا : النقد الخارجي والداخلي.	53
سادسا: تقنيات تحليل الخطاب السياسي :	56
سابعا : مراحل تحليل الخطاب السياسي.	67
المحور الرابع: نماذج تحليل الوثائق السياسية الوطنية والدولية :	70
اوّلا : أنموذج تحليل وثيقة وطنية رسمية :	71
1. الدراسة الشكلية واللغوية: بنية وهيكل النص الدستوري	81
2. السياق التاريخي والسياسي:	81
3. التحليل التفصيلي للمضمون:	82
4. استنتاجات أولية وتحليل المحتوى والسياق:	83
5. التفسير والتقييم النقدي	83
6. خاتمة:	84
المحور الخامس : تحليل وثيقة سياسية وطنية غير رسمية .	84
اولا: وثيقة بيان أول نوفمبر 1954 .	84
ثانيا : منهجية تحليل الوثيقة:	88
1. مقدمة:	88
2. السياق التاريخي والسياسي:	89
3. المتكلم والمخاطب:	89
4. الأبعاد البيان:(بناء الشرعية وتبرير الكفاح)	90
5. التحليل اللغوي والمفرداتي:	91
6. خاتمة:	91
المحور السادس : وثيقة سياسية رسمية دولية.	92
اوّلا: مضمون وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.	92
ثانيا :تحليل إعلان العالمي لحقوق الإنسان:	98

1. مقدمة: 98

2. الإشكالية المحورية: 99

3. جوهر الإعلان: 99

أ الحقوق المدنية والسياسية: 100

ب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: 100

4. القيمة القانونية والتأثير: 100

5. تقييم نقدي: بين الإنجازات والتحديات المستمرة. 101

6. المرحلة الاخيرة لتحليل الإعلان . 102

خاتمة: 102

قائمة المصادر والمراجع: 103

ملخص : 111

Summary: 111

مقدمة:

تُمثّل النّصوص والوثائق السياسية والدولية حجر الزاوية في فهم ديناميكيات السلطة والعلاقات بين الدول وتطور الأفكار والمؤسسات عبر التاريخ وفي عالمنا المعاصر فهي ليست مجرد سجلات للأحداث أو الاتفاقيات، بل هي أدوات فاعلة تُشكل الواقع وتُعبّر عن إيديولوجيات وتُحدد الحقوق والواجبات وتُوجّه مسارات العمل السياسي والدبلوماسي وانطلاقًا من هذه الأهمية البالغة في حقل تحليل الوثائق ،حيث يتمحور الهدف الأساسي لتدريس هذه المادة حول تمكين الطالب من تجاوز دور القارئ السطحي والانتقال إلى مستوى المحلل النّقدي لهذه النّصوص والوثائق المتنوعة والمعقدة.

إنّ تحقيق هذا الهدف يقتضي تزويد الطالب بترسانة منهجية وأدوات تحليلية متخصصة، فلا يكفي مجرد قراءة الوثيقة ووصفها ، بل يجب تفكيكها والغوص في أعماقها من خلال التحكّم الدقيق في أدوات التحليل المناسبة وتوظيف المناهج الضرورية التي تتلاءم مع طبيعة كل وثيقة وسياقها ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مناهج تحليل الخطاب، والتحليل التاريخي، والتحليل القانوني، والتحليل السيميائي، وغيرها من الأطر التي تسمح بفهم شامل ومتعدّد الأبعاد.

تُعتبر القدرة على تحليل الوثائق مرحلة مفصلية وأساسية في مسار إنجاز أي بحث علمي رصين في حقول العلوم السياسية، العلاقات الدولية، القانون، التاريخ، وغيرها، فالبحث العلمي الجاد يعتمد بشكل كبير على القدرة على استنطاق المصادر الأولية، وتقييم مصداقيتها واستخلاص الدلالات والمعاني الكامنة فيها وتُعدّ القواعد المنهجية لتحليل النّص سواء كان قانونيًا كالدساتير والمعاهدات أو سياسيًا كالبيانات والإعلانات والخطب، فهي السبيل لتحقيق غاية علمية أعمق في تناول هذه الوثائق.

المحور الأوّل: الاطار النّظري والمفاهيمي للوثيقة السياسية.

إنّ دراسة الوثيقة بصفة عامّة بغض النّظر عن انتمائها أو نوعها يتطلب منا معرفة تقنيات ومهارات تناول الوثيقة والإلمام بالخطوات والقواعد المنهجية التي تصب في مجملها في معايير تحليل الوثائق وبما أننا ننتمي إلى حقل العلوم السياسية فهذا يقتضي أننا بصدد دراسة الوثائق السياسية والمواثيق الدولية باعتبار أنّها تشكل مصدرا مهما للأحداث والوقائع السياسية وطنيا أو دوليا وهذا أيضا مرتبطا أساسا بمرحلة تاريخية كمعلم للحدث المراد دراسته مما يعني تناول الوثيقة في بعدها التاريخي وهو ما يسمى بتاريخ علم الوثائق إذا تحليل الوثائق يعتمد على معيار المطابقة التاريخية والعلمية التي تنتهي إلى نتائج عقلانية أو منطقية .

إنّ النّظر إلى الوثيقة لا يعني فهم محتوى الوثيقة ولا يعبر عن مصدقتيها والأخذ بها إلى عند مرورها عبر خطوات أساسية منهجية تكشف عن مدى صدقها وتؤيد أصالتها وكبداية في العصور الماضية كان مُحتوى الوثيقة لا يُعبّر عن مصداقيتها، بل كان يُنظر إلى المصداقية من خلال المكان الذي يُحفظ به المستند كونه مكان موثوق به مثل المعابد والمكاتب العامة والأرشيفات، وبحكم التهديدات التي طرأت في استهداف الوثائق كالتزوير والحروب التي تتلف الوثائق في الأماكن التّابعة للسلطات، تمّ وضع معايير حتى يتمّ الوصول إلى مصداقية الوثائق من خلال التّحليل المنطقي لأشكالها الخارجية والدّاخلية.[1]

اوّلا: تعريف الوثيقة وأهميتها

تُعرف الوثيقة على أنّها: "كل ما هو مكتوب أو مرسوم أو مطبوع، والذي يصدر أو يستلم من أي دائرة أو مؤسسة رسمية، والذي تقرر الاحتفاظ به لأهميته وفائدته لتلك الدائرة"

[1] فهد ابراهيم العسكر، إدارة الوثائق في عصر الاتصالات وتقنية المعلومات ،(القاهرة : مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع،)2013 ،ص.25.

، تُعرف أيضًا بأنّها: "صكّ يحتوي على معلومات تُصدرها هيئة رسمية معترف بها، ومعترف لها بالحق في إصدار تلك الأشياء، ويحمل من السمات العائدة إلى تلك الهيئة ما يمكن الاطمئنان إلى صحة صدورها عن تلك الهيئة لقطع دابر التزوير" .[1]

1. المعنى اللّغوي للوثيقة :

كلمة "وثيقة" مشتقة من الفعل "وثِقَ"، وتعني ائتمنه واعتمد عليه و"الوثيق" هو الشيء المحكم والمتقن لغويًا، الوثيقة هي كلمة مفردة، جمعها وثائق، يقابلها في اللغة الإنجليزية، كلمة"Document" ، وأحيانًا كلمة."Record" والوثيقة هي ورقة مكتوبة أو مطبوعة ذات شكل رسمي أو قانوني، تحمل معلومات وأدلة مهمة وهي مؤنث كلمة "وثيق"، وجمعها "وثائق" ، قد تشير أيضًا إلى الصك بالدين أو البراءة منه أو المستند بشكل عام والوثيقة هي سجل لأنشطة صادرة عن مؤسسة رسمية أو غير رسمية، وتعتبر وعاءً للمعلومات والبيانات الصادرة عن المؤسسة المسؤولة. كما أنها ورقة مكتوبة أو مطبوعة تحمل الشكل الرسمي أو القانوني لشيء ما، وتبرز فكرة معينة أو تقدم معلومات مهمة.[2]

يمكن أن تُطلق كلمة "وثيقة" على أي مصدر للمعلومات، سواء كان ماديًا أو رقميًا، وبالتالي فهي تقابل مصطلح "أوعية المعلومات" ، كما يمكن أن تستخدم الكلمة فقط لمصادر المعلومات التي تستخدم الكلمة في استخراج المعلومات، سواء كانت الكلمة مطبوعة أو مخطوطة أو مسجلة صوتيًا أو ضوئيًا.

يمكن استخدام الكلمة لنوع من مصادر المعلومات التي تتسم بالصحة والرسمية والتي تصدر عن مؤسسات الدولة خلال ممارستها لأعمالها ويطلق عليها "الوثائق الإدارية.[3]

2. المعنى الاصطلاحي العام:

---

[1] مبجل لازم المالكي، علم الوثائق(عمان :مؤسسة الو ا رق، 2009)، ص17

[2] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،2001)،ص. 1012.

[3] التحليل الصرفي للكلمة وثيقة، معجم المعاني ،شوهد في 2025/04/06، 21.00سا على الموقع:
/https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

تعرّف الوثيقة هي كل مستند أو سجل يُعتمد عليه ويُرجع إليه لتوثيق أمر ما وتأكيده وإضفاء صفة رسمية عليه، كما تشمل الوثائق الودائع الفكرية والتاريخية التي تُعين على البحث العلمي، وتكشف عن حقائق، وتصف ممتلكات، أو تُثبت حقوقًا مالية مثل العقود و تعرف الوثيقة بأنها كل ما يعتمد عليه ويرجع له لأحكام أمر وتثبيته وإعطائه صفة التحقق والتأكد من جهة أو يؤتمن على وديعة فكرية أو تاريخية تساعد في البحث العلمي أو تكشف عن جوهر واقع ما أو تصف عقارا أو تؤكد على مبلغ أو عقد بين اثنين أو أكثر ، اذا الوثيقة هي كل ما يعتمد عليه ويرجع إليه لإحكام أمر وتثبيته وإعطائه صفة التحقق والتأكد من جهة و تساعده في البحث العلمي، أو تكشف عن جوهر واقع ما و هي كل مدون يعطينا صورة او جزءا من صورة مجتمع بشري و كل ما يحيط به في زمان معين و مكان معين وهي صك يحوي معلومات تصدرها هيئة رسمية متعرف بها بحق اصدار الوثيقة وهي كل وسيط يقدم معلومات نصية او مرسومة او مصورة.[1]

لقد ظهر هذا المصطلح في القرن 13 و قد كان له معنيين" الدرس "و"الدليل"، أما في القرن 17 ، فقد أسند لها المعنى الأول" الدرس ."وفي القرن 19 ، بدأ هذا المصطلح، يأخذ منحى آخر مع تطور العلوم، و بهذا أصبحت" الوثيقة هي كل مصدر معلومات أصلي، يسمح بتأييد شيء مؤكد ، وفي نهاية القرن 19ق ظهر اشتقاق لكلمة وثيقة ، مصطلح " توثيق " وهو فن جمع الوثائق، حيث أطلق هذا المصطلح على أنواع أخرى غير مكتوبة. وفي سنة 1935 عرف المعهد الدولي للتعاون الفكري الوثيقة على أنها" : كلّ قاعدة معلومات محددة ماديّا، قابلة لاستخدامات الاطلاع، الدّراسة أو الدليل"، مثل المخطوط، المطبوع، تمثيلات بيانية وغيرها.

[1] عبد المجيد محمد الحويج، الوثائق مفهومها أنواعها وتقسيماتها وأهميتها في البحث العلمي، مجلة كلية الآداب ، ع 29 ، يونيو 2020 ،ص.207.

يتجاوز مفهوم الوثيقة التعريف التقليدي الذي يحصره في النص المخطوط أو الخبر المروي، ليصبح أكثر شمولية وعمقاً، فهو يشمل كل أثر مادي أو فكري خلفته الحضارات الإنسانية، حيث تندرج تحته الآثار المادية الملموسة مثل القبور، والأبنية، والأسلحة، والأدوات، والملابس، والنقوش، كما يمتد ليشمل السجلات الرسمية كالمعاهدات والاتفاقيات، إضافة إلى الموروثات غير المادية من روايات وقصص وأساطير وحكم، سواء كانت منقولة شفهيًا أو مدونة إلى جانب هذا البعد التاريخي، تحمل الوثيقة أهمية قضائية بالغة، إذ تُعد أداة رئيسية في حفظ الحقوق وإثباتها.

يُعتمد عليها كوسيلة إثبات في المحاكم لرفع الدعاوى أو للدفاع فيها، أو لتأكيد الالتزامات كالديون وغيرها، وذلك لما تتضمنه من أدلة ومعلومات حاسمة وبهذا، تعمل الوثيقة كضامن للاستقرار في المعاملات بين الأفراد والمؤسسات وتستمد الوثيقة قوتها وحجيتها من اتخاذها شكلاً رسمياً أو قانونياً أو متعارفاً عليه بين الناس، مما يمنحها الصفة الأصلية التي تجعلها مصدراً موثوقاً، وقد أقر الإسلام هذا المبدأ، حيث شرع التوثيق في المعاملات كوسيلة أساسية لضمان الحقوق وصيانتها، وتسهيل الرجوع إليها عند النسيان أو وقوع النزاع، مما يؤكد على دورها المحوري في تحقيق العدالة والنظام في المجتمع[1].

بناءً على التعاريف المقدمة، يمكننا استنتاج أن الوثيقة تتكون من عنصرين أساسيين : شكل مادي ومحتوى معرفي هذا المحتوى مسجل بطريقة ما ويهدف إلى تحقيق غرض محدد، مثل التعريف بشيء ما، التأكيد عليه وتثبيته، أو الحفاظ على المعلومات[2].

3. أهمية الوثيقة

تقدم الوثائق معلومات سياقية بالإضافة إلى منظور تاريخي يمكن لهذه البيانات والفهم أن تساعد الباحثين في التعرف على الأصول التاريخية لقضايا معينة ويمكن أن تشير إلى

[1] موسوعة المصطلحات والقواميس الإسلامية المترجمة، التعريف اللغوي للوثيقة، شوهد في 2025/04/06. ،21.08.سا
https://terminologyenc.com/ar/browse/term/7121

[2] نادية ابن عطية، تسيير الوثائق الإدارية، مجلة العلوم الإنسانية ، مجلد ب، عدد 32 ، ديسمبر2009 ،ص.365

الظروف التي تؤثر على الظواهر قيد التحليل حالياً، كما يلاحظ ستيك ، كما يساعد تحليل الوثائق في إنشاء أسئلة مقابلة جديدة، وفرص ملاحظة بالمشاركة طالما أنّ فرص جمع الوثائق تتكشف، "يمكن للمعلومات الواردة في الوثائق أن تقترح بعض الأسئلة التي يجب طرحها والمواقف التي يجب ملاحظتها كجزء من البحث وتوفر الوثائق بيانات بحث إضافية.

توفر الوثائق وسيلة لتتبع التعديل والتطوير عندما تتوفر مسودات متعدّدة لوثيقة معينة ويمكن للباحث مقارنتها لاكتشاف التغييرات "توفر الوثائق خلفية وسياقاً وأسئلة إضافية يجب طرحها، وبيانات تكميلية ووسيلة لتتبع التغيير والتطوير، والتحقق من النتائج من مصادر بيانات أخرى.[1]

تُعدّ الوثائق مصدرًا أساسيًا لجمع البيانات، خاصةً عند دراسة أحداث ماضية لم يعد من الممكن ملاحظتها مباشرة أو حينما يعجز المشاركون عن استرجاع تفاصيل دقيقة ورغم هذه الأهمية، فإن لكل طريقة من طرق تحليل الوثائق مزاياها وعيوبها، لذلك يجب على الباحث أن يتعامل مع الوثائق بمنظور نقدي حذر، لا يقتصر هذا الحذر على تقييم مصداقية الوثيقة وموثوقيتها كمصدر للمعلومات فحسب، بل يمتد ليشمل أيضًا وعيًا عميقًا بنقاط القوة والضعف في منهجية التحليل المتبعة، فإنّ هذا الوعي المزدوج هو ما يضمن استخلاص نتائج سليمة وموضوعية من الدراسة.

إنّ للوثيقة أهمية بالغة في تأصيل الأحداث والوقائع وتقديم الحقائق ، فهي بمثابة الشهادة التي تمنح الشيء هويته ومرجعيتة ومن هنا ، فهي تتضمن القدرة على حفظ جميع الأحداث والرموز التّاريخية، والمنع من تغيير جورها أو مضمونها كما تعكس المُحافظة على تراث الأمم والأجيال من خلال حمايته جميع تفاصيلها من أي شوائب قد تعتريها ، كما أنّ للوثيقة دورا هاما في تزويد المؤرخين بالمادة الكتابية والتي تُعتبر المصدر الأول لديهم وبذلك هي تُساعد جميع الباحثين في كافّة المجالات على التأكد من صحّة المعلومات

[1] Stake, R. E. The Art of Case Study Research. Thousand Oaks, CA: Sage, (1995) ,p.68

والتحقق من وجودها وعلى معرفة جميع الأحداث التي حصلت منذ القدم، بحيث يعتمد غالبية الباحثون على الوثائق في التّعرف على تراث وتقاليد الحضارات القديمة ويمكن ان تتحدد اهمية الوثيقة في العناصر التالية:[1]

- أن تكون مصدرًا للمعرفة، أي أن تحتوي على معلومات تمكن المستفيد من الاعتماد عليها في إثبات حجة أو دفع شبهة أو الرد على رأي أو الحصول على معلومة جديدة تفيد في البحث العلمي[2].

- أن تحتوي على بيانات للمسؤولية أو أن تكون مسجلة في الدوائر المختصة أو أن تكون قد حققت سابقًا.

- أن تكون قابلة للانتفاع، حيث تقدم معلومات هي موضع حاجة لدى الباحث مهما كانت صفته.

- الوثيقة تعبر عن ماضي الأمة وتمثل تاريخها وحضارتها فهي أداة عملها في حاضرها وأبحاثها.

- تعتبر من أصدق المصادر التاريخية التي يعتمد عليها الباحثون والمؤرخون في كتابة أبحاثهم.

- تؤدي الوثائق دورًا مهمًا في اتخاذ القرارات السليمة.

- تؤدي الوثائق دورًا هامًا وأساسيًا في إثبات الحقوق :وعن طريقها يمكن استعادة الحقوق.

- تعتبر الوثائق المادة الأساسية الوحيدة التي تعكس صورة الماضي مما جعلها تعد من المراجع الأساسية في البحث العلمي، فهي المعين الذي يستمد منه الباحث مصادره التي يركز عليها في أبحاثه وتمده بالحقائق والمعلومات الصحيحة[1].

---

[1] عبد المجيد محمد الحويج، مرجع سابق ،ص. 216.

[2]Schellenberg, T. R. Modern Archives: Principles and Techniques. University of Chicago Press(1956).pp.16-25.

4. خصائص الوثائق:

تتميز الوثائق بمجموعة من الخصائص الفريدة التي تجعلها مصدرًا بحثيًا قيّمًا ومتميزًا. أبرز هذه الخصائص هي **الثبات (Stability)** ، فهي سجلات مادية أو رقمية يمكن الرجوع إليها مرارًا وتكرارًا، مما يسمح بتحليل دقيق ومتعمق، كما أنّها **غير تفاعلية-(Non reactive)** في معظم الأحيان، إذ أُنشئت لأغراض مستقلة عن البحث، وبالتالي فهي لا تتأثر بوجود الباحث، [2]مما يمنحها درجة عالية من الأصالة في تصوير الأحداث والآراء وقت إنشائها، علاوة على ذلك تُعد الوثائق نتاجًا **لسياقها (Context-bound)** الاجتماعي والتاريخي والمؤسسي، مما يوفر معلومات غنية ليس فقط من خلال محتواها الصريح، بل أيضًا من خلال هيكلها ولغتها والغرض الذي أُنشئت من أجله.

يمكن أن توفر الوثائق **تغطية واسعة(Broad coverage)** ، حيث تسمح بدراسة ظواهر تمتد لفترات زمنية طويلة أو تشمل نطاقًا جغرافيًا واسعًا بتكلفة وجهد أقل مقارنة بجمع البيانات الميدانية وتتميز الوثائق الناجحة بعدة خصائص وسمات أساسية تضمن فعاليتها وقيمتها بالنسبة للمستفيدين، تتمثل فيما يلي [3]:

- أن تكون المعلومة متاحة للمستفيد في الوقت المناسب لاستخدامها ولتحقيق هذه الخاصية، يجب تقليل الوقت اللازم للحصول على المعلومة إلى أدنى حد ممكن، فالمعلومة مهما كانت قيمتها وتصبح عديمة الفائدة إذا لم تتوفر في الوقت المناسب لاتخاذ القرار أو إنجاز العمل.
- يجب أن تكون الوثيقة خالية من الأخطاء أثناء تجميع البيانات وتسجيلها.

---

[1] مجبل لازم المالكي . مرجع سابق ،ص.81

[2] Bowen, G. A. (2009). Document analysis as a qualitative research method. *Qualitative Research Journal*, *9*(2), 27-40.

[3] إسماعيل صعصاع البديري وعمار حنين منصر، دور الإدارة في الحفاظ على الوثائق في التشريع العراقي :د راسة مقارنة ، مجلة جامعة بابل للعلوم ، الإنسانية ، مجلد 28 ، عدد6 ، 2020،ص. 100.

- الدقة هي أساس مصداقية الوثيقة وأي خطأ فيها قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة أو نتائج غير مرغوبة.
- أن تكون الوثيقة ملائمة ومطابقة لحاجة المستفيد منها وأن تكون المصدر الأنسب للمعلومات المطلوبة.
- يجب أن تكون الوثيقة قادرة على تلبية احتياجات المستفيد ومساعدته على إنجاز العمل بكفاءة وفعالية[1].
- تتطلب أن تكون المعلومات التي تقتنيها الوثيقة واضحة وخالية من الغموض، ومنسقة فيما بينها دون وجود أي تعارض أو تناقض.
- يجب أن تكون اللغة المستخدمة بسيطة وسهلة الفهم، وأن تكون الأفكار منظمة بشكل منطقي.
- الوضوح يضمن أن يتمكن المستفيد من فهم المعلومات بسهولة وسرعة، وتجنب أي لبس أو سوء فهم.
- أن تكون المعلومات الموجودة في الوثيقة قابلة للتكييف والتعديل لتلبية احتياجات مختلفة المعلومة التي يمكن استخدامها بواسطة العديد من المستفيدين في سياقات مختلفة تكون أكثر مرونة من المعلومة التي لا يمكن استخدامها إلا من قبل عدد محدود من الأشخاص في سياق محدد.
- المرونة تزيد من قيمة الوثيقة وتجعلها أكثر فائدة لمجموعة واسعة من المستفيدين.

ثانيا: أنواع الوثائق:

يعتمد في تصنيف الوثائق على عدة معايير منها ما هو متعلق بالجهة الصادرة عنها أو الموضوع الذي تتناوله وفي بعض التصنيفات تعتمد على المعيار الزمني والمعرفي للوثيقة وبذلك نكون أمام عدّة طروحات في تصنيف الوثائق .

[1] Bowen, G. A. Document Analysis as a Qualitative Research Method. Qualitative Research Journal, (2009). 9(2), 27-40.

1. الوثيقة الكتابية:

تُعدّ الوثائق الكتابية من أهم أنواع المصادر الموثوقة، إذ تستند إلى حقائق ثابتة لا تتطلب دراسات معمقة أو آراء شخصية قائمة على التخمين،[1] حيث تشمل الوثائق الكتابية كل ما هو مدون سواء كان مخطوطًا أو مطبوعًا وتتضمن الوثائق الكتابية أنواعًا مختلفة منها الدوريات التي تشمل نشرات متنوعة الموضوعات لكتاب مختلفين، وتصدر بشكل منتظم تحت عنوان محد من أبرز أمثلة الدوريات الصحف والمجلات التي تغطي الأخبار المحلية والدولية ومختلف المجالات[2].

بالإضافة إلى ذلك تشتمل الوثائق الكتابية على المذكرات التي يدونها الأفراد من مختلف الخلفيات، كالسّياسيين والاقتصاديين والأدباء، لتسجيل خواطرهم وتجاربهم وذكرياتهم ، كما تتضمن التقارير التي تقدم نتائج علمية أو تحقيقات إدارية أو تقييمات للوضع الصحي، أي كل ما يحمل صفة التقرير ويوجد من البيانات التي تعرض وجهات نظر محددة لتوضيح أمور غامضة، بهدف توجيه الرأي العام نحو موضوع معين وغالبًا ما تسعى لتأكيد أو نفي وجهة نظر معينة وعلى الرّغم من أنّ البيانات قد تُستخدم كوثائق بعد مرور الوقت وتخضع للدراسات النقدية إلا أنها لا تُعتبر دورية بالمعنى الفني لأنها لا تصدر بشكل منتظم وفي فترات زمنية محددة.[3]

لا شك في الأهمية البالغة للوثائق الكتابية بغض النّظر عن القيمة المادية لما تحتويه فهي تحمل في طياتها معلومات قد تكون ذات قيمة تاريخية أو علمية أو ثقافية ومع ذلك يختلف الخبراء حول القيمة التوثيقية التي يمكن أن يحملها الكتاب أو الكتيب، اذ يرى غالبية الخبراء أنّ الكتاب أو الكتيب لا يعتبر وثيقة إلا في حالات نادرة ، مثل أن يكون الكتاب

[1] See Bryman, Alan. Social Research Methods. 5th ed. Oxford: Oxford University Press, 2016 ,pp. 543-546

[2] مبجل لازم المالكي ،مرجع سابق.ص.53.

[3]Gottschalk, Louis. Understanding History: A Primer of Historical Method. 2nd ed. New York: Alfred A. Knopf, 1969.pp, 118-125

مفقودًا أو نادر الوجود ويؤكد الخبراء على ضرورة أن يستند اعتبار الكتاب أو الكتيب كوثيقة على ثوابت يقرّها العلم ويطمئن إليها العقل، بمعنى أنّ يكون محتوى الكتاب متوافقًا مع الحقائق العلمية والمعلومات الموثوقة[1].

2. الوثيقة التصويرية

تُعدّ الوثيقة التصويرية في علم التوثيق وثيقة مساعدة تأتي في المرتبة التالية للوثيقة الكتابية. لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل بمفردها، لأن مضمونها غالبًا ما يكون عرضة للترجيح والتشكيك، حيث يتم اللجوء إليها فقط لتوضيح جوانب معينة من البحث والمساعدة في التحقيق والكشف عن الحقائق. تشمل الوثائق التصويرية الرسوم الزيتية أو بالقلم، الصور، النقوش الحجرية، الكفت في النحاس، التنزيلات الخشبية، والتكوينات الجصية[2].

أ **الصورة الشمسية كعنصر داعم للوثائق الرسمية:**

تعتبر الصورة الشمسية مثالًا على الوثيقة التصويرية المساعدة، فعلى الرّغم من أن الهوية الشخصية وجواز السفر وثائق رسمية إلا أنّه لا يمكن الاعتماد عليهما بشكل كامل في إثبات الشخصية إلا إذا كانت كل منهما تحمل صورة مصدقة ومختومة من جهة قانونية رسمية. هنا، تعمل الصورة الشمسية كعنصر مساعد للوثيقة الكتابية (الهوية أو جواز السفر)

ب **التحديات والاعتماد على علم السجيلوغرافيا:**

على الرّغم من أنّ الهوية الشخصية وجواز السفر قد يتعرضان للتزوير، لا يمكن إنكار كونهما وثائق أصلية وليست مجرد وثائق مساعدة ويتم الكشف عن هذا التزوير غالبًا بواسطة علم "السجيلوغرافيا"، الذي يمتلك خبراء متخصصين في كشف التزوير والجريمة.

ج **اللوحات والسينما والتلفزيون كوثائق تصويرية تاريخية:**

[1] Fairclough, Norman. Language and Power. 3rd ed. London: Routledge, 2015, pp. 87–90.

[2] المكان نفسه.

تعتبر اللوحات والسينما والتلفزيون، خاصةً إذا كانت تسجيلاً حيًا لأحداث تاريخية مثل المعارك والحروب، بمثابة أشرطة وثائقية تساعد في إيضاح جوانب هامة من التاريخ ومع ذلك إذا تم إعداد هذه المواد في المعامل، فقد لا تكون موثوقة لأنها قد تعكس وجهة نظر محددة. في هذه الحالة، يجب على الطرف الآخر تقديم فيلم مناقض من خلال مقارنة هذه الأشرطة مع الوثائق الكتابية، فإنّه يمكن الوصول إلى نتائج أكثر موثوقية.

1. الوثيقة التشكيلية وأهميتها:

تعتبر الوثيقة التشكيلية وثيقة مساعدة ذات قيمة كبيرة، خاصة إذا كانت من إبداع شخصية بارزة في مجال العلوم التشكيلية. تشبه الوثيقة التصويرية في العديد من المقومات وتشتمل غالبًا على آثار معمارية بارزة مثل قصر الحمراء، ومسجد قرطبة، وأهرامات الجيزة وغيرها من المعالم الخالدة حول العالم، وهناك شكل اخر يعرف بالوثائق الديوانية تُعرف الوثائق الديوانية بأنّها المستندات الرسمية الصادرة عن ديوان واحد أو عدة دواوين تابعة للدولة أو لسلطة مركزية.

ما يميز هذه الوثائق هو خضوعها لقواعد وإجراءات وأساليب صارمة وثابتة، سواء في طريقة صياغتها اللغوية، أو في طرق إخراجها وتنسيقها أو في شكلها النهائي المتعارف عليه و تشمل الوثائق غير الديوانية تلك التي تصدر عن هيئات أو مؤسسات أو حتى أفراد دون الالتزام بقواعد أو أساليب أو أشكال محددة وثابتة كالتي تتبعها الدواوين الرسمية وتكتسب هذه الفئة من الوثائق، وبشكل خاص المخطوطات والرسائل الشخصية أو المراسلات غير الرسمية، أهمية بالغة إذ تحفظ جزءاً كبيراً من التراث القومي والتاريخي للأمة وتعكس تفاصيل دقيقة عن نشاطها وحياتها في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والفكرية[1].

[1] ابراهيم احمد طباع، دراسات في الارشيف والمعلومات، بنغازي، جامعة قار يونس سابقا ، 1989، ص178

أ **المعالم المعمارية كوثائق مساعدة:**

تُعدّ هذه المعالم وما شابهها في أنحاء العالم وثائقَ مساعدةٍ قيّمة، فهي تُسهم في دراسة حضارات الأمم القديمة وتحديد مظاهر الرفاهية ومستوى التدين السائد فيها، قد يتمكن الأثريون من خلالها من اكتشاف جوانب مذهلة في تاريخ هذه الحضارات، وفهم أساليب العمارة وأسرارها، والمواد المستخدمة في بنائها وذلك بعد فقدان الوثائق الكتابية الأصلية التي وُضعت لتخطيط هذه المعالم العظيمة ، إن وُجدت أصلًا التماثيل كشاهد على القدرة الفنية.

تعتبر التماثيل دليلًا على مستوى القدرة الفنية وعبقرية الفنانين، كما أنها تعكس اهتمام الحضارات بتخليد ذكراها، مثل تمثال أبو الهول إضافة إلى ذلك، تخلد الدول عظمائها بتماثيل في الساحات العامة، مما يشجع الشعوب على دراسة مآثرهم. هذه المعالم والتماثيل والأبنية المنتشرة في أنحاء المعمورة تعتبر من لوثائق المساعدة، إذ تساعد على دراسة حضارات الأمم القديمة و تحدد مستوى مظاهر الرفاه أو مستوى التدين و مستوى العلمي التي وصلوا لها و ربما يتوصل العلماء إلى نتائج مثيرة و مذهلة في إدارة العمارة و عرفة أسرارها و المواد المستخدمة في تشيدها.

ب **المسكوكات ككنوز حضارية:**

تحمل المسكوكات من النقود والميداليات والأوسمة، قيمة حضارية كبيرة، تكشف النقود الرومانية والأموية عن تطور صناعة النقود وبساطتها في بداية تحرر العرب من استخدام النقود الأجنبية وعلى الرغم من قيمتها، قد تفقد هذه المسكوكات قيمتها إذا بهتت معالم الكتابة عليها أو تآكلت أطرافها.

3. الوثيقة السمعية أو المرئية[1]:

تُعد الوثائق السمعية والمرئية، مثل التسجيلات الصوتية والإذاعية والأفلام، نوعًا هامًا من الوثائق المساعدة التي ظهرت مع التطور التكنولوجي. على الرغم من أن الوثائق الكتابية والتصويرية والتشكيلية تحتفظ بمعلومات تاريخية وحضارية قيمة، إلا أن الوثائق السمعية أضافت بُعدًا جديدًا للبحث والدراسة.

أ استخدامات متنوعة في البحث والدّراسة

يستفيد الخبراء من هذه الوثائق في مجالات متنوعة ، ففي مجال الموسيقى وتُستخدم لدراسة الغناء ومستوى الصوت لدى المغنين، مما يساعد على تقييمهم ووضعهم في مراتب بناءً على أدائهم وخبرتهم وفي مجال السياسة، تُستخدم لدراسة اللهجة الخطابية وأسلوب الحوار لدى الزعماء، مما يساعد على فهم شخصياتهم وتأثيرهم، بالإضافة إلى ذلك تُسهم هذه الوثائق في تجسيد حقائق الشخصيات البارزة وإكمال الصورة التي ترسمها الوثائق المكتوبة[2].

لقد أصبحت الوثائق السمعية والمرئية جزءًا من الحياة اليومية، حيث تقوم العديد من العائلات بتسجيل لحظات مهمة في حياة أطفالهم، مما يخلق أرشيفًا شخصيًا غنيًا بالذكريات والعبر ويمكن تصنيف الوثائق إلى أربعة أنواع رئيسية: الوثائق الأصلية (الكتابية)، والوثائق المساعدة (التصويرية والتشكيلية والسمعية) سواء كانت مدونة بالقلم أو منحوتة أو مسجلة على أشرطة، فإنّ جميع أنواع الوثائق تساهم في التثبت والتحقق من المعلومات.

---

[1]Hani Morgan, "Conducting a Qualitative Document Analysis, The Qualitative Report 27, no. 1 (2022): 64, https://doi.org/10.46743/2160-3715/2022.5044.

[2] MABILLE Olivier. Enrichir le catalogage des documents audiovisuels : étude de faisabilité au Département de l'Audiovisuel. Sous la direction de Pierre-Yves Duchemin, 'École nationale supérieure des sciences de l'information et des bibliothèques. P.20

يُستخدم مصطلح "الوثيقة" بشكل عام للإشارة إلى أي مستند سواء كان ذا طابع قانوني أم لا ويرتبط مصطلح "الوثيقة بشكل خاص بالحقل المعرفي الذي يُعنى بالدراسة التحليلية والنقدية لأي مادة مكتوبة تمّت صياغتها وفق شكل أو قالب معين يتناسب مع سياقها وظروف إنشائها وبصرف النّظر عن التعريفات المتعددة، فإن التركيز غالباً ما ينصب على الوثائق ذات الأهمية البالغة وتحديداً تلك التي تحمل قيمة تاريخية أو قانونية أو مالية معتبرة.[1]

4. تصنيف الوثائق من حيث المجال او (الحقل)

- الوثائق الإدارية وهي الوثائق الخاصة بالأعمال الإدارية.
- الوثائق المالية وهي الوثائق الخاصة بالأمور المالية.
- الوثائق التخصصية وهي الوثائق المتعلقة بالنشاط الأساسي للجهاز.
- من حيث المصدر تتمثل في وثائق رسمية حكومية ، وثائق غير حكومية شبه رسمية
- من حيث الموضوع ، تاريخية – ثقافية – إدارية.

5. وثائق دائمة الحفظ:

لا يجوز إتلافها وهي التي لا يستغنى عنها لحاجه العمل أو حاجة البحث العلمي الوثائق التي تثبت أملاك الدولة أو الأشخاص أو حقوقهم أو وثائق وجود الأجهزة الحكومية وترصد تطورها الوظيفي والإداري مثل:

- أنظمتها ولوائحها الداخلية.
- قرارتها التنظيمية.
- سياستها وخططها وبرامجها.
- ميزانياتها وحساباتها الختامية.
- إجراءاتها الإدارية.

[1] عبدالله أنيس طباع، علم والوثائق المالكي .،(بيروت :دار الكتاب اللبناني، 1986)، ص34

- تنظيماتها الإدارية وأدلتها التنظيمية.
- التقارير المهمة.
- الإحصائيات.
- مخططات معمارية.
- مخططات ومواصفات المرافق العامة.
- الأحكام القضائية.
- الفتاوي الاجتهادية.
- الوثائق التي تثبت تاريخ المملكة وتطورها.[1]

6. وثائق موقتة:

يمكن إتلافها وهي التي تتناقص قيمتها مع مرور الزمن حتى تنعدم ويتم حفظ الوثائق بكل جهاز حكومي بناءً على لائحة حفظ الوثائق من المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

ثالثا : مفهوم وانواع الوثيقة السياسية

تشير الوثيقة السياسية إلى مجموعة نصوص ومعطيات أساسية يمكن أن تقرأ ،حيث تقع معالجتها يدويا وأيضا بإجراءات علمية لوصف وتحليل ظاهرة ما أو موضوع سياسي معين، كالدساتير والقوانين، والمواثيق، واللوائح، والدراسات، والتقارير، والنصوص، والخطابات السياسية وغيرها ، كما أنّ الوثيقة السياسية[2] هي عبارة عن مستند مكتوب وفقا لصيغة معينة، ويشتمل على فعل قانوني، وآثار سياسية تتعداه لأبعاد أخرى من المحيط الاجتماعي والسياسي[3].

---

[1] المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، قواعد فرز الوثائق المتخصصة وإجراءاته، (الرياض، 1425هـ)، ص. 15.

[2]David Marsh and Gerry Stoker, eds., Theory and Methods in Political Science, 4th ed. (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2017), p. 235.

[3] لخضر نويوة ، أثر التكنولوجيا الحديثة في تحليل الوثائق السياسية، مجلة ، معالم للدراسات القانونية والسياسية، مجلد5 ، ع.1 ،2021،ص.105.

تشكل الوثائق السياسية وسيلة لتسهيل وتنظيم وتوجيه العمل في مؤسسات وأجهزة الدولة، ولهذا تكون الوعاء الحافظ للمعلومات، والناقل الوسيط للقرارات، وغيرها من النشاطات الإدارية، ويرتبط نمو وتزايد الوثائق السياسية بنمو وتزايد نشاطات وخدمات الدولة وتعدد مجالات العمل فيها، كما يرتبط تنظيم الوثائق السياسية بأسلوب العمل الإداري في النّظام السياسي، وتعتبر الوثائق السياسية جزءا لا يتجزأ من منظومة العمل في مؤسسات وأجهزة الدولة.

تختلف دلالات الوثيقة السياسية حسب مصدرها ومنه تستمد قوتها ومصداقيتها، فالوثائق السياسية الصادرة عن المؤسسات الرسمية للدولة أو عن مسؤولين سياسيين يتولون مناصب فيها تكون أكثر قوة من تلك الصادرة عن المسؤولين الحزبيين مثلا، من حيث قدرتها على إحداث نتائج قانونية تتقرر بموجبها مجموعة من الحقوق والواجبات والتخصيصات، كما أنّ الوثائق السياسية ذات الطابع القانوني أكثر مصداقية باعتبارها مصدرا للمعلومات من تصريحات السياسيين وخطاباتهم.

الوثائق السياسية هي التي تسجل بها أحداث الدولة وأعمالها الرسمية وغير الرسمية ولاشك أنّها اكتسبت قيمتها التاريخية والسياسية فيما دون فيها من حقائق ثابتة ينتفع بها في دعم حق من الحقوق أو البرهنة على والاستدلال على حالة من الحالات.[1]

تضم الوثائق السياسية بمفهومها الأوسع كل وثيقة صادرة عن مؤسسات الدولة وأجهزتها والتي تهدف إلى تنظيم الشؤون العامة، ومن ضمنها المعاهدات والاتفاقيات المعقودة مع الدول الأجنبية ومحاضر الاجتماعات السياسية المهمة.[2] كما تضم الوثائق الصادرة عن الأحزاب والجمعيات والهيئات السياسية، والوثائق الشخصية للبارزين من الناشطين السياسيين وتعتبر الوثائق السياسية في الدراسات المسحية عنصرا أساسيا

[1] مجبل لازم المالكي . مرجع سابق، ص.75.

[2] Alan Bryman, Social Research Methods, 5th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2016), p. 546.

للمعلومات، وهي تمدنا بكم كبير منها، يمكن أن نحلل من خلالها قضايا، قوانين، قواعد ، لوائح وغيرها، وعادة ما تكون أنماط التحليل المستخدم والتصنيف متعلقة بمشكلات، مثل المعلومات عن الشهادات، المعلومات عن الحوادث وصف الممارسات والإجراءات الخاصة بظروف الموضوع.[1]

رابعا : أنواع الوثائق السياسية

1. الوثائق السياسية الرسمية الوطنية :

تشمل كافة الوثائق الصادرة عن الأجهزة الحكومية، ذات الصبغة التشريعية أو التنظيمية، مثل القوانين، الأوامر، المراسيم، القرارات، المعاهدات، الاتفاقيات، الأنظمة التعليمات واللوائح ونحوها، وتسمى" الوثائق العامّة والوثائق السياسية هي بمثابة تعهدات رسمية تقدمها السلطة الحاكمة في الدولة، سواءً كانت ملكًا أو حكومة إلى طرف آخر، سواءً كان فردًا أو مؤسسة أو مدينة وتهدف هذه الوثائق إلى منح حقوق أو صلاحيات أو امتيازات أو وظائف محددة لصاحبها ونحددها فيما يلي: [2]

1.1 **الدستور**: وهو مجموعة من القواعد القانونية التي تُبين شكل الحكومة و نظام الحكم في الدولة. أو هو الوثيقة الرسمية التي تحتوي على القانون الأساسي الأعلى للدولة و الذي يُحدد شكل تلك الدولة و طبيعة نظام الحكم فيها و مهمة الدستور هي تحديد الأحكام العامّة فقط أي أنّ الدستور يضع القواعد الأساسية التي يجب احترامها في البلاد مثل الحريات العامّة و الحقوق و الواجبات العامة و عليه فإنّ إصدار القوانين المختلفة يكون مؤطر ومنظم من خلال هذه المبادئ.

[1] نادية ابن عطية، تسيير الوثائق الإدارية ، مجلة العلوم الإنسانية ، مجلد ب، ع 32 ، ديسمبر2009 ، ص. 66.

[2] فهد ابراهيم العسكر، مرجع سابق، ص.45.

2.1 القوانين ، مجموعة من القواعد العامّة والمجردة والمبادئ السارية المفعول في زمن ما وفي مكان محدد والتي تحكم المجتمع ويكون القانون ذو طابع إلزامي[1].

3.1 الأوامر: وهو النّص التشريعي الثاني الذي يتخذه رئيس الجمهورية في القضايا المستعجلة(حالة الطوارئ، الكوارث الطبيعية، كالزلزال، الحروب) ويصدره الرئيس في حال غياب المجلس الشعبي الوطني أو لدى انعدامه[2].

4.1 **المراسيم** : النّص الذي يتخذه رئيس الجمهورية(م رسوم رئاسي)أو رئيس الحكومة(مرسوم تنفيذي) في مسائل تنظيمية ليس لها مجال وطني ويمكن اتخاذه من طرف مجلس الوزراء كما يمكن اتخاذه خارج مجلس الوزراء وتوجد مراسيم فردية خاصة بتعيين كبار الموظفين وإنهاء مهام لا يلغى ولا يعدل المرسوم إلا بمرسوم مثله أو بنص أعلى منه درجه[3].

5.1 اللوائح(Regulations) : هي قواعد قانونية عامة ومجردة وملزمة، تشترك في هذه الخصائص مع القانون(Loi/Statute) ، إلا أنها تتميز عنه جوهرياً في مصدرها فاللوائح تصدر عن السلطة التنفيذية (الحكومة)، بينما يصدر القانون عن السلطة التشريعية (البرلمان) والهدف من اللوائح هو تفصيل وتوضيح كيفية تطبيق القوانين الصادرة عن البرلمان أو تنظيم سير المرافق العامة في جوانب لم يتطرق إليها القانون بشكل مباشر، مما يجعلها أداة ضرورية لعمل الجهاز التنفيذي.

---

[1] For the domain of law as legislation passed by Parliament, see: Constitution of the People's Democratic Republic of Algeria, 2020, art. 139. Available at: https://www.constituteproject.org

[2] For the power of the President of the Republic to legislate by ordinance, see: Constitution of the People's Democratic Republic of Algeria, 2020, art. 142. Available at: https://www.constituteproject.org

[3] For the regulatory power of the executive branch through decrees, see: Constitution of the People's Democratic Republic of Algeria, 2020, arts. 91(4) and 100. Available at: https://www.constituteproject.org

6.1 **القرارات الإدارية(Decisions/Ministerial Orders)** القرار هو عمل إداري وقانوني يصدر عن سلطة إدارية مختصة (كالوزير، أو الوالي، أو مدير هيئة تنفيذية) بهدف تطبيق القوانين والمراسيم السارية على عكس اللائحة ذات الطابع العام دائماً، قد يكون القرار **تنظيمياً** (يطبق على فئة أو مركز قانوني عام) أو **فردياً**) يخص شخصاً أو حالة بعينها) ويأتي القرار عادةً لتفعيل نص أعلى منه درجة (قانون أو مرسوم تنفيذي). وعندما يصدر باتفاق وزيرين أو أكثر يسمى "**قراراً وزارياً مشتركاً**" ويخضع القرار لمبدأ تدرج القواعد القانونية، حيث لا يمكن تعديله أو إلغاؤه إلا بنص من نفس الدرجة أو اعلى.

7.1المقررات: (Determinations/Rulings) المقرر هو أداة إدارية تشبه القرار في صدورها عن سلطة إدارية، لكنها تتميز عنه بكونها غالباً ما تتعلق بمسائل إجرائية أو حالات فردية ومحددة وذات طابع فني أو تقني، يُستخدم المقرر عادةً في تسيير الشؤون اليومية للإدارة، مثل منح التراخيص أو الموافقة على العطل أو تسوية وضعيات إدارية معينة لموظفين. ويعتبر في الهرم الإداري أقل درجة من القرار التنظيمي، وغالباً ما يكون أداة لتنفيذ القرارات العليا.

8.1 المناشير(Circulars/Memos) المنشور هو وثيقة إدارية داخلية توجهها السلطة الإدارية العليا (كالوزير) إلى مرؤوسيها ومصالحها. يكمن دوره الأساسي في تفسير وتوضيح كيفية تطبيق القوانين أو التنظيمات، وتوحيد إجراءات العمل داخل الإدارة لضمان حسن سير المرافق العامة من حيث المبدأ، لا يُنشئ المنشور قواعد قانونية جديدة ولا يضيف التزامات لم ينص عليها القانون، بل هو أداة توجيهية وتفسيرية لضمان فهم وتطبيق موحد للنصوص القانونية العليا.

9.1 التعليمات (Instructions/Directives): تتشابه التعليمة مع المنشور في كونها وثيقة داخلية تصدر عن السلطة العليا، لكنها تتميز عنها بطابعها الآمر والملزم بشكل قاطع .فبينما يميل المنشور إلى التفسير والشرح، تتضمن التعليمة أوامر وإجراءات

تنفيذية صارمة يجب على المرؤوسين اتباعها بدقة. تُعتبر التعليمة بمثابة امتداد تنفيذي لنص أعلى (قانون أو مرسوم)، حيث تحدد الخطوات العملية الواجب اتخاذها لتطبيقه، وعدم الامتثال لها يعرض الموظف للمساءلة التأديبية. يمكن القول إنها تحمل قوة إلزامية أشد من المنشور داخل الجهاز الإداري.[1]

2. الوثائق السياسيّة غير الرّسمية:

تشمل الوثائق السياسية غير الرسمية كافة الوثائق الصادرة من منظمات المجتمع المدني كالهيئات، المنظمات والاتحادات وكذا الوثائق الصادرة عن الأحزاب السياسية والتصريحات الشفوية والكتابية والخطابات، بحيث لا يترتب عنها آثار قانونية عامة ملزمة تخص المجتمع وهيئاته أو الدولة ومؤسساتها.[2]

أ . **الخطابات والتصريحات السياسية** تشمل خطب رؤساء الدول، والوزراء وزعماء حركات التحرر ، تهدف هذه الخطابات التي تُلقى في المناسبات الوطنية أو خلال الحملات الانتخابية أو عند اتخاذ القرارات إلى التأثير على الجماهير وتعبئتها أو شرح السياسات بهدف كسب التأييد أو المعارضة[3].

ب . **المقالات الصحفية والحوارات** :تتضمن مقالات الرأي في الصحف اليومية والدوريات وكذلك الحوارات التي تجريها الصحافة مع الشخصيات السياسية سواء كانوا يشغلون مناصب رسمية في الدولة أو ينشطون في الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني.

ج . **النّصوص الصادرة عن الأحزاب والمجتمع المدني** :تشمل هذه النّصوص القوانين الأساسية المنشئة لهذه الكيانات، والقرارات الصادرة عن المؤتمرات والاجتماعات، والمبادئ

[1] L. Neville Brown and John S. Bell, French Administrative Law, 5th ed. (Oxford: Oxford University Press, 1998), pp. 135–145.

[2] Alan Bryman, Social Research Methods, 5th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2016), p. 548.

[3] Ibid., p. 549.

التي تقررها والبرامج السياسية التي تطرحها، قد تكون هذه البرامج عامّة، مثل تلك الصادرة عن الأحزاب السياسية أو ذات طابع فئوي أو مهني، مثل تلك الصادرة عن النقابات والجمعيات.

د . **الصور والرسومات ذات الطابع السياسي** :تشمل هذه الفئة مجموعة واسعة من الأعمال البصرية التي تهدف إلى نقل رسالة سياسية، التأثير على الرأي العام أو إثارة النّقاش حول قضايا معينة ويمكن أن تتراوح هذه الأعمال بين الصور الفوتوغرافية الواقعية والرّسومات الكاريكاتورية الساخرة والملصقات الدعائية وحتى الأعمال الفنية التجريدية التي تحمل رموزًا ودلالات سياسية[1].

ه . فالصوّر الفوتوغرافية تؤدي رسالة انسانية مثل صورة طفل سوري غريق على شاطئ البحر او عائلة مشردة في غزة ، قصف الاحتلال الصهيوني بيتهم ، فهذه الصور أثارت تعاطفًا عالميًا مع اللاجئين السوريين والعائلات المشردين ، وحولت النّقاش السياسي حول الهجرة واللجوء.

و . **الرسومات الكاريكاتورية** :مثل الرسومات كاريكاتورية تعبر عن مواقف سياسية حول قضايا معينة: مثل رسومات تدعم القضية الفلسطينية أو تنتقد الاحتلال الإسرائيلي[2].

ز . **الملصقات الدعائية :(البوسترات)** تتمثل ملصقات تدعم قضايا معينة مثل ملصقات تدعو إلى حماية البيئة .

ح **الأعمال الفنية التجريدية ذات الدلالات السياسية:** توجد لوحات تحمل رموزًا ودلالات معينة: على سبيل المثال، قد تستخدم لوحة ألوان معينة أو أشكالًا معينة للتعبير عن فكرة سياسية معينة، مثل السلام أو الحرية أو المقاومة.

[1]Alan Bryman, Social Research Methods, 5th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2016), p. 589.

[2] Gillian Rose, Visual Methodologies: An Introduction to Researching with Visual Materials, 4th ed. (London: SAGE Publications, 2016), p. 155.

3. المواثيق الدولية :

توجد عدّة مصطلحات مستخدمة في القانون الدولي مثل المواثيق الدولية، المعاهدات ، الاتفاقيات الدولية الغرض منها تنظيم العلاقات فيما بين الدول في مختلف المجالات وهو ما يعبر علية بالمفهوم المعاصر بالتنظيم الدولي الذي ظهر على خلفية الحد من الصراعات والخلافات بين الدول وتحديد مسارات العلاقات والمصالح وفق رؤية سلمية تحافظ على استقرار المجتمع الدولي ، لذا نجد أنّ الوثائق الصادرة عن الهيئات السياسية لمختلف المؤسسات الدولية والمنظمات تأخذ عدة اشكال وتسميات ومن ثمة يتعين في هذا الصدد التمييز بينها[1].

تصدر هذه الوثائق من قبل المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أو من قبل مجموعات من الدول، مثل مجموعة العشرين أو منظمة الدول المصدرة للنفط والوثائق السياسية الدوليّة عبارة عن نصوص مكتوبة تُستخدم من قبل الدول والمنظمات الدولية للتعبير عن مواقفها وسياساتها تجاه القضايا الدولية وتنظيم علاقاتها مع بعضها البعض.

1.3 المعاهدة: هي اتفاقيات رسمية بين دولتين أو أكثر تُلزم الدول الموقعة عليها بموجب القانون الدولي ويعد القاسم المشترك بينهما هو التصديق والالزام عادة ما تكون المعاهدة تتضمن قضايا اعم واشمل مما تتضمنه الاتفاقية التي قد تأخذ طابع النوع والحصر في جانب من البشرية او البيئة [2]والاتفاقية هي نوع خاص من المعاهدات الدولية حيث تصبح المعاهدة نافذة المفعول كمحاولة لإنهاء النزاع أو الخلاف بين عدد قليل من البلدان في

[1] عبدا لله إبراهيم زيد الكيلاني،" الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الدولية ومدى إلزاميتها وحجيتها في حفظ الحقوق"، المؤتمر القضائي الشرعي الأول لدائرة قاضي القضاة في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان: 2007 ،ص.1.

[2] انظر : اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، 1969، المادة 2 (1) (أ)، التي تعرف "المعاهدة" بأنها "اتفاق دولي يُعقد بين الدول كتابةً ويخضع للقانون الدولي، سواء في وثيقة واحدة أو أكثر، وأياً كانت تسميته الخاصة". التمييز بين "معاهدة" و "اتفاقية" غالباً ما يكون في درجة الرسمية ونطاق الموضوع، ولكن كلاهما ملزم قانوناً بمجرد دخوله حيز النفاذ.

حين أن الاتفاقية هي محاولة من العديد من البلدان لمناقشة القضايا العالمية والتوصل إلى اتفاق على الموقعين عليه[1].

مثلا: اتفاقية باريس للمناخ 2016م.كذلك اتفاقية "كيوتو" لمنع انبعاث الغازات...1997م. اتفاقيات اخرى متعلقة بحقوق فئات اجتماعية، الا انّه يمكن الانسحاب من الاتفاقية بعد مرور 03 سنوات على سريانها ، بالنسبة للمعاهدة فهي ملزمة بين الاطراف ذات طابع دولي وهي تعتبر من أهم مصادر القانون الدولي العام، سواء من حيث الكم أو المضمون، تُعرف على أنّها اتفاقات يبرمها أشخاص القانون الدولي بهدف تنظيم علاقة قانونية دولية ، فوفقا للأمم المتحدة، أكثر من 50000 معاهدة ثنائية ومتعددة الأطراف سارية حاليا، الا أنّها تعرف جدلا واسعا حول مصداقيتها بحكم التجاوزات التي تحدث في انتهاك سيادة بعض الدول وعدم احترام القانون الدولي.

أنواع المعاهدات: ثنائية :بين دولتين فقط ، جماعية :بين ثلاث دول أو أكثر.

- **أمثلة على المعاهدات:**معاهدة الأمم المتحدة للقانون البحري :(UNCLOS) تحدد القواعد المتعلقة باستخدام البحار والمحيطات واتفاقية باريس للتغير المناخي :تهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ليست المعاهدات مجرد اتفاقيات شكلية، بل هي الأداة القانونية الأساسية التي يعتمد عليها المجتمع الدولي لبناء نظام عالمي أكثر تنظيمًا وتعاونًا وسلمًا، وهي تعكس إرادة الدول في خلق التزامات قانونية ملزمة لتحقيق أهداف مشتركة وتنظيم علاقاتها بشكل مستقر ومنظم ، حيث تكمن أهمية المعاهدات في انها تنظم العلاقات بين الدول وتُعزز التعاون

[1] Simmons, Beth A and Daniel J Hopkins,"The Constraining Power of International Treaties: Theory and Methods", Harvard university, American Political Science Revie,2005,18092017, Online,31/03/2025 , Avalaibale at: https://www.researchgate.net/publication/38413775_The_Constraining_Power_of_International_Treaties_Theory_and_Methods.

الدولي وتُساهم في حل النزاعات كما تُصنف المعاهدات ضمن مصادر القانون الدولي العام وتُعدل أو تُلغى المعاهدات وفقًا لقواعد القانون الدولي ويمكن تحديدها في اهم العناصر التالية :

– أنّها تضع المعاهدات قواعد واضحة ومحددة تُلزم الدول الأطراف، مما يحدد حقوقها وواجباتها المتبادلة في مجالات متنوعة (مثل ترسيم الحدود، استخدام الممرات المائية، الحصانات الدبلوماسية).

– تعتبر المعاهدات إطارًا قانونيًا متفقًا عليه يمكن للدول الاعتماد عليه في تعاملاتها، مما يقلل من الغموض والاحتكاك ويزيد من القدرة على التنبؤ في العلاقات الدولية.

– تعمل المعاهدات على تجنب الفوضى :في غياب المعاهدات، ستكون العلاقات الدولية أكثر عرضة للتفسيرات الأحادية والخلافات المستمرة، مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار والفوضى[1].

– تُعدّ المعاهدات الأداة المثلى لتنسيق الجهود الدولية لمواجهة التحديات العابرة للحدود التي لا تستطيع دولة بمفردها التعامل معها (مثل تغير المناخ، الأوبئة، الإرهاب، الجريمة المنظمة.

– تعمل على إنشاء المنظمات الدولية فغالبًا ما تكون المعاهدات هي الأساس القانوني لإنشاء المنظمات الدولية (مثل ميثاق الأمم المتحدة، اتفاقية منظمة التجارة العالمية) التي تعمل كمنصات دائمة للتعاون والحوار.

– تنظم المعاهدات التعاون في مجالات حيوية مثل التجارة (اتفاقيات التجارة الحرة)، النقل (اتفاقيات الطيران المدني)، الاتصالات، نقل التكنولوجيا، والتعاون العلمي والثقافي.

– تتضمن العديد من المعاهدات بنودًا لآليات حل النزاعات التي قد تنشأ حول تفسيرها أو تطبيقها، مثل المفاوضات، الوساطة، التحكيم، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

[1]Malcolm N. Shaw, International Law, 8th ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2017), pp. 655–660.

– تساعد عملية التفاوض وصياغة المعاهدات في تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف بوضوح، مما قد يمنع نشوء النزاعات مستقبلًا.

– تُعد معاهدات السلام التي تُبرم بعد انتهاء النزاعات المسلحة أدوات حاسمة لإنهاء حالة الحرب رسميًا، وتسوية القضايا العالقة، وإرساء أسس لعلاقات سلمية جديدة.

2.3 الاتفاقية: (Convention/Agreement) هي مصطلح يُستخدم للإشارة إلى الاتفاقيات الدولية التي تتناول جوانب فنية ناتجة عن مؤثر فني أو مهني،[1]غالباً ما تعتبر الاتفاقيات ذات أهمية أكبر من المعاهدات، على الرغم من أن التمييز بينهما ليس دائمًا واضحًا في بعض الوثائق الدولية وتتناول الاتفاقيات بشكل خاص القضايا الفنية المتنوعة، مثل الشؤون الاجتماعية، والاقتصادية، والتجارية، والبريدية، والقنصلية، وحتى العسكرية.

كما يمكن أن تستخدم لتسوية النزاعات بين الأطراف مع تحديد الحقوق والامتيازات لكل طرف أو لترسيخ مبادئ وقواعد دولية عامة تتعهد الدول الموقعة باحترامها وتطبيقها وتشمل الأمثلة البارزة على الاتفاقيات "اتفاقيات لاهاي" و "اتفاقيات جنيف" المتعددة الأغراض .

3.3 البروتوكول Protocol : المعنى القانوني لـ "بروتوكول" هو اتفاقية دولية تُستخدم لإكمال أو تحسين معاهدة موجودة ويمكن اعتبار البروتوكول بمثابة ملحق للمعاهدة يوضح بعض بنودها أو يضيف بنودًا جديدة وفي حال وجود خلاف حول تفسير معاهدة ما.[2] ويمكن الرجوع إلى البروتوكول لفهم القصد من بنودها بشكل أفضل ويشير البروتوكول إلى مجموعة من القواعد والإجراءات التي تُنظم العلاقات بين الدو لتتمثل في العناصر التالية:[3]

– يتضمن البروتوكول أيضًا الاتفاقيات والاحتفالات التي تُقام بين الدول.

[1] Malcolm N. Shaw, International Law, 8th ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2017), p. 657.

[2] Anthony Aust, Modern Treaty Law and Practice, 3rd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), p. 23.

[3] معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية،" البروتوكل الدبلوماسية قواعده أصوله تطبيقاته"، فلسطين– غزة؛ 2013،ص.03

– تُساعد قواعد البروتوكول على ضمان سير العلاقات الدولية بسلاسة واحترام.

– تستند قواعد البروتوكول إلى القواعد الدولية العامة، بالإضافة إلى العرف الدولي.

– من بيم الامثلة نجد "بروتوكول كيوتو" الذي يُكمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وايضا بروتوكول "**مونتر**يال" الذي يُكمل اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون.

4.3 **الميثاق:(Charter)**

هو اتفاق دولي يتم بموجبه إنشاء منظمة دولية جديدة ، يحدد الميثاق الأهداف والمبادئ والهيكل التنظيمي والوظائف الأساسية للمنظمة الدولية المنشأة ،حيث نجد من الأمثلة البارزة على المواثيق الدولية ميثاق الأمم المتحدة الذي أنشأ منظمة الأمم المتحدة وميثاق منظمة التعاون الإسلامي[1] وتكمن اهميته الميثاق كحجر الزاوية في عمل المنظمة الدولية، حيث يوفر الأساس القانوني والتنظيمي لأنشطتها وعلاقاتها مع الدول الأعضاء والمنظمات الأخرى.

6.3 **مذكرة التفاهم:(Memorandum of Understanding – MOU)**

هي اتفاق مبدئي بين الدول يعبر عن نيتها للتعاون في موضوع معين وتعتبر مذكرة التفاهم عادةً أقل رسمية وإلزامًا من المعاهدة أو الاتفاقية والغرض منها أنها تستخدم مذكرات التفاهم كإطار عام للعلاقات بين الدول في جوانب محددة بهدف تطوير هذه العلاقات لاحقًا وتحويلها إلى اتفاقية أو معاهدة أكثر تفصيلاً وإلزامًا[2]

ويمكن أن تشمل مذكرات التفاهم مجموعة متنوعة من الموضوعات، مثل التعاون الاقتصادي والتجاري، والتبادل الثقافي والتعليمي، والتعاون الأمني، وغيرها ،إذ غالبًا ما تكون

[1] Malcolm N. Shaw, International Law, 8th ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2017), p. 661.

[2] Anthony Aust, Modern Treaty Law and Practice, 3rd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), pp. 43–46..

مذكرة التفاهم خطوة أولى نحو إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين الدول، حيث يتم استخدامها لتحديد مجالات الاهتمام المشترك ووضع الأساس للمفاوضات اللاحقة التي قد تؤدي إلى اتفاقيات أكثر تفصيلاً[1].

7.3 وثيقة تعهد:(Letter of Undertaking)

وثيقة التعهد هي أداة دبلوماسية تتعهد بموجبها دولة طرف بالالتزام بواحد من أمرين أساسيين والغرض أنها تهدف وثيقة التعهد إلى توفير ضمانات محددة لدولة أخرى، وذلك إما فيما يتعلق باحترام الاتفاقيات القائمة أو فيما يتعلق بعدم المساس بحقوق وامتيازات الدولة الأخرى، حيث في الحالة الأولى ، تتعهد الدولة بعدم انتهاك الاتفاقيات المبرمة سابقًا بينها وبين دولة أخرى. هذا التعهد يهدف إلى تعزيز الثقة والاستقرار في العلاقات بين الدول، وضمان استمرار الامتثال للالتزامات التعاقدية .

أما الحالة الثانية تعهد الدولة بأن الامتيازات الخاصة التي منحتها إياها دولة أخرى لن تؤثر سلبًا على حقوق وامتيازات الدولة الأخرى، هذا التعهد يهدف إلى حماية مصالح الدول الأطراف، وضمان عدم وجود تأثيرات غير مقصودة أو ضارة ناتجة عن ترتيبات خاصة بين دولتين وتعتبر وثيقة التعهد أداة مهمة في العلاقات الدبلوماسية، حيث توفر آلية لتقديم ضمانات رسمية وتأكيد الالتزام بالمعايير والقواعد الدولية.

8.3 التحفظ:(Reservation) هو تصريح خطي صادر عن دولة عند توقيعها أو إبرامها أو انضمامها إلى معاهدة، يعبر عن رغبتها في تعديل أو استبعاد بعض أحكام المعاهدة أو تحديد تفسيرها لنصوص معينة ويهدف التحفظ إلى السماح للدول بالمشاركة في المعاهدات

[1] اتفاقية فينا لقانون المعاهدات، 1969،شوهد في 2025/04/07، 00.59.سا ،على الموقع :
file:///C:/Users/MXP%20TAIBECHE/Desktop/____01.pdf

متعددة الأطراف مع الحفاظ على مصالحها الوطنية وتجنب الالتزامات التي قد تتعارض مع قوانينها أو سياساتها يتميز بالخصائص التالية :[1]

يجب أن يكون التحفظ مكتوبًا ومسجلًا رسميًا.

قد ينطوي التحفظ على الرغبة في عدم الخضوع لبعض أحكام المعاهدة أو التحلل من بعض الالتزامات الناشئة عنها.

قد يتضمن التحفظ تحديد تفسير الدولة لبعض النصوص الواردة في المعاهدة ويكثر استخدام التحفظات في المعاهدات الجماعية أو متعددة الأطراف، حيث قد يكون من الصعب التوصل إلى اتفاق كامل بين جميع الأطراف بشأن جميع جوانب المعاهدة **وقد** أجازت محكمة العدل الدولية استخدام التحفظات في رأيها الاستشاري الصادر عام 1948 بشأن مكافحة جريمة إبادة الجنس البشري، شريطة ألا يتعارض التحفظ مع أهداف المعاهدة الأساسية وألا تتضمن المعاهدة حظرًا لاستعمال التحفظات.

4. انقضاء المعاهدة:

يشير مصطلح "انقضاء المعاهدة" إلى انتهاء صلاحية أو قوة إلزام المعاهدة، مما يعني أنها لم تعد ملزمة للأطراف المتعاقدة وتتمثل أسباب الانقضاء في العناصر التالية 2:

[1]See: Vienna Convention on the Law of Treaties (1969). Article 2(1)(d) defines “reservation” as “a unilateral statement, however worded or named, made by a State when signing, ratifying, accepting, approving or acceding to a treaty, which purports to exclude or to modify the legal effect of certain provisions of the treaty in its application to that State.” Articles 19 to 23 of the Convention regulate the rules for formulating, accepting and objecting to reservations.

[2] See: Vienna Convention on the Law of Treaties (1969), Part V, Section 3. Specifically: Article 54 covers expiration and consent (items a, b); Article 60 covers fundamental breach (point c); and Article 62 covers fundamental change of circumstances (point d).

أ **انقضاء الأجل المحدد** : حيث إذا كانت المعاهدة قد حددت مدة زمنية معينة، فإنها تنقضي تلقائيًا بانتهاء تلك المدة.

ب **اتفاق الأطراف: إذ** يمكن للأطراف المتعاقدة الاتفاق على إنهاء المعاهدة في أي وقت.

ج **إخلال أحد الأطراف بالتزاماته** :إذا أخل أحد الأطراف بالتزاماته بموجب المعاهدة، فإن الطرف الآخر يحق له إلغاء المعاهدة.

د **تغير الظروف التي عقدت فيها المعاهدة** :يمكن أن يؤدي تغير الظروف بشكل جوهري إلى إنهاء المعاهدة. ومع ذلك، فإن هذا السبب مثير للجدل ويتطلب تقييمًا دقيقًا للظروف.

المحور الثاني : منهجية تحليل الوثيقة السياسية.

يتطلب تحليل الوثيقة السياسية نهجًا منهجيًا دقيقًا لفهم محتواها وسياقها وأثرها ،فتحليل الوثيقة السياسية ليس مجرد قراءة سطحية للنص، بل هو عملية معقدة تتطلب اتباع نهج منهجي ومنظم لفهم أبعادها المختلفة. الوثيقة السياسية، سواء كانت معاهدة دولية، بيانًا حكوميًا، خطابًا سياسيًا، أو دستورًا، تحمل في طياتها معاني وأهدافًا تتجاوز الكلمات الظاهرة لذلك فإنّ التحليل الدقيق يهدف إلى الكشف عن هذه المعاني والأهداف وفهم تأثيرها المحتمل[1].

أوّلا: الخطوات الأساسية في تحليل الوثائق السياسية.

1. **جمع المعلومات:** في هذه المرحلة يجمع الباحث المعلومات الكافية عن الوثيقة، وتتضمن:

[1] Virginia Braun and Victoria Clarke, *Successful Qualitative Research: A Practical Guide for Beginners* (London: Sage, 2013), 112.p73

أ. **الدّراسة الوصفية:** طبيعة النّص، تحديد نوع النص (سياسي، أمني، قانوني، اقتصادي)، وما إذا كان النص عامًا أو متخصصًا.

- تحديد ما إذا كان النّص ديباجة، دستور، اتفاقية دولية،... إلخ.

تحديد الجهة التي أصدرت الوثيقة (منظمة إقليمية، حكومة دولة، إلخ).

- تحديد تاريخ إصدار الوثيقة، وما إذا كان النّص جديدًا، حديثًا، أو معدلاً لموقف معين.

- المصدر :تحديد المصدر الأصلي للوثيقة.
- العنوان :تحديد عنوان الوثيقة.
- تحديد الجمهور المستهدف :من هو المقصود بقراءة هذه الوثيقة؟[1]

ب **الدراسة الشكلية:**

- تقسيم النّص وتسطير المصطلحات والعبارات المهمة أو ذات المعنى الموسع.
- تحديد عدد الفقرات أو المقاطع التي تتكون منها الوثيقة.
- تحديد المصطلحات الهامة أو المركزية في الوثيقة ونوعيتها (اقتصادية، سياسية، أمنية) ،... إلخ.
- تحديد عدد اللغات التي صدرت بها الوثيقة.
- استخراج الكلمات المفتاحية لتسهيل تحديد مضمون النص.
- البنية الخارجية للوثيقة اي دراسة الظروف التي تم فيها كتابة الوثيقة، والظروف التي سبقت الوثيقة وكانت سببًا في إيجادها والظروف أثناء كتابة الوثيقة وحتى بعد إصدارها[2].

2. القراءة المتأنية:

– قراءة الوثيقة بعناية وفهم معاني المصطلحات.

[1] Alan Bryman, Social Research Methods, 5th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2016), p. 544.

[2]: Bryman, op. cit., p. 558.

- تحديد الأفكار الرئيسية والنقاط الأساسية.
- تمييز الحقائق عن الآراء.
- ملاحظة اللغة المستخدمة ونبرة الخطاب[1].

3. التحليل: يقسم الباحث الوثيقة إلى أجزاء مهمة:

أ المقدمة:

- تحديد الإطار العام : تحديد نوع الوثيقة (إعلان، اتفاقية، دستور، معاهدة)، وتقسيم الوثيقة بتحديد عدد النصوص والمواد أو اللغة للنص.

- تحديد الإطار الزمني والمكاني : تحديد مكان وتاريخ إصدار الوثيقة، والمكان الذي انعقد فيه المؤتمر أو وقعت فيه الوثيقة، والجهة أو الدولة المنظمة التي أصدرت الاتفاقية أو الوثيقة.

- تحديد ما إذا كانت الوثيقة عالمية، إقليمية، أو صادرة من الحكومة للدولة الواحدة.

- تحديد الظروف المحيطة بالإصدار :تحديد ما إذا كانت الوثيقة صادرة من دولة واحدة أو لها طابع إقليمي أو عالمي، وما إذا كانت ثنائية أو جماعية.

- التركيز على أسباب الإصدار :تحديد أسباب إصدار الوثيقة والظروف التي تم فيها إصدارها.

- نوع النّص :الإشارة إلى نوع النص (خاص أو عام)
- الوثائق المشابهة :التطرق إلى الوثائق المشابهة للوثيقة المعروضة.
- طرح الإشكالية.
- الإعلان عن الخطة[2].

[1] : Norman Fairclough, Analysing Discourse: Textual Analysis for Social Research (London: Routledge, 2003), p. 15.

[2] Wayne C. Booth et al., The Craft of Research, 4th ed. (Chicago: University of Chicago Press, 2016), p. 45.

ب العرض (التحليل التفصيلي):

- تحديد الموضوع الذي تركز عليه الوثيقة.
- تحليل المواد أو البنود التي تتكون منها الوثيقة.
- استنتاج الأفكار والأحكام من الوثيقة.
- تحليل المحتوى :ما هي الرسالة الرئيسية للوثيقة؟ ما هي المعلومات التي تقدمها؟
- كيف تتعلق الوثيقة بالأحداث الجارية؟ ما هي العوامل التي قد تكون قد أثرت على محتواها؟
- تحليل التأثير :ما هو التأثير المحتمل للوثيقة على الجمهور المستهدف؟
- تحليل التحيزات :هل هناك أي تحيزات أو آراء مسبقة في الوثيقة؟[1]

5. التفسير:

- تفسير معنى الوثيقة في ضوء المعلومات التي تم جمعها.
- تقييم مصداقية المعلومات المقدمة.
- ربط الوثيقة بمصادر أخرى ذات صلة.
- صياغة استنتاجات حول محتوى الوثيقة وسياقها وأثرها.

6. **كتابة التقرير:**

- كتابة تقرير تحليلي يلخص محتوى الوثيقة وسياقها وأثرها.
- تضمين النقاط الرئيسية والتحليلات والاستنتاجات.
- استخدام لغة واضحة ومباشرة.
- تقديم المراجع والمصادر المستخدمة[2].

7. **التقييم:**

[1] : Bryman, op. cit., p. 560.

[2] Martyn Hammersley and Paul Atkinson, Ethnography: Principles in Practice, 3rd ed. (London: Routledge, 2007), p. 158.

- تحليل مدى ملائمة الأفكار التي تحتويها الوثيقة مع الظروف المحيطة (اجتماعية، سياسية، أمنية، اقتصادية) ومدى تأثيرها على المستوى الداخلي للدولة أو على المستوى الإقليمي والدولي.

- مقارنة أو قياس الوثيقة مع الوثائق الأخرى المشابهة مع تحديد النقائص التي جاءت في الوثيقة[1]

8. **الخاتمة:**

- تحتوي على الاستنتاجات من خلال تحليل للوثيقة من خلال المراحل السابقة للدراسة.
- طرح مقترحات وصيغ بديلة تزيد من قوة وفائدة الوثيقة.

ثانيا : تعريف التحليل السياسي:

يقصد بالتحليل في اللغة التشخيص أو التوضيح أو التنقيب أو التفسير أو التفتيت أو التفكيك أو البحث العميق أو الدّراسة الشاملة أو رد الشيء إلى عناصره الأولية وأجزائه الأصلية وهو ايضا عملية تعريف وتقييم للأجزاء التي يتكون منها الكل أي تعريف وتقييم للأجزاء المكونة للموضوع قيد البحث كوسيلة للحصول على معرفة غنية جديدة.

1. **التحليل لغة:**

التحليل في اللّغة يعني "الفتح" أو "التفكيك"، مشتق من الفعل "حلّ" الذي يعني فتح العقدة أو نقضها، أي تفكيك الشيء إلى مكوناته الجزئية ويشير التحليل لغويًا إلى تفكيك الشيء إلى عناصره الأولية، مما يتيح فهم بنيته الداخلية (الصغرى والكبرى) والخارجية، وكيفية تفاعل هذه المكونات مع بعضها البعض ويستخدم التحليل في اللغة أيضًا بمعنى التشخيص، التوضيح، التنقيب، التفسير، التفتيت، التجزئة، البحث العميق، الدراسة الشاملة أو رد الشيء إلى عناصره وأجزائه الأصلية[2].

[1] : David Marsh and Gerry Stoker, eds., Theory and Methods in Political Science, 4th ed. (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2017), p. 301.

[2] ابن محمد، لسان منظور، دار :بيروت العرب، صادر، 199.143 ص.

2. التحليل اصطلاحًا:

يعرف التحليل اصطلاحًا بأنّه عملية تعريف وتقييم الأجزاء التي يتكون منها الكل ، إنّه وسيلة للحصول على معرفة غنية وجديدة عن طريق دراسة المكونات الداخلية للموضوع قيد البحث[1] والتحليل هو عملية فهم وتفسير الظواهر من خلال تجزئتها وفصل مكوناتها الداخلية، والوصول إلى أصغر أجزائها. يتضمن الكشف عن طبيعة الظاهرة وحجمها ونسبتها، وعلاقتها بالظواهر الأخرى باستخدام الإجراءات والأدوات المناسبة[2].

أما التحليل في البحث العلمي هو مجموعة العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته للظواهر والأحداث والوثائق ويهدف التحليل إلى كشف العوامل المؤثرة في الظّاهرة المدروسة وتحديد مكونات عناصرها واكتشاف الاختلافات بين هذه العناصر ومعرفة خصائصها وطبيعة العلاقات القائمة بينها وأسباب الاختلافات ودلالاتها ويهدف التحليل إلى جعل الظواهر واضحة ومدركة من جانب العقل، مما يساهم في فهم أعمق وأشمل للموضوع قيد الدراسة[3].

يُعرّف التحليل السياسي بأنّه الفهم الدقيق لمسار الأحداث والظواهر السياسية وإدراك دوافعها، ويقصد بالفهم الدقيق هنا سبر أغوار الحدث السياسي وعدم الوقوف عند حد المعرفة السطحية، فقد يحتمل الحدث السياسي أكثر من معنى وقد يكون ظاهره شيئا غير باطنه وهو ايضا صياغة وتنظيم طرق الاقتراب من الظاهرة السياسية سعيا لاكتشاف حقيقتها وتحديد طبيعة مقوماتها، فهو البحث في التفاعلات القائمة بين مختلف القوى السياسية،

[1] Earl Babbie, The Practice of Social Research, 14th ed. (Boston: Cengage Learning, 2016), p. 394.

[2] غانم محمد صالح، تحديدات مفاهيمية في التحليل السياسي، مجلة العلوم ، السياسية، ع32 ،2006،ص.1.

[3] David E. McNabb, Research Methods in Public Administration and Nonprofit Management, 3rd ed. (New York: Routledge, 2013), p. 285

لمحاولة الوصول لطبيعة العلاقة بينها، من خلال المواقف والتصريحات والممارسات، كما يبحث فيما هو خلف النص والحدث السياسي.[1]

ينبغي على الباحث أن يجمع المعلومات المتعلقة بالوثيقة، حيث تعتبر أساس لفهم الوثيقة و تحليلها ، و تتمحور هذه المرحلة بالتركيز على طبيعة النص إن كان يندرج في المجال السياسي ، القانوني ، الاقتصادي أو الأمني ، ومن ثمة تحديد مصدر الوثيقة أي الجهة المصدرة للنّص قد يكون البرلمان أو الحكومة ، أو هيئة الأمم المتحدة أو منظمة إقليمية ثم النظر إلى تاريخ صدور الوثيقة مع تحديد المصدر الذي أخذ منه النّص الأصلي للوثيقة أو الاتفاقية.[2]

كما يتعين على الباحث تحديد موضوعه النّص، أما الدّراسة الشكلية فهي تركز على تقسيم النص والتسطير على الكلمات والمصطلحات أو العبارات المتضمنة فيه ، وتتمثل هذه الدّراسة في معرفة بنية للوثيقة ويقصد بها بيان عدد الفقرات أو المقاطع التي يتكون منها النص، وتشخيص هذه المصطلحات قانونية أو سياسية أو اقتصادية لأنّه من خلال ذلك يمكن معرفة الجهة المستهدفة والاطار العام للوثيقة .....

ثالثا :الأبعاد والمبادئ الأساسية للتحليل السياسي:

1. **تعدّد عوامل التحليل وتباين اوزانها :**

- رفض أحادية التحليل، لا يمكن أن يكون وراء الظاهرة سبب واحد فقط.
- اختلاف أو زان عوامل التحليل، فبعض المتغيرات تعدّ عوامل أساسية وأخرى غير أساسية ومتغير مهم وآخر أقل أهمية ومتغيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة.

[1] فتحي شهاب الدين، أوراق في التربية السياسية ،(القاهرة :مؤسسة ا قرأ للنشر والتوز يع والترجمة، 2011)، ص.27.

[2] Dunne, B., J. Pettigrew, and K. Robinson. "Using Historical Documentary Methods to Explore the History of Occupational Therapy." *British Journal of Occupational Therapy* 79, no. 6 (2016): 376–84. https://doi.org/10.1177/0308022616632021.p.71

– اختلاف الباحثين، حيث لا يمكن أن يتفق كل الباحثين في تحليل الظواهر الإنسانية والاجتماعية على العوامل ذاتها، وعلى وزنها وأهميتها.

2. **البعد الزماني للظاهرة (عدم ثباتها:)**

- الذاكرة التاريخية :للظاهرة ماض معين وسوابق محددة.
- الواقع الحالي :شبكة قوى ومصالح وعلاقات تؤثر فيها وتتأثر بها.
- التأثيرات والتفاعلات :تتعدى واقعها المحدود لتؤثر في المستقبل.

3. **إطار تفاعل الظاهرة المكاني (محليا وإقليميا ودوليا:)**

- الإطار المحلي الوطني : (بيئة الحدث أو الظاهرة).
- الإطار الإقليمي :البيئة الإقليمية التي تقع فيها الظاهرة.
- الإطار الدولي :الإطار الكلي الذي يمكن أن تمتد له الظاهرة أو على الأقل تؤثر أو تتأثر به.

4. **مبادئ أساسية:**

- الوضوح والمنطق، يجب أن يكون التحليل واضحًا ومنطقيًا.
- الدقة والتحقق من المعلومات، يجب أن تستند إلى معلومات دقيقة وموثوقة.
- الموضوعية، يجب أن يكون التحليل موضوعيًا وغير متحيز.
- الشمولية، يجب أن يشمل جميع العوامل ذات الصلة.
- التفكير النقدي، يجب أن يكون التحليل نقديًا وبعيدًا عن الأحكام المسبقة.

رابعا :أنواع التحليل:

يتم الاعتماد في عملية تحليل المعطيات على حركة فكرية تهدف إلى فحص كل ظاهرة أو ملاحظة بدقة لاستخراج النتائج الدالة التي تساعد في الإجابة على مشكلة البحث، حيث تتضمن هذه الحركة الفكرية تقصيًا دقيقًا للمعطيات، باستخدام طرق مختلفة تهدف إلى الوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعاني المرتبطة بموضوع البحث الأصلي. يمكن تلخيص

هذه الطرق في أربعة أنواع منها، التحليل الوصفي، التحليل التفسيري، التحليل الفهمي، والتحليل التصنيفي .[1]

لتوضيح حركة الفكر هذه المتمثلة في التحليل، يمكن تطبيقها على شيء مادي، مثل الساعة، لتحليل الساعة، يجب أولًا وصف كل القطع التي تتكون منها، مثل: الإطار، العقارب، الدواليب المسننة، المرفاع، الرقاص الوازن، واللولب، بعد ذلك، يجب أن يكون في استطاعتنا تفسير كيف ترتبط هذه القطع ببعضها البعض بشكل كلي ومتكامل، أي كيف تتكامل هذه القطع لتشكل الساعة كوحدة واحدة. هذا يعني فحص تداخل هذه القطع وكيف يرتبط كل منها بالآخر.

1. **التحليل الوصفي:** يهدف التحليل الوصفي إلى تقديم عرض تفصيلي لمكونات الظاهرة المدروسة في حالة الساعة، يتضمن ذلك حوصلة عن كل قطعة من القطع المكونة لها يتناسب مع هذا النوع من التحليل الفرضية أحادية المتغير، حيث يتم التركيز على متغير واحد في كل مرة، يمكن عرض التقرير الأولي للبحث بهذه الكيفية، حيث يمكن إتمام التحليل الوصفي في مرحلة أولى بسرعة أكبر من التحليل التفسيري.

2. **التحليل التفسيري:** يتجاوز التحليل التفسيري مجرد الوصف إلى فهم العلاقات بين مكونات الظاهرة المدروسة في حالة الساعة، يتضمن ذلك تفسير كيف ترتبط القطع المختلفة ببعضها البعض وكيف تتكامل لتشكيل وظيفة الساعة. يعتمد التحليل التفسيري على الفرضيات متعددة المتغيرات، حيث يتم فحص تأثير عدة متغيرات على بعضها البعض[2].

3. **تحليل الفهم** : يركز تحليل الفهم على فهم المعاني والدوافع الكامنة وراء الظاهرة المدروسة في حالة الساعة، لا يمكن تطبيق هذا النوع من التحليل بشكل مباشر، ولكن

[1] David E. McNabb, Research Methods in Public Administration and Nonprofit Management, 3rd ed. (New York: Routledge, 2013), p. 285.

[2]Earl Babbie, The Practice of Social Research, 14th ed. (Boston: Cengage Learning, 2016), p. 89.

يمكن تخيله إذا افترضنا أن الساعة لديها وعي بوجودها وقدرة على التعبير عن هذا الوجود. في العلوم الإنسانية، يتضمن تحليل الفهم الاهتمام بما يفكر فيه الأشخاص والمعاني التي يعطونها لأفعالهم، هذا يسمح لنا بالتركيز على المعاني التي يمنحها عناصر البحث لأفعالهم وسلوكياتهم[1].

4. **التحليل التصنيفي:** يهدف التحليل التصنيفي إلى إقامة أنواع من السلوك ونماذج من التصرفات من خلال تجميع مختلف معطيات الملاحظة. يمكن للتحليل في آخر المطاف أن يبحث عن تصنيف الظواهر بتجميع مختلف معطيات الملاحظة، وهنالك شروط على الباحث الالتزام بها عند قيامه بالتحليل السياسي حتى يمكنه تحقيق أهدافه البحثية وهذه الشروط هي[2]:

- البعد عن الأحكام المسبقة أو المبنية على العاطفة والمزاج.
- عدم التأثر بالموقف الإيديولوجي أو السياسي، فعدم الحيادية قد يوقع الباحث في فخ الأمنيات بدلا من تقديم نظرة علمية واقعية لمجرى
- الاستناد إلى الدليل والبرهان في التحليل.
- الالتزام بالخطوات المنهجية الصحيحة للتحليل.
- الأخذ في الاعتبار كل التفسيرات المحتملة عن الحدث.
- الابتعاد عن الأحكام المطلقة أو النهائية أو القطعية.
- الغوص في أعماق الحدث وتفاصيله وجزئياته الدقيقة.[3]

5. **التركيب بين أنواع التحليل** :نفترض بحثًا للسياسة الخارجية لبلد معين:

---

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006)، ص. 95.

[2] Alan Bryman, Social Research Methods, 5th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2016), p. 25.

[3] أحمد علي محمد الخضمي، التحليل السياسي المفهوم والمبادئ(رؤية نظرية)، مجلة العلوم التربوية والد راسات الإنسانية، مجلد6 ، عدد 14 ، يناير.2021، ص.490.

- وصف لتوضيح مكونات السياسة الخارجية.
- تفسير وضع السياسة الخارجية في علاقة بالخصائص الأخرى للبلد.
- فهم وأوخذ بعين الاعتبار المبررات الممنوحة لهذه السياسة من طرف البلد نفسه .
- التصنيف بوضع السياسة الخارجية في إطار علاقتها بنماذج أخرى من السياسة الخارجية ، فالتحليل يدل على القيام بالتناوب بعمليات: الوصف، التصنيف، التفسير أو الفهم، وهذا ما يتطابق بالضبط مع أهداف العلم نفسها. يمكن الاعتماد على نوع واحد من التحليل أو التركيب بين أكثر من نوع واحد، ولكن في البحث العلمي يتم عامة وصف الظواهر وتفسيرها.

خامسا : أدوات التحليل السياسي:

لإجراء تحليل أمثل للوثائق السياسية، يحتاج الباحث إلى مجموعة من الأدوات، تشمل[1]:

1. **الخبرة التاريخية والمعرفة السابقة:**

- فهم السياق التاريخي للموضوع.
- معرفة الأحداث وال شخصيات المؤثرة.
- فهم تطور القضايا والأفكار السياسية.

2. **المعلومات الحالية:**

- أقوال المسؤولين والمفكرين وصانعي القرار.
- الأخبار المتداولة الموثوقة.
- المصالح التي تربط القوى المتفاعلة.
- تأثير هذه المصالح على شكل العلاقة.

3. **المعلومات الخاصة:**

- المعلومات التي يحصل عليها الباحث بحكم موقعه.

[1] David Marsh and Gerry Stoker, eds., Theory and Methods in Political Science, 4th ed. (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2017), pp. 1–15.

- اتصالاته الشخصية.
- أبحاثه.
- عمق تجربته في المجال الذي يبحث فيه.

أ. **التحكم في الإيتيمولوجيا السياسية:**

- الدّراية بالمصطلحات السياسية التي يستخدمها:
- رجال السياسة في خطبهم.
- الكتاب في كتبهم.
- المشرّعون في قوانينهم.

باستخدام هذه الأدوات، يمكن للباحث فهم المعنى الحقيقي للوثائق السياسية وتحليل دوافع الشخصيات المُشاركة ، كما تقييم تأثير الأحداث على السياق السياسي ، توقع مسار الأحداث المستقبلية[1].

المحور الثالث :تحليل الوثائق وفق منهجية تحليل المضمون.

يعتبر مفهوم تحليل المضمون من المفاهيم الاجتماعية التي لم يتم حسمها بتعريف جامع مانع، وذلك بسبب مشكلات تتعلق بحدود تطبيقاته وإجراءاته على المنجز الأدبي واللغوي والشكلي. ومع ذلك، فقد شهد هذا المنهج تطورًا وتوسعًا كبيرًا في استخدام الأساليب والتقنيات على المستوى الدولي[2].

اوّلا: تعريف اسلوب تحليل المضمون:

يعرف" بيرلسون "تحليل المحتوى بأنه أحد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمضمون الظاهر من مواد الاتصال ، ويعرفه" كابلان " بقوله أنه يهدف إلى التصنيف الكمي لمضمون معين في ضوء نظام للفئات صُمّم ليعطي

[1] David Marsh and Gerry Stoker, eds., Theory and Methods in Political Science, 4th ed. (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2017), p. 10.

1. محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام)القاهرة: دار الشروق، 2011)، 13.

بيانات مناسبة لفروض محددة خاصة بهذا المضمون، اما كابلان (1943) يعرف تحليل المحتوى هو المعنى الإحصائي (Statistical Semantics) للأحاديث والخطب السياسية ، بينما بيزلي (1969) يعتبر تحليل المحتوى هو أحد أطوار تجهيز المعلومات، حيث يتحول فيه المحتوى الاتصالي إلى بيانات يمكن تلخيصها ومقارنتها، وذلك بالتطبيق الموضوعي والنسقي لقواعد التصنيف الفئوي.(Categorization Rule)

إنّ التباين في تعريف مفهوم تحليل المضمون يعكس الاختلاف في الأساليب والإجراءات والأهداف التي يتوخاها الباحث، فبعض البحوث تكتفي بتحليل مضمون وسائل الإعلام لدراسة وتحليل المادة الإعلامية أو لتحليل مضمون بعض المجالات التي تتناولها بينما يهتم البعض الآخر بالعلاقات الدولية ومظاهر الصراعات. وتهدف دراسات أخرى إلى دراسة بعض القضايا والظواهر في الدول الحديثة مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان، والمشكلات الاجتماعية[1].

يعتبر هذا المنهج احد اساليب البحث العلمي لدراسة المواضيع ذات التوجه المزدوج حيث تشكل الظاهرة كمادة للبحث وفي نفس الوقت تصاحبها عدة بيانات ورسائل ومن هنا يتضح سلوك الاتصال اثناء الظاهرة وحتى قبلها خاصة الظواهر التي يصعب ملاحظتها بطريقة مباشرة يسعى تحليل المضمون عن طريق تصنيف البيانات وتبويبها إلى وصف المضمون المحتوى الظاهر.[2]

ترتبط نتائج تحليل المضمون مع ما ورد من نتائج وصفية وتحليلية ونظرية ،بإطار عام وشامل ،ليتم وفقها تفسير الظاهرة أو المشكلة اي انه في هذه الحالة يعد مكملاً لإجراءات منهجية أخرى تسبقه، أو تلحقه في إطار الدراسة الشاملة .صريح للمادة قيد

2. رشدي طعيمة ، تحليل المحتوى في العلوم الانسانية، ط1 (القاهرة: دار الفكر العربي، 2017)، 32.

[2] Klaus Krippendorff, Content Analysis: An Introduction to Its Methodology, 4th ed.(Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, 2018), p. 18.

التحليل و لا يقتصر على الجوانب الموضوعية ، إنّما الشكلية أيضاً بحيث يستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في أي مجتمع وهذا النوع من الأبحاث مفيد بالنسبة لمعرفة عوامل التغير الاجتماعية وردود الفعل اتجاه قرارات القيادة السياسية

بناء على ما سبق يتيح هذا المنهج بالنسبة لهذا النوع من الدراسة بصفة عامة تحليل سلوك الافراد والشخصيات ومواقفهم من خلال المواد التي يكتبونها أو يقولونها، ولا يقتصر فقط على الاشخاص إنما يستخدم ايضا في دراسة موقف وسلوك الهيئات والمؤسسات كتحليل توجيهات ومواقف حزب سياسي.

ثانيا: خصائص تحليل المضمون :

يعد تحليل المضمون منهجية بحثية أساسية تُستخدم لدراسة وتحليل محتوى المواد التواصلية بشكل منظم وموضوعي. تكمن أهميته في قدرته على تحويل البيانات النوعية أو الكمية المستمدة من النصوص، الصور، أو الوسائط الأخرى إلى استنتاجات قابلة للقياس والتفسير. ولكي نفهم طبيعة هذا المنهج وقدراته وحدوده، لا بد من استعراض خصائصه الرئيسية التي تميزه عن غيره من مناهج البحث وتحدد كيفية تطبيقه بفعالية.[1]

أ **الوصف الموضوعي والشكلي :** يسعى تحليل المضمون، من خلال تصنيف البيانات وتبويبها، إلى وصف المضمون الظاهر والصريح للمادة قيد التحليل. ولا يقتصر على الجوانب الموضوعية فقط، وإنما يتناول الجوانب الشكلية أيضًا[2].

1. فضيل دليو، عناصر منهجية في العلوم الاجتماعية (الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة قسنطينة، 2013.)،ص.67.

[2] Klaus Krippendorff, Content Analysis: An Introduction to Its Methodology, 4th ed. (Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, 2018), p. 24.

ب **الاعتماد على التكرارات** : يعتمد تحليل المضمون على تكرارات ورود أو ظهور جمل أو كلمات أو مصطلحات أو رموز أو أشكال المعاني المتضمنة في مادة التحليل، بناءً على ما يقوم به الباحث من تحديد موضوعي لفئات التحليل ووحداته[1].

ج **الموضوعية والمنهجية** : يجب أن يتميز تحليل المضمون بالموضوعية وأن يخضع للمتطلبات المنهجية (كالصدق والثبات)، حتى يمكن الأخذ بنتائجه على أنها قابلة للتعميم[2].

د **الانتظام والأسلوب الكمي** : ينبغي أن يكون التحليل منتظمًا، وأن يعتمد أساسًا على الأسلوب الكمي في عمليات التحليل، بهدف القيام بالتحليل الكيفي على أسس موضوعية.

هـ **الثبات والاتساق** : يجب أن تكون نتائج تحليل المضمون مطابقة في حالة إعادة الدراسة التحليلية لذات الأداة وللمادة (قيد التحليل)، لضمان ثبات النتائج (الاتساق عبر الزمن) أو عبر تطبيقها واقتراب نتائجها من قبل محللين آخرين (التحكيم الخارجي).

و .**التكامل مع المناهج الأخرى** : ترتبط نتائج تحليل المضمون مع ما ورد من نتائج وصفية وتحليلية ونظرية، بإطار عام وشامل، ليتم وفقها تفسير الظاهرة أو المشكلة. أي أنه في هذه الحالة يعد مكملاً لإجراءات منهجية أخرى تسبقه أو تلحقه في إطار الدراسة الشاملة.

يعمل هذا المنهج على تصنيف البيانات وترتيبها ويعتمد على الموضوعية ، كما أنّه يُحدد صياغة المفاهيم والأفكار والنقاط التي يتكون منها البحث من خلال التركيز على الكلمات، الجمل والمصطلحات والمفاهيم التي يتم تتكرر في النص ويساهم ذلك في تحديد مدى أهمية الفقرات والنصوص التي يتضمنها البحث.

[1] Alan Bryman, Social Research Methods, 5th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2016), p. 292.

[2] Earl Babbie, The Practice of Social Research, 14th ed. (Boston: Cengage Learning, 2016), pp. 321–322.

أما بالنسبة وحدات تحليل المضمون: هي وحدات اساسية في التحليل إذ لا ينبغي تجاهلها لأنّها مرتبطة ببعضها في التحليل للمادة وتتمثل طبيعة المادة : عبارة عن تصنيف المضمون بناء على الفكرة الرئيسية التي اعتمد عليها سواء كان المضمون علميا أم إعلاميا أو اجتماعيا ،كذلك الكلمات وهي تتضمن الحروف / الرموز / المفاهيم والمصطلحات الواردة في نص البحث أما الأفكار فهي تشمل كل العبارات الرئيسية والجمل التي لها دلالة على الموضوع في نص البحث.

ثالثا: خطوات تحليل المضمون:

- تحديد الموضوع الرئيسي الخاص بالبحث.
- وضع مجموعة من الآراء والفرضيات من خلال فرز الفقرات وتحديد العلاقة بينها.
- اعتمد الباحث او المحلل على المراجع او المصادر التي تمكنه من فهم طبيعة وكيفية صياغة النص.
- يجب أن تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث كله تمثيلا وفي هذا الاطار نذكر انّ العيّنة نوعين الاولى تتضمن التحليل الكيفي وعرض لنتائج التي ترتبت عن عمليات التحليل الإحصائي، وقراءة هذه النتائج وصياغتها بطريقة أدبية مفهومة ومفيدة ،أما الثانية فهي تضمن كتابة التقرير النهائي بالربط بين أبعاد البحث النظري والتطبيقي، والتأكد من الفرضيات، وصياغة القوانين العامة التي يمكن تطبيقها على ظواهر اجتماعية مشابهة ، كما يجب أن نعرف أنّ مستوى التحليل في منهج تحليل المضمون يتكون مستوى المضامين الذي يرتبط بمستوى البنية مع الاهتمام بمستوى الظروف التي تم انتاج فيها هذا المحتوى والانتهاء بمستوى الوظيفة اي الغرض من النص.

1. الدّراسة الشكلية للوثيقة : يبدأ المحلل بتقسيم النص والتسطير على الكلمات والمصطلحات أو العبارات المتضمنة فيه ،وتتمثل هذه الدراسة في معرفة البنية الطباعية للوثيقة و التي يُقصد بها بيان عدد الفقرات أو المقاطع التي يتكون منها النّص وهذا يساعد

المحلل ويسهل عليه عملية وضع خطة للتحليل أما من جانب البنية الاصطلاحية يجب على المحلل أن يقوم بتحديد المصطلحات المعتمدة في النص، وتحديد نوعها، فقد تكون مصطلحات قانونية ، سياسية ، تقنية أو اقتصادية، ليتسنى له معرفة طبيعة الوثيقة من حيث اللغة المستخدمة ومن ثمة يستمد صبغتها التحريرية سليمة.

كما يجب أن يتعرف ايضا على عدد اللغات الصادر بها ، ثم استخراج الكلمات المفاتيح، والتي من شأنها أن تسهل على المحلل تحديد مضمون النص بشكل دقيق وصولا الى البنية الخارجية للوثيقة أي طبيعة اتصالها بالمحيط الخارجي فهي لا تصدر بدون مصدر او بيئة معروفة حيث يستند تحليلها على ضوء محيطها الخارجي، وقد تمتد الوثيقة الى وقائع ماضية او توازيها أو توحي الى ما بعدها من نصوص أخرى.[1]

2. **مرحلة التحليل:** تتشكل الوثيقة عموما من ثلاثة أقسام حيث تبدأ بمقدمة تم عرض وخاتمة ، فاذا كانت المقدمة هي الممهدة للعرض والمدخل له، فإنه لا يجب أن تطغى عليه وأن تكون مختصرة ومركزة ومن أهم العناصر التي يجب أن تتضمنها المقدمة في تحليل أي نص قانوني:

- تقديم الإطار العام :
- تسمية الوثيقة أو الاتفاقية
- عدد النصوص و المواد
- الأمطار المكاني و الزمانية مكان اصدار الوثيقة
- مكان انعقاد المؤتمر الذي انتهت عنه الاتفاقية
- تاريخ إصدار الوثيقة.
- الجهة أو الدولة أو المنظمة التي أصدرت الوثيقة أو الاتفاقية وأطراف الوثيقة أو الاتفاقية

1. أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال، ط4 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، 320–323.

- مجالها الجغرافي (علمية إقليمية ثانية، وطنية)
- تحديد موضوع النص
- طرح الإشكالية أو الاشكاليات

بالنسبة للقسم الثاني الذي يتمثل في العرض فهو يتناول مناقشة كل الأفكار و الأحكام الأساسية المتضمنة بالوثيقة والمتعلقة به ويعتمد فيه على وضع شرح للوثيقة أو الوثائق من خلال مايلي :

- مضمون الوثيقة بشكل عام.
- تحليل المواد أو النّصوص و استنتاج الأفكار و أحكام الاتفاقية بالاعتماد على مضمون الوثيقة.
- تقيم الموضوع بالتركيز على مدى ملائمة الأفكار و الأحكام التي ينص عليها النص بالمقارنة مع واقع المجتمع المستهدف في الدراسة دوليا ، إقليميا أو وطنيا.
- النقد و الاستنتاج من خلال مقارنتها بالوثائق الأخرى ذات الصلة.[1]

والقسم الاخير يتمثل في الخاتمة ، حيث تُعرض فيها نتاج البحث والتي تتضمن الاستنتاجات وتقييم الوثيقة من خلال موضوع التحليل وطرح أهم العناصر التي توصل إليها الباحث ومقارنتها وإبداء رأيه في الأحكام التي جاءت بها الوثيقة مع اقتراح وجهة نظره في إعطاء حكمه على الوثيقة من حيث ما يجب أن تتضمنه او تجاهلته أو تغاضت عليه .

رابعا : تحليل المضمون الكمّي والكيفيّ:

يتعامل الباحثون الذين يتبنون أسلوب تحليل المحتوى مع كم هائل من الوثائق والنصوص، ويقومون بتحليل هذه الوثائق باستخدام التحليل الكمي والتحليل الكيفي. وقد أكد "ويسلي" أن كل قراءة للنصوص هي في نهاية المطاف عمل كيفي، حتى عندما يتم تحويل

[1] حمودة، أحمد ،المدخل إلى دراسة الوثائق العربية، القاهرة: دار غريب، 1999.ص.11.

خصائص معينة للنص في وقت لاحق إلى أرقام. وبالمثل، فإن التحليلات الكيفية ليست منفصلة بالكامل عن المفاهيم الكمية، مثل مستوى التردد والتكرار لوحدات التحليل.

1. **التحليل الكمّي** : الوثائق في ذاتها ليست نوعية ولا كمية، ولكن طريقة تحليلها هي التي تحدد نمط تحليل المحتوى وأسلوبه. فتحليل المحتوى في البحث الكمي يمثل طريقة لجمع البيانات، بينما في البحث الكيفي هو طريقة لتحليل البيانات. كلا النمطين يتعامل غالبًا مع الوثائق ذاتها، ولكن يختلف أسلوب تناولهما لتلك الوثائق وتعتبر الوثائق والنصوص أداة لجمع المعلومات، أما نمط التحليل فهو طريقة تحليل هذه الأداة. فالنمط الكمي، الذي يعتمد على فرز البيانات وتصنيفها رقميًا، أشبه ما يكون بعملية عرض النتائج التي قد تحتاج تفسيرًا وتعليلًا لمضامينها[1].

2. **تحليل المضمون النوعيّ:** تحليل المضمون النوعي هو الأسلوب الأقدر على فهم مضامين الوثائق وتأويلاتها المستترة وتفسير الغاية منها، وفق عدة دلالات:

- تقنية بحثية :تجعل من المضامين الاستدلالية للنصوص أو أي مادة أخرى أمرًا ذا مغزى وفائدة.
- فحص مفصل ومنهجي :فحص مفصل ومنهجي لمحتويات مجموعة معينة من المواد لتحديد الأنماط والموضوعات أو التحيزات.
- طريقة لتحليل وسائل التواصل :سواء كانت مكتوبة أو لفظية أو مرئية.
- طريقة بحثية للتحليل المدقق والمنهجي :للوثائق المكتوبة.
- طريقة بحثية جذابة :بسبب تقديمها نموذجًا للتحليل النوعي المنهجي مع إجراءات واضحة للتحقق من جودة التحليل الذي تم إجراؤه.

[1]morgan, hani. "conducting a qualitative document analysis." *the qualitative report* 27, no. 1 (2022): 67–77. Https://doi.org/10.46743/2160-3715/2022.5044.p.65.

- طريقة بحثية مرنة :يمكن تطبيقها على عدد من مشكلات الدراسات وقضاياها المتعلقة بتخصيص المعلومات، إما كطريقة وحيدة أو بالاشتراك مع طرائق بحثية أخرى.

جدول يوضح كيفية تحديد معايير تحليل المضمون الكمّي الكيفيّ.

تحليل المضمون الكيفي	تحليل المضمون الكمي	الجانب
تحليل المضمون الكيفي التركيز على المعاني والدوافع والمقاصد المتضمنة في النص، بدلاً من الأرقام.	تحليل المضمون الكمي فحص العناصر الأكثر وضوحًا في الوثيقة والمحتوى، والتي تعتمد على العد والحساب (مثل عدد الإشعارات أو التسلسل في العبارات)	إجراءات التحليل
تجنب فرض مقاييس مسبقة، وقراءة النصوص كاملة بحثًا عن المعاني المتضمنة.	التركيز على الأجزاء والمقاطع التي تعنيه، ويُعنى بحساب عدد الكلمات أو العبارات أو الجمل أو الفقرات الواردة في النص.	اكتشاف الأنماط

تعتمد على الترميز والتشفير وتقسيم الترميز، والتصنيف لاحقًا إلى موضوعات وأنماط، ثم تدوينها.	تعتمد على الأرقام، ويتم عد الوحدات وتصنيفها وتسجيلها.	عرض البيانات
يتم تطوير هذه الأنماط وبلورتها ووضوح معالمها في أثناء عملية التحليل.	يتم حساب الأنماط والوحدات التي يتم تصنيفها مباشرة في أثناء عملية التحليل لوضوحها.	
يتم التركيز على ترتيب البيانات بناءً على معدل تكرارها (وإن لم يكن هو مدار التركيز)، ثم استخدام الاقتباسات وأسلوب السرد وخرائط المفاهيم لتقريب الفكرة إلى ذهن القارئ..	يتم عرض البيانات رقميًا باستخدام الرسوم البيانية والجداول والإحصاءات والأشكال.	

جدول من اعداد الباحث

خامسا : النقد الخارجي والداخلي.

1. **النّقد الخارجي للوثيقة:** يهدف النّقد الخارجي إلى تقييم أصالة الوثيقة وموثوقيتها، وذلك من خلال فحص خصائصها المادية والظروف المحيطة بإنتاجها، حيث يساعد هذا

النقد الباحث على تحديد ما إذا كانت الوثيقة أصلية أم مزورة، وكاملة أم متلفة، وقابلة للقراءة أم لا ويتم ذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية[1]:

أ . ما هي حالة الوثيقة؟ يجب على الباحث فحص حالة الوثيقة بعناية، هل هي كاملة وسليمة، أم أنّها متلفة أو ناقصة؟ هل النّص واضح وقابل للقراءة، أم أنّه باهت أو ممزق؟ إذا كانت الوثيقة نسخة وليست أصلية، يجب التحقق من صحة النسخة ومطابقتها للأصل، إذا كان النّص مبتوراً، يجب على الباحث أن يدرك القيود التي تفرضها هذه الحالة على التحليل والاستنتاجات.

ب **متى صدرت الوثيقة؟** تحديد تاريخ إصدار الوثيقة أمر بالغ الأهمية لوضعها في سياقها التاريخي الصحيح. يجب على الباحث استخدام الأدلة المتاحة، مثل نوع الورق والحبر والخط، بالإضافة إلى المعلومات الواردة في الوثيقة نفسها، لتحديد تاريخها بدقة. معرفة تاريخ الوثيقة يساعد الباحث على تحديد ما إذا كانت الوثائق الأخرى المتاحة تغطي الفترة الزمنية ذات الصلة بموضوع البحث.

ج **من هو أو من هم مؤلفو الوثيقة؟** تحديد هوية مؤلف الوثيقة أو المؤلفين المشاركين في إنتاجها أمر ضروري لفهم وجهة نظرها وميولها المحتملة، يجب على الباحث التحقق من معلومات حول المؤلفين، مثل خلفيتهم الاجتماعية والسياسية والدينية، ومواقفهم المعلنة تجاه القضايا ذات الصلة، معرفة هوية المؤلفين يساعد الباحث على فهم أفضل للمعنى الحقيقي للوثيقة وتفسيرها بشكل أكثر دقة[2].

د **أين صدرت الوثيقة؟** تحديد المكان الذي صدرت فيه الوثيقة يساعد على فهم السياق الاجتماعي والثقافي الذي أثر في إنتاجها، يجب على الباحث أن يأخذ في الاعتبار

[1] محمد امين، طريقة نقد الوثيقة،في 2025/02/26، شوهد في 2025،11.28/02/07،سا على الموقع : https://www.2thar.com/2024/10/criticize-historical-documents.html.

[2] Louis Gottschalk, Understanding History: A Primer of Historical Method, 2nd ed. (New York: Alfred A. Knopf, 1969), pp. 118-148.

الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في ذلك المكان والزمان معرفة مكان إصدار الوثيقة يساعد الباحث على فهم مدى انتشارها وتأثيرها في المجتمع.

هـ **في أي سياق تم إنتاج الوثيقة؟** الوثائق لا تنشأ في فراغ. يجب على الباحث أن يبحث عن الأحداث والظروف التي أدت إلى إنتاج الوثيقة. ما هي المشكلة أو القضية التي كانت الوثيقة تحاول معالجتها؟ ما هي النوايا والأهداف التي كانت لدى المؤلف أو المؤلفين؟ فهم السياق الذي تم فيه إنتاج الوثيقة يساعد الباحث على فهم أفضل لمعناها وأهميتها.

2. **النّقد الداخلي للوثيقة:** [1]

أ. **تقييم المصداقية والمحتوى** : يهدف النقد الداخلي إلى تقييم مصداقية الوثيقة ومحتواها، وذلك من خلال فحص المعلومات الواردة فيها وتحليلها بعناية ويساعد هذا النقد الباحث على تحديد ما إذا كانت المعلومات دقيقة وموثوقة، وما هي القيم والمعتقدات التي تعكسها الوثيقة. يتم ذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية[2]:

ب. **ماذا تقول الوثيقة؟** يجب على الباحث قراءة الوثيقة بعناية وتحديد الموضوعات والقضايا الرئيسية التي تتناولها. يجب عليه أيضاً الانتباه إلى التفاصيل الهامة والأمثلة والشواهد التي تستخدمها الوثيقة لدعم حججها.

ت. **لماذا عالجت الوثيقة هذه المواضيع؟** يجب على الباحث تحليل دوافع المؤلف أو المؤلفين في معالجة هذه الموضوعات. هل كانوا يحاولون إقناع القراء بوجهة نظر معينة، أم أنهم كانوا يسعون إلى تقديم معلومات موضوعية؟ ما هي القيم والمعتقدات التي تعكسها الوثيقة؟

ث. **ما هي القيم التي تم نقلها بواسطة الوثيقة؟** يجب على الباحث فحص القيم والمعتقدات التي تنقلها الوثيقة، سواء كانت صريحة أو ضمنية. هل تدعم الوثيقة المساواة

[1] Alan Bryman, Social Research Methods, 5th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2016), p. 545.

[2] محمد امين، طريقة نقد الوثيقة، نفس المرجع.

والعدالة، أم أنها تعزز التمييز والظلم؟ ما هي القيم التي كانت سائدة في المجتمع الذي تم فيه إنتاج الوثيقة؟

من خلال الإجابة على هذه الأسئلة، يمكن للباحث تقييم مصداقية الوثيقة وموثوقيتها، وتحديد ما إذا كانت تستحق الاحتفاظ بها واستخدامها في البحث، يجب على الباحث أن يكون حذراً ونقدياً في تحليله، وأن يأخذ في الاعتبار جميع الأدلة المتاحة قبل الوصول إلى أي استنتاجات.

سادسا: تقنيات تحليل الخطاب السياسي :

يعتبر الخطاب السياسي احد اليات التعبير عن الآراء والمواقف وتقديم البرامج والأفكار حول القضايا السياسية وغيرها التي يعرضها الخطباء من اجل تحصيل قناعة او تأييد من الجمهور عن طريق توظيف حجج وبراهين والخطاب يستمد طبيعته من المصدر والموضوع كالخطاب السياسي الذي يصدر عن السلطة التنفيذية موجه للامة.

1. تعريف الخطاب السياسي:

يتسم الخطاب السياسي بتعدد التعريفات التي تسعى إلى تحديده وفهمه. تتراوح هذه التعريفات بين تلك التي تركز على البنية اللغوية للخطاب، مثل النحو والدلالة، وتلك التي تربط الخطاب السياسي بالسياقات الاجتماعية والنفسية والتاريخية الأوسع وفي أحد أبرز التعريفات للخطاب السياسي يركز على الجانب الضمني، حيث يُنظر إليه على أنّه "نص ذو سمات مركبة من الإيحاءات المعنوية، لها أبعادها، ولها مميزات تفرقها عن غيره من الخطابات داخل اللغة الواحدة " ويشدد هذا التعريف على أنّ الخطاب السياسي يعتمد على لغة موحية، وربما غامضة وفضفاضة، تعتمد على التخمينات والإحالات. هذا التوجه يجعل

الخطاب السياسي متميزًا عن الأنماط الخطابية الأخرى، إذ لا يقتصر على المعنى الظاهري للكلمات، بل يتجاوزه إلى الإيحاءات والتلميحات[1].

2. تحليل الخطاب: (Discourse analysis)

يهتم بإنتاج المعنى من خلال الحديث والنصوص وكيف يستخدم الناس اللغة. يتم استخدامه لتحليل التفاعل مع الناس. علاوة على ذلك، فإنه يرغب في تحليل السياق الاجتماعي الذي يحدث فيه الباحث والمراسل. كما ينظر إلى بيئة المستجيب اليومية ويستخدم تلك المعلومات أثناء التحليل. بالإضافة إلى ذلك يتم استخدامه لوصف عدد من المقاربات لتحليل استخدام اللغة المكتوبة والمنطوقة بما يتجاوز الأجزاء الفنية للغة.

مثل الكلمات والجمل ومن ثم، فإن التركيز الرئيسي لتحليل الخطاب ينصب على استخدام اللغة في السياق الاجتماعي. تشير اللغة في هذه الحالة إما إلى نص أو حديث، ويشير السياق إلى الموقف الاجتماعي أو المنتدى الذي يحدث فيه النص أو الحديث، كما يذكر بول.[2] ولهذا السبب، يجب أن تكون مشكلة البحث محددة بما يكفي لإبلاغ نوع الاتصال المناسب للتحقيق؛ على سبيل المثال، مجموعة معينة من الخطب لزعيم سياسي، ووسائل الإعلام المطبوعة بشكل عام وما إلى ذلك. بعبارة أخرى، يجب تحديد مشكلة البحث بشكل كاف للسماح للباحث بتحديد مصادر الاتصال المناسبة. يحتاج الباحثون إلى تعريف

1. روجر ويمر وجوزيف دومينيك، مدخل إلى مناهج البحث الإعلامي، ترجمة صالح أبو صبع وفاروق منصور (بيروت، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، 279.

[2] Camic, P. M., Rhodes, J. E., & Yardley, L. (Eds.). (2003). *Qualitative research in psychology: Expanding perspectives in methodology and design*. American Psychological Association. http://www.al-edu.com/wp-content/uploads/2014/05/Camic-et-al-eds-Qualitative-Research-in-Psychology-Expanding-perspectives-in-methodolog.

أنفسهم بالكون المحدد، بما في ذلك السياق والعملية لإنشاء الاتصالات، كما يشير سيلفرمان.[1]

1. **تحليل الإطار :(Framework analysis)** يسمح للباحث في المرحلة الاولى إما بجمع كل البيانات ثم تحليلها أو إجراء تحليل البيانات أثناء عملية الجمع في مرحلة التحليل يتم غربلة البيانات المجمعة وجدولتها وفرزها وفقاً للقضايا والموضوعات الرئيسية. وفقاً لفريداي(Fereday, 2006) ، يتضمن تحليل الإطار عملية من خمس خطوات: التعرف (familiarization)، وتحديد إطار موضوعي (identifying a thematic framework)، والفهرسة(indexing) ، والجدولة(Charting) ، ورسم الخرائط ، التفسير (mapping /interpretation).يشير التعرف إلى العملية التي يتعرف خلالها الباحث على نصوص البيانات التي تم جمعها، أي نصوص المقابلات أو مجموعات التركيز، وملاحظات المراقبة أو الملاحظات الميدانية، ويكتسب نظرة عامة على البيانات المجمعة. يلاحظ فريداي أنه خلال هذه العملية يصبح الباحث على دراية بالأفكار الرئيسية والموضوعات المتكررة ويدونها. نظراً للحجم الهائل للبيانات التي يمكن جمعها في البحث النوعي، قد لا يتمكن الباحث من مراجعة جميع المواد. وبالتالي، سيتم استخدام مجموعة مختارة من البيانات. يعتمد الاختيار على عدة جوانب من عملية جمع البيانات[2].

أما في المرحلة الثانية، يتم تحديد إطار موضوعي، تحدث بعد التعرف، عندما يتعرف الباحث على الموضوعات أو القضايا الناشئة في مجموعة البيانات ومع ذلك، في هذه المرحلة يسمح الباحث للبيانات بإملاء الموضوعات والقضايا لتحقيق هذه الغاية، يستخدم

[1]Silverman, D. Qualitative Research: Theory, Methods and Practice (2nd Ed). London, Sage Publications, (1997).p..246

[2]Fereday, J. & Muir-Cochrane, E. Demonstrating Rigor Using Thematic Analysis: A Hybrid approach Of Inductive and Deductive Coding and Theme Development. International Journal of Qualitative Methods, 5 (1). (2006). 80-92.

الباحث الملاحظات التي تم تدوينها خلال مرحلة التعرف. تشكل القضايا والمفاهيم والموضوعات الرئيسية التي عبر عنها المشاركون الآن أساساً لإطار موضوعي يمكن استخدامه لتصفية وتصنيف البيانات، كما يشير فريداي.

تتطلب الفهرسة كالمرحلة الثالثة تحديد أقسام البيانات التي تتوافق مع موضوع معين ويتم تطبيق هذه العملية على جميع البيانات النصية التي تم جمعها من أجل الراحة ويوصي "ريتشي وسبنسر " باستخدام نظام رقمي لمراجع الفهرسة والتعليق عليها في الهامش بجانب النص.

اما المرحلة الرابعة فيتم ترتيب أجزاء البيانات المحددة التي تم فهرستها في المرحلة السابقة في مخططات للموضوعات وهذا يعني أنّ البيانات تُرفع من سياقها النّصي الأصلي وتوضع في مخططات تتكون من العناوين الرئيسية والفرعية التي تم رسمها أثناء الإطار الموضوعي أو بالطريقة التي يُنظر إليها على أنها أفضل طريقة لتقديم تقرير البحث، كما يجادل "ريتشي وسبنسر" النقطة المهمة التي يجب تذكرها هنا هي أنّه "على الرغم من رفع أجزاء البيانات من سياقها، لا تزال البيانات محددة بوضوح من أي حالة أتت منها. للوضوح، يجب دائماً الاحتفاظ بالحالات بنفس الترتيب في كل مخطط".

بالنسبة للمرحلة النهائية يتم فيها رسم الخرائط والتفسير وتتضمن تحليل الخصائص الرئيسية كما هو موضح في المخططات ويوفر هذا التحليل رسماً تخطيطياً للحدث الظاهرة وبالتالي يوجه الباحث في تفسيره لمجموعة البيانات في هذه المرحلة يكون الباحث مدركاً لأهداف التحليل النّوعي وهي تحديد المفاهيم ورسم خرائط نطاق وطبيعة الظواهر، إنشاء التصنيفات، إيجاد الارتباطات، تقديم التفسيرات، وتطوير الاستراتيجيات .

مرة أخرى، هذه المفاهيم والتقنيات والارتباطات تعكس المشارك. لذلك، فإن أي استراتيجية أو توصيات يقدمها الباحث تعكس المواقف والمعتقدات والقيم الحقيقية للمشاركين. وبالتالي، فإن العملية الواضحة خطوة بخطوة لهذا التحليل تجعله مناسباً للمشاريع متعددة

التخصصات والتعاونية وهو أيضاً أداة ممتازة لدعم التحليل الموضوعي (تحليل المحتوى النوعي) لأنه يوفر نموذجاً منهجياً للإدارة ورسم الخرائط[1].

2. **تحليل السرد :(Narrative analysis)** يُستخدم لتحليل المحتوى من مصادر مختلفة، مثل المقابلات والملاحظات من الاستطلاعات. يركز على استخدام القصص والتجارب للإجابة على أسئلة البحث وتحدث الروايات أو القصص عندما ينخرط متحدث واحد أو أكثر في مشاركة تجربة أو حدث والإبلاغ عنه، عادةً ما يشغل سرد القصة عدة أدوار في سياق المحادثة وقد تشترك القصص أو الروايات في سمات هيكلية مشتركة ، تحليل السرد هو استراتيجية أخرى تعتبر القصة محوراً للتحقيق.

قد تكون الروايات أو القصص شفهية أو مكتوبة وقد يتم استخلاصها. يركز على الأحداث ومعنى تلك الأحداث لأولئك الذين يختبرونها، على سبيل المثال، التواريخ الشفوية؛ الإثنوغرافيا الذاتية ،كما أنّ بعض نقاط القوة في هذا التحليل هي أنه لا يخلق وهماً بالموضوعية وأنه مرن للغاية. ومع ذلك، تعتمد هذه الاستراتيجية على مهارات الراوي وهي أكثر ذاتية في التعامل مع مصادر البيانات[2].

3. **تحليل المحتوى :(Content analysis)** هو استراتيجية لتحليل الوثائق تُستخدم لتحديد وجود كلمات أو مفاهيم معينة داخل النصوص أو مجموعات النصوص، يقوم الباحثون بتحديد كمية وتحليل وجود ومعاني وعلاقات هذه الكلمات والمفاهيم ثم يستخلصون استنتاجات حول الرسائل داخل النصوص، والكاتب (الكتاب)، والجمهور، وحتى الثقافة

[1] Spencer L, Ritchie J and O'connor W qualitative research practice: a guide for social science students and researchers. London, Sage Publications Stake, R. E. (1995) The Art of Case Study Research. Thousand Oaks, CA: Sage. (2003).p.201.

[2] Mays De Pérez, M. V. *Rethinking Observation: From Method To Context*. Thousand Oaks, CA: Sage, 2000. Accessed April 8, 2025. http://www.ualberta.ca/~iiqm/backissues/5_1/pdf/fereday.pdf.

والوقت الذي تشكل هذه جزءاً منه، كما يذكر "آيزنر" .(Eisner, 1991) يمكن أن تكون أمثلة النّصوص فصول كتب، ومقالات، ومقابلات، ومناقشات، وعناوين ومقالات صحفية، ووثائق تاريخية، وخطب وما إلى ذلك.

يعتمد وقت استخدام هذه الطريقة على أسئلة البحث ونوع البحث ومع ذلك عادة ما يستخدم تحليل المحتوى كتقنية بحث نوعي، تظهر هذه الاستراتيجية ثلاث مقاربات متميزة: التقليدية(conventional) ، والموجهة(directed) ، والتلخيصية.(summative) ، حيث تُستخدم هذه المقاربات الثلاث لاستنتاج المعنى من محتوى البيانات النصية، فالاختلافات الرئيسية بين المقاربات هي "مخططات الترميز (coding schemes) "، و "أصول الرموز " (origins of codes)، و "التهديدات للموثوقية. (threats to trustworthiness) كما لاحظ "باندیت"

.(Pandit, 1996)ويلاحظ كذلك أنه في تحليل المحتوى التقليدي، تكون فئات الترميز مشتقة من بيانات النص. أما بالنسبة للمقاربة الموجهة، فيبدأ التحليل بنظرية أو نتائج بحث مناسبة كدليل للرموز الأولية، يشمل تحليل المحتوى التلخيصي العد والمقارنات، عادة للكلمات المفتاحية أو المحتوى، متبوعاً بتفسير السياق الأساسي[1].

تكمن قوة هذه الاستراتيجية في أنّها يمكن أن تسمح بالإجراءات الكمية والنوعية وتوفر نظرة ثاقبة للنماذج المعقدة للفكر واللغة البشرية التي قد يكون من الصعب على الاستراتيجيات الأخرى تحليلها ومع ذلك، فإنّ هذه الاستراتيجية تستغرق وقتاً طويلاً وتفتقر إلى الأساس النظري وتحاول أيضاً بإفراط استخلاص استنتاجات ذات مغزى حول العلاقات والتأثيرات المتضمنة في الدراسة.

[1] Eisner, E. W. The Enlightened Eye: Qualitative Inquiry and the Enhancement of Educational Practice. Toronto: Collier Macmillan Canada. (1991).5

4. **التحليل الموضوعي :(Thematic analysis)** هو شكل من أشكال التعرف على الأنماط داخل البيانات، حيث تصبح الموضوعات الناشئة هي فئات التحليل، كما يذكر "فريداي وموير كوكران" تأخذ عملية تحليل الوثائق هذه في الاعتبار إعادة قراءة ومراجعة البيانات بحذر وتركيز أكبر. يلقي المراجع نظرة أعمق على البيانات المحددة ويقوم بالترميز وبناء الفئات، بناءً على خصائص البيانات، للكشف عن الموضوعات المتعلقة بظاهرة ما.

يمكن استخدام الرموز المحددة مسبقاً، خاصة إذا كان تحليل الوثائق مساعداً لطرق البحث الأخرى المستخدمة في الدراسة. يمكن تطبيق الرموز المستخدمة في نصوص المقابلات، على سبيل المثال، على محتوى الوثائق. تعمل الرموز والموضوعات التي تنتجها على دمج البيانات التي تم جمعها بواسطة طرق متنوعة.[1]

يُتوقع من الباحث أن يمثل مادة البحث بإنصاف وأن يستجيب حتى للإشارات الدقيقة للمعنى في اختيار وتحليل البيانات من الوثائق. تشمل هذه الوثائق، "الإعلانات، جداول الأعمال، سجلات الحضور، ومحاضر الاجتماعات، الكتيبات الإرشادية، أوراق الخلفية الكتب والكتيبات، اليوميات والمذكرات، برامج الفعاليات (أي، الخطوط العريضة المطبوعة)، الرسائل والمذكرات الخرائط والمخططات، الصحف وتكمن قوة هذه الاستراتيجية في أنها تدعم تفسير الموضوعات بدعم من البيانات، علاوة على ذلك، فهي قابلة للتطبيق على أسئلة البحث التي تتجاوز تجربة الفرد. ومع ذلك، فإنّ خاصية المرونة تجعل من الصعب على الباحثين الجدد تحديد جوانب البيانات التي يجب التركيز عليها ولا تسمح للباحثين بتقديم ادعاءات فنية حول استخدام اللغة[2].

5. **الخطاب السياسي كأداة للتأثير والإقناع:**

[1] Alan Bryman, Social Research Methods, 5th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2016), pp. 584–588.

[2]Atkinson, P. A. & Coffey, A. Analysing Documentary Realities. London: Sage,(1997) , P 47

يُعرّف الخطاب السياسي بأنه "الخطاب الموجه عن قصد إلى متلق مقصود، بقصد التأثير فيه وإقناعه بمضمون الخطاب، ويتضمن هذا المضمون أفكارًا سياسية أو يكون موضوع هذا الخطاب سياسيًا وفي أغلب الأحيان يلجأ الخطاب السياسي إلى استثارة الرموز في عقول ونفوس المخاطبين كي يتمكن من تحقيق هدفه." يركز هذا التعريف على القصدية، حيث يتعمد صاحب الخطاب استخدام التشكيلات اللغوية لنقل مقاصده ونواياه عبر رسائل محددة إلى المتلقين، يقوم المتحدث بتشكيل بنية لغوية تكون بمثابة الوعاء الذي يحمل أيديولوجيته وعقليته وثقافته، وحتى في بعض الأحيان نفسيته. الخطاب السياسي، بالتالي، هو نتاج مقصود من مرسل معين إلى متلق معين، مع الإشارة إلى أن المتلقي ليس بالضرورة فردًا واحدًا، بل يمكن أن يكون جمهورًا واسعًا[1].

6. الخطاب السياسي كساحة للتعبير عن الآراء والمواقف:

يُعرّف الخطاب السياسي أيضًا بأنه "حقل للتعبير عن الآراء واقتراح الأفكار والمواقف حول القضايا السياسية من قبيل شكل الحكم كالديمقراطية واقتسام السلطة والفصل بين أنواعها ويعتبر الخطاب السياسي خطابًا مقنعا يهدف إلى حمل المخاطب على القبول والتسليم بصدقية الدعوى عن طريق توظيف حجج وبراهين، ويمكننا اعتباره مؤقتًا خطابًا سياسيًا، عندما يقال من طرف رجل سياسي في هدف سياسي."

يؤكد هذا التعريف على أن الخطاب السياسي هو ساحة للتعبير عن وجهات النظر والمقترحات المتعلقة بالقضايا السياسية، مثل شكل الحكم وتقاسم السلطة. كما يشدد على طابع الإقناع للخطاب السياسي الذي يهدف إلى حمل المخاطب على القبول والتسليم بصدقية الدعوى من خلال استخدام الحجج والبراهين.

[1] Fereday, J., & Muir-Cochrane, E. (2006). Demonstrating Rigor Using Thematic Analysis: A Hybrid Approach of Inductive and Deductive Coding and Theme Development. International Journal of Qualitative Methods, 5(1), 80-92.

7. **الخطاب السياسي خطاب إقناعي** : يتخذ من اللغة، والسياسة فضاء له، تتجلى من خلال خصائصه الإقناعي ، يركز هذا التعريف على أن الخطاب السياسي يعتمد على الإقناع والحجج، ويستخدم اللغة والسياسة كأدوات لتحقيق أهدافه، كما يشير إلى الأبعاد الإنسانية للخطاب السياسي، والتي تعكس القيم والمبادئ التي يؤمن بها المتحدث.

8. **خصائص الخطاب السياسي**[1]: من أهم ما يميز الخطاب السياسي أنّه الاكثر انتشارا في توجيه الراي العام على المستوى الوطني او الدولي ويحظى بالقبول من طرف المتلقي وفق اهتماماته ن وهو يُستخدم في التحضير لصناعة القرارات السياسية في مختلف المجالات يحمل رسالة تتضمن غاية او هدف ، كم يتميز الخطاب السياسي بكونه متعدد المستويات وحيوي يتجدد مع الاحداث يعتمد المخاطب او المتكلم فيه على اسلوب المخاطبة عن طريق التلقين والتدريب والمهارة .

- يسعى الخطاب السياسي إلى تحقيق هدف محدد، مثل كسب التأييد أو التعبئة أو التبرير.
- يُستخدم الخطاب السياسي وسائل مختلفة لإقناع الجمهور بوجهة نظر المتحدث.
- يهدف الخطاب السياسي إلى توجيه سلوك الجمهور في اتجاه محدد.
- يستخدم الخطاب السياسي الرموز والشعارات للتأثير على مشاعر الجمهور.
- يلعب العاطفة دورًا هامًا في الخطاب السياسي، حيث يسعى المتحدث إلى إثارة مشاعر الجمهور مثل الغضب أو الخوف أو الحماس[2].

9. **وظائف الخطاب السياسي** : يُعدّ الخطاب السياسي عنصرًا محوريًا في الممارسة السياسية والحياة العامة، فهو الأداة الأساسية التي يستخدمها الفاعلون السياسيون للتواصل والتأثير. ولا يقتصر دور هذا الخطاب على مجرد نقل المعلومات، بل يتعداه لأداء وظائف

[1] orbenko, Nataliia. "Political Discourse: Definition, Features and Functions." *Aktual′ni problemy filosofii ta sotsiolohii* 40 (January 2023): 166–70.

[2] Teun A. van Dijk, Discourse and Power (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2008), p. 35.

متعددة وحيوية تهدف إلى تشكيل الواقع السياسي، وتوجيه الرأي العام، وحشد الدعم، وإضفاء الشرعية على القرارات والسلطة، مما يجعله ساحة رئيسية للصراع والتنافس وبناء التوافق في المجتمعات، ويمكن تحديد هذه الوظائف في العناصر التالية:

- يُستخدم الخطاب السياسي لنشر المعلومات حول القضايا السياسية.
- يُستخدم الخطاب السياسي للتعبير عن آراء المتحدث أو حزبه أو حركته حول القضايا السياسية.
- يُستخدم الخطاب السياسي لإقناع الجمهور بوجهة نظر المتحدث.
- يُستخدم الخطاب السياسي لحشد الجمهور حول قضية أو هدف محدد.
- يُستخدم الخطاب السياسي لتبرير قرارات أو سياسات اتخذتها شخصيات أو جهات سياسية.
- يُستخدم الخطاب السياسي أحياناً لتشويه سمعة الخصوم السياسيين.

10. **أمثلة على الخطاب السياسي:** يتجلى الخطاب السياسي في أشكال وقنوات متنوعة تعكس طبيعة الحياة السياسية وتفاعلاتها، فمن أبرز صوره تأتي الخطابات الرسمية التي يلقيها رؤساء الدول لتحديد توجهات الأمة، وخطابات زعماء الأحزاب السياسية لشرح مواقفهم وحشد التأييد، بالإضافة إلى خطابات المرشحين الحيوية خلال الحملات الانتخابية لكسب أصوات الناخبين.

كما يشمل الخطاب البيانات السياسية الرسمية الصادرة عن الحكومات أو المنظمات للتعبير عن مواقف محددة ولا يقتصر الأمر على الكلمة المنطوقة، بل يمتد ليشمل المقالات والكتب السياسية التي تقدم تحليلات أعمق ورؤى استراتيجية. وأخيرًا، تلعب البرامج التلفزيونية والإذاعية المتخصصة دورًا محوريًا في نشر الخطاب السياسي وتحليله ومناقشته أمام جمهور واسع[1].

[1] Norman Fairclough, Language and Power, 3rd ed. (London: Routledge, 2015), p. 88.

1. **أهمية الخطاب السياسي:** يُعد الخطاب السياسي شريان الحياة في أي نظام حكم والمحرك الرئيسي للتفاعلات السياسية. فهو ليس مجرد وسيلة للتعبير عن الأفكار والمواقف، بل هو الأداة الجوهرية التي من خلالها يتم تشكيل الرأي العام، حشد الدعم، تبرير السياسات، وممارسة السلطة. إن فهم طبيعة الخطاب السياسي وتحليله يُعتبر مدخلاً أساسياً لفهم ديناميكيات السلطة وصناعة القرار وتوجهات المجتمع ككل.

- يُشكل الخطاب السياسي أداة هامة للمشاركة في العملية السياسية.
- يُساهم الخطاب السياسي في تكوين الرأي العام حول القضايا السياسية.
- يُمكن استخدام الخطاب السياسي لتغيير السلوكيات السياسية للجمهور.
- يُمكن استخدام الخطاب السياسي لتحقيق التغيير الاجتماعي.

2. **شروط الخطاب السياسي:** لكي يكتمل الخطاب السياسي ويؤدي وظيفته، لا بد من توافر عدة شروط أساسية تشكل أركانه.

أ يجب أن يصدر عن مرسل مؤهل، غالبًا ما يكون رجل سياسي أو فاعلًا في الشأن العام يمتلك صفة تخوله الحديث في السياسة.

ب لا بد من وجود غاية واضحة ومقصودة لهذا الخطاب، سواء كانت التأثير في الرأي العام، حشد الدعم، شرح موقف، أو تحقيق هدف سياسي معين.

ج يجب أن يتمحور الخطاب حول موضوع محدد، أي قضية أو مسألة ذات طبيعة سياسية تُطرح للنقاش أو التوجيه.

د يستهدف الخطاب متلقيًا، قد يكون هذا فردًا بعينه، أو جماعة محددة، أو جمهورًا سياسيًا أوسع يتفاعل مع الرسالة.

هـ يتميز الخطاب السياسي باستخدام لغة خاصة تتضمن مصطلح "السياسة" بمشتقاته ومفرداته المتنوعة، والتي تمنحه طابعه المميز وتساعد في نقل معانيه ودلالاته بفعالية ضمن إطاره المحدد.

3. **عوامل تطور الخطاب السياسي** : لا يُعد الخطاب السياسي مجرد انعكاس للواقع، بل هو أداة فعالة لتشكيله وتوجيهه. وهو ليس ثابتًا أو جامدًا، بل يتسم بالديناميكية والتغير المستمر عبر الزمن والمجتمعات. تتفاعل مجموعة معقدة من العوامل لدفع هذا التطور، محولةً أساليب التواصل السياسي، وموضوعاته، وحتى الفاعلين فيه، مما يؤثر بعمق على كيفية فهمنا للسياسة ومشاركتنا فيها ،فالصراع على السلطة– الحرية والديمقراطية– الاختلاف في الرأي والفكر – تطور الدعاية ،كلها عوامل ساهمت في تطور الخطاب السياسي.[1]

4. استراتيجية بناء الخطاب السياسي: يتطلب الخطاب السياسي الفعال استراتيجية تجمع بين الدقة والتأثير ويبدأ ذلك بتحديد فكرة الخطاب الأساسية بوضوح ودعمها بأدلة قوية ومقنعة، حيث تُصاغ هذه الأفكار والأدلة عبر كتابة مهنية، وتُقدم بمهارة من خلال التدريب على الإلقاء الواثق واستخدام لغة جسد معبرة والهدف من هذه الاستراتيجية المتكاملة ليس فقط إبلاغ الرسالة بفعالية، بل يمتد إلى امتلاك قوة الإقناع، وكسب ثقة الجمهور، وفي النهاية، نقل وجهة النظر الاستراتيجية للقائد أو الحزب بنجاح إلى هذا الجمهور.

سابعا : مراحل تحليل الخطاب السياسي.

إنّ تحليل الخطاب السياسي هو عملية معقدة تتطلب فحصًا دقيقًا للعناصر اللغوية والأيديولوجية التي تشكل الرسالة السياسية. يهدف هذا التحليل إلى فهم كيف يستخدم المتحدث اللغة للتأثير على الجمهور، وتعزيز أيديولوجيته، وتبرير أفعاله. فيما يلي آليات رئيسية لتحليل الخطاب السياسي:

1. مقدمة: يشكل المدخل للتحليل نقطة البداية الحاسمة، حيث يتم وضع الإطار العام للبحث وتحديد الأهداف المرجوة من التحليل. يتضمن ذلك تحديد طبيعة الخطاب السياسي وأهميته، بالإضافة إلى استعراض موجز للمنهجية المتبعة في التحليل.

[1] Graber D. Political Languages. Handbook ofPolitical Communication. London. 1981. № 14. P. 1–30..

2. التعريف بالمتكلم/المخاطب: يعتبر تحديد هوية المتكلم والمخاطب أمرًا ضروريًا لفهم الخطاب السياسي. يجب تحليل خلفية المتكلم السياسية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى تحديد الجمهور المستهدف من الخطاب. فهم دوافع المتكلم وميوله يساعد على تفسير الرسالة السياسية بشكل أكثر دقة.

3. سياقات الخطاب: السياق يلعب دورًا حاسمًا في فهم الخطاب السياسي. يجب تحليل السياقات الزمنية والمكانية التي تم فيها إلقاء الخطاب، بالإضافة إلى الدوافع التي أدت إلى إنتاجه. فهم الأحداث التاريخية والظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة بالخطاب يساعد على فهم معناه وأهميته[1].

- الدوافع الزمنية :يجب تحليل الوقت الذي ألقي فيه الخطاب، هل هو في فترة انتخابات، أزمة سياسية، أو مناسبة وطنية؟

- اختيار المكان :يجب تحليل المكان الذي ألقي فيه الخطاب، هل هو في البرلمان، ميدان عام، أو مؤتمر صحفي؟

4. تحليل الخطاب: يتضمن تحليل الخطاب فحصًا دقيقًا للعناصر اللغوية والأيديولوجية التي تشكل الرسالة السياسية.

أ **من الناحية الإيديولوجية:** يهدف هذا الجانب إلى فهم كيف يستخدم الخطاب السياسي الأيديولوجيا لتبرير الأفعال، وإضفاء الشرعية على السلطة، وتشويه صورة الآخرين. تشمل الآليات المستخدمة في هذا الجانب:

– **إسباغ السلطة** : يتم ذلك من خلال استلهام الموروث والتقاليد والعادات والقوانين، والاستشهاد بأصحاب النفوذ والرموز الوطنية والدينية والتأثير الثقافي أو الفكري أو السياسي والانتماء الإيديولوجي وتجذره في الأمة ليتعدى حدود الوطن وربط فكره بفكر مشابه يلقى

[1] Harris Z. Discourse Analysis. Papers on Syntax. Synthese Language Library. 1981. № 14. P. 1–30.

نجاحًا وقبولًا. يتم ذلك من خلال تكرار الآيات والأحاديث وتقديم الأحداث التاريخية، والاستشهاد بالدول القوية والشخصيات العالمية الفاعلة والمؤثرة، حتى وإن لم يكن هناك علاقة قوية بين كل ما سبق والحدث المراد الاستشهاد عليه[1].

– **إصدار الأحكام الأخلاقية** :يتم ذلك من خلال الحديث عن الخير والشر والفضيلة والرذيلة والقيم والصواب والخطأ والحلال والحرام والعلم والجهل وغير ذلك من الثنائيات.

– **العقلنة** :يتم ذلك من خلال إضفاء العقلانية على مقولة أو قضية أو موقف أو اتجاه، من خلال الأرقام والإحصائيات والتسلسل المنطقي والاستشهاد بالمختصين وذوي الخبرة والعلم والمعرفة. يتم تقديم إحصائيات قد تكون معوّمة ولا تحمل دلالات حقيقية ومحاولة الاعتماد عليها في بناء تسلسل منطقي.

– **الأسطرة والسرد** :هي حكايات وقصص – حقيقية أو مؤلفة – مفادها أن كل ما هو شرعي يحظى بالنهايات السعيدة.[2] بالإضافة إلى إضفاء التقارب العاطفي بينه وبين المستمع والإحساس بأنه من نفس البيئة المجتمعية للمتلقي الذي يحس بالقطيعة بينه وبين عالم الساسة[3].

ب **من ناحية المفردات:** يركز تحليل الخطاب السياسي من منظور لغوي على كشف الآليات التي تُستخدم لتشكيل الرسالة السياسية والتأثير في المتلقي. يعمد المتحدثون إلى بناء علاقة مع الجمهور من خلال تحديد إطار مرجعي مشترك عبر الإشارة إلى الزمان والمكان والسياق، واستخدام الضمائر)مثل "أنا" و"نحن" و"أنتم") لتعزيز الشعور بالانتماء والمصير المشترك) التفاعل والانفصال .(كما يوظفون استراتيجيات التفاوض والتداول لمراجعة الماضي وتقديم رؤيتهم، ويقدمون التوقعات والتنبؤات كوعود مستقبلية تستجيب لتطلعات

[1] حياة عمامو، الخطاب السياسي: قراءة في تجلياته البلاغية والحجاجية، (بيروت: جداول للنشر، 2013)، ص. 5.6

[2] عبد الله الغذامي، الخطيئة والتكفير: من البنيوية إلى التشريحية،(بيروت: المركز الثقافي العربي، 1998)، ص. 120.

[3] Ruth Wodak & Martin Reisigl, "Discourse and Racism: European Perspectives," in Annual Review of Anthropology, 28, 1999, pp. 175–199.

المواطنين. ويعتمد الخطاب بشكل كبير على التصنيفات الثنائية المتعارضة لتبسيط القضايا وتحديد "نحن" مقابل "هم"، مع توزيع أدوار محددة.

علاوة على ذلك، يُستخدم التعبير الإشاري والاستعاري والمصطلحات المعوّمة والكلام العام) خداع اللغة (للسماح بتفسيرات متعددة أو لتجنب الدقة المطلوبة في القضايا الشائكة. وأخيرًا، تتجلى قوة الإقناع في استخدام تعابير الالتزام والإلزام)مثل "يجب"، "ينبغي"، "علينا") لدفع الجمهور نحو تبني مواقف أو سلوكيات معينة. إن فهم هذه الآليات اللغوية يمكّن المحللين من فك شفرة الرسائل السياسية والكشف عن الأيديولوجيات المضمرة، وتقييم الأثر الفعلي للخطاب على الرأي العام.

المحور الرابع: نماذج تحليل الوثائق السياسية الوطنية والدولية :

إنّ التعامل مع وثيقة سياسية رسمية – سواء كانت دستورًا، قانونًا، معاهدة، إعلانًا سياسيًا، أو حتى محضر اجتماع رسمي – يتجاوز مجرد القراءة السطحية. فهذه الوثائق ليست مجرد نصوص، بل هي نتاج لتفاعلات قوى ومصالح وسياقات تاريخية محددة، وهي في الوقت ذاته أدوات فاعلة تُشكل الواقع السياسي والقانوني وتوجهه، لذلك فإن محاولة فهمها بعمق تتطلب عملية منهجية ومنظمة تستعين بأدوات تحليل مستمدة من حقول معرفية متعددة، أبرزها القانون والعلوم السياسية والتاريخ وتحليل الخطاب .

تبدأ هذه العملية بتوصيف دقيق للبنية العامة للوثيقة؛ وهذا يشمل تحديد نوعها (دستور، قانون، مرسوم...)، وتاريخ ومكان إصدارها، والجهة أو الجهات التي أصدرتها أو صادقت عليها. كما يتضمن فحص هيكلها الداخلي: هل تحتوي على ديباجة أو مقدمة توضح الأهداف والمبادئ العامة؟ كيف تم تقسيمها (أبواب، فصول، مواد، بنود)؟ هل هناك ملاحق أو بروتوكولات مرفقة؟ فهم هذه البنية يساعد في تحديد الإطار العام والمنطق التنظيمي للنص.

اوّلا : أنموذج تحليل وثيقة وطنية رسمية :

الفصل الأول من الباب الثالث من الدستور الجزائري المعدل والمتمم(.ج.ر.ج.ج، 2020،(الصفحات من 19 -25)[1]

الباب الثالث

تنظيم السلطات والفصل بينها

الفصل الأول

رئيس الجمهورية

المادة 84 : يُجسّد رئيس الجمهوريّة، رئيس الدولة وحدة الأمة ويسهر في كل الظروف على وحدة التراب الوطني والسيادة الوطنية ويحمي الدستور ويسهر على احترامه ويُجسد الدولة داخل البلاد وخارجها وله أن يخاطب الأمة مباشرة.

المادة 85 : يُنتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري. يتم الفوز في الانتخاب بالحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها. يحدّد قانون عضوي كيفيّات تطبيق أحكام هذه المادة.

المادة 86 : يمارس رئيس الجمهوريّة السّلطة السامية في حدود أحكام الدستور.

الصفحة 20

15جمادى الأولى عام 1442 هـ

30 ديسمبر سنة 2020 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 82

المادة 87 : يشترط في المترشّح لرئاسة الجمهورية أن[2]:

[1] الجزائر، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2020)، الباب الثالث ("تنظيم السلطات والفصل بينها")، الفصل الأول ("رئيس الجمهورية")، المواد 91–111.

[2] الجزائر، دستور 2020، انظر على سبيل المثال المواد .87،88.

– يتمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية فقط، ويثبت الجنسية الجزائرية الأصلية للأب والأم.

– لا يكون قد تجنس بجنسية أجنبية،

– يدين بالإسلام،

– يبلغ سن الأربعين (40) كاملة يوم إيداع طلب الترشح،

– يتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية،

– يُثبت أن زوجه يتمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية فقط،

– يثبت إقامة دائمة بالجزائر دون سواها لمدة عشر (10) سنوات، على الأقل، قبل إيداع الترشح،

– يُثبت مشاركته في ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا قبل يوليو 1942،

– يثبت تأديته الخدمة الوطنية أو المبرر القانوني لعدم تأديتها،

– يُثبت عدم تورّط أبويه في أعمال ضدّ ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا بعد يوليو 1942، يقدم التصريح العلني بممتلكاته العقارية والمنقولة داخل الوطن وخارجه.

يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة.

المادة 88 : مدّة العهدة الرئاسية خمس (5) سنوات.

لا يمكن لأحد ممارسة أكثر من عهدتين متتاليتين أو منفصلتين، وفي حالة انقطاع العهدة الرئاسية بسبب استقالة رئيس الجمهورية الجارية عهدته أو لأي سبب كان، تُعد عهدة كاملة.

المادة 89 : يؤدّي رئيس الجمهورية اليمين أمام الشعب بحضور جميع الهيئات العليا في الأمة خلال الأسبوع الموالي لانتخابه ويباشر مهمته فور أدائه اليمين.

المادة 90 : يؤدّي رئيس الجمهورية اليمين حسب النص الآتي:[1]

"بسم الله الرحمن الرحيم.

[1] انظر: الجزائر، دستور 2020، المواد .89،90.

وفاء للتضحيات الكبرى، ولأرواح شهدائنا الأبرار، وقيم ثورة نوفمبر الخالدة، أقسم بالله العلي العظيم، أن أحترم الدين الإسلامي وأمجده، وأدافع عن الدّستور، وأسهر على استمرارية الدولة، وأعمل على توفير الشروط اللازمة للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري وأسعى من أجل تدعيم المسار الديمقراطي وأحترم حرّيّة اختيار الشعب ومؤسسات الجمهورية وقوانينها وأحافظ على الممتلكات والمال العام، وأحافظ على سلامة ووحدة التّراب الوطني ووحدة الشعب والأمة وأحمي الحرّيّات والحقوق الأساسيّة للإنسان والمواطن وأعمل بدون هوادة من أجل تطوّر الشعب وازدهاره، وأسعى بكل قواي في سبيل تحقيق المثل العليا للعدالة والحرية والسلم في العالم.

والله على ما أقول شهيد."

الصفحة 21

15جمادى الأولى عام 1442 هـ

30 **ديسمبر سنة 2020 م**

الجريدة الرسمية للجمهوريّة الجزائرية / العدد 82

المادة 91 : يضطلع رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى السلطات التي تخوّلها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور، بالسلطات والصلاحيات الآتية:[1]

1. هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية، ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني،
2. يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي (2/3) أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان،
3. يقرّر السّياسة الخارجية للأمة ويوجهها،
4. يرأس مجلس الوزراء،
5. يعين الوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة، وينهي مهامه،

[1] انظر: الجزائر، دستور 2020، المواد .91،92.

6. يتولى السلطة التنظيمية،
7. يوقع المراسيم الرئاسية،
8. له حق إصدار العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها،
9. يمكنه أن يستشير الشعب في كل قضيّة ذات أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء،
10. يستدعي الهيئة الناخبة
11. يمكن أن يقرر إجراء انتخابات رئاسية مسبقة،
12. يبرم المعاهدات الدّوليّة ويصادق عليها،
13. يسلّم أوسمة الدولة ونياشينها وشهاداتها التشريفية.

المادة 92 : يعين رئيس الجمهورية، لاسيما في الوظائف والمهام الآتية[1]:

1. الوظائف والمهام المنصوص عليها في الدستور،
2. الوظائف المدنية والعسكرية في الدولة،
3. التعيينات التي تتم في مجلس الوزراء باقتراح من الوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة،
4. الرئيس الأول للمحكمة العليا،
5. رئيس مجلس الدولة،
6. الأمين العام للحكومة،
7. محافظ بنك الجزائر،
8. القضاة،
- (9)مسؤولي أجهزة الأمن،
9. الولاة،
10. الأعضاء المسيرين لسلطات الضبط.

[1] انظر: الجزائر، دستور 2020، المواد . 93،94.

الصفحة 22

الجريدة الرسمية للجمهوريّة الجزائرية / العدد 82

15جمادى الأولى عام 1442 هـ

30 ديسمبر سنة 2020 م

ويعين رئيس الجمهوريّة سفراء الجمهوريّة والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم. ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم. بالإضافة إلى الوظائف المنصوص عليها في الحالتين 4 و 5 أعلاه، يحدد قانون عضوي الوظائف القضائية الأخرى التي يعيّن فيها رئيس الجمهورية.

المادة 93 : يمكن لرئيس الجمهورية أن يفوض للوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة، بعضاً من صلاحياته.

لا يجوز، بأي حال من الأحوال، أن يفوّض رئيس الجمهورية سلطته في تعيين الوزير الأول أو رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة وكذا رؤساء المؤسّسات الدستورية وأعضائها الذين لم ينص الدستور على طريقة أخرى لتعيينهم.

لا يجوز أن يفوّض سلطته في اللجوء إلى الاستفتاء وحلّ المجلس الشعبي الوطني، وتقرير إجراء الانتخابات التشريعية قبل أوانها، وتطبيق الأحكام المنصوص عليها في المواد 91 و 92 ومن 97 إلى 100 و 102 و 142 و 148 و 149 و 150 من الدستور.

المادة 94 : إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، تجتمع المحكمة الدستورية بقوة القانون وبدون أجل، وبعد أن تتثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، تقترح بأغلبية ثلاثة أرباع (3/4) أعضائها على البرلمان التصريح بثبوت المانع[1].

[1] انظر: الجزائر، دستور 2020، المواد .94.

يُعلن البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، ثبوت المانع لرئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي (2/3) أعضائه، ويكلف بتولي رئاسة الدولة بالنيابة مدة أقصاها خمسة وأربعون (45) يوما، رئيس مجلس الأمة الذي يمارس صلاحياته مع مراعاة أحكام المادة 96 من الدستور.

في حالة استمرار المانع بعد انقضاء خمسة وأربعين (45) يوما، يُعلن الشغور بالاستقالة وجوبا حسب الإجراء المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين وطبقا لأحكام الفقرات الآتية من هذه المادة.

في حالة استقالة رئيس الجمهوريّة أو وفاته، تجتمع المحكمة الدستورية وجوبا وتثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، وتُبلّغ فورا شهادة التصريح بالشغور النهائي إلى البرلمان الذي يجتمع وجوبا.

يتولى رئيس مجلس الأمة مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها تسعون (90) يوما تنظم خلالها انتخابات رئاسيّة. وفي حالة استحالة إجرائها، يمكن تمديد هذا الأجل لمدة لا تتجاوز تسعين (90) يوما، بعد أخذ رأي المحكمة الدستورية.

لا يحق لرئيس الدولة المعين بهذه الطريقة أن يترشح لرئاسة الجمهورية.

الصفحة 23

15جمادى الأولى عام 1442 هـ

30ديسمبر سنة 2020 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 82

إذا اقترنت استقالة رئيس الجمهوريّة أو وفاته بشغور رئاسة مجلس الأمة، لأي سبب كان، تجتمع المحكمة الدستورية وجوبا، وتثبت بأغلبية ثلاثة أرباع (3/4) أعضائها الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية وحصول المانع لرئيس مجلس الأمة وفي هذه الحالة، يتولى رئيس المحكمة الدستورية مهام رئيس الدّولة ويضطلع رئيس الدولة المعين حسب الشروط

المبينة أعلاه بمهمة رئيس الدولة طبقا للشروط المحدّدة في الفقرات السابقة وفي المادة 96 من الدستور ولا يمكنه أن يترشح لرئاسة الجمهورية.

المادة 95 : عندما ينال ترشيح للانتخابات الرئاسية موافقة المحكمة الدستورية، لا يمكن سحبه إلا في حالة حصول مانع خطير تثبته المحكمة الدستورية قانونا أو في حالة وفاة المترشح المعني.

عند انسحاب أحد المترشحين من الدور الثاني، تستمر العملية الانتخابية دون أخذ هذا الانسحاب في الحسبان.

في حالة وفاة أحد المترشحين للدور الثاني أو تعرّضه لمانع قانوني، تعلن المحكمة الدستورية وجوب إجراء كل العمليات الانتخابية من جديد، وتمدّد في هذه الحالة آجال تنظيم انتخابات جديدة لمدة أقصاها ستون (60) يوما.

عند تطبيق أحكام هذه المادة، يظل رئيس الجمهورية السارية عهدته أو من يتولى وظيفة رئيس الدولة، في منصبه حتى أداء رئيس الجمهورية اليمين.

يحدد قانون عضوي شروط وكيفيات تطبيق أحكام هذه المادة.

المادة 96 : لا يمكن أن تُقال أو تعدّل الحكومة القائمة إبان حصول المانع لرئيس الجمهورية، أو وفاته، أو استقالته، حتّى يشرع رئيس الجمهورية الجديد في ممارسة مهامه. يستقيل الوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة، وجوبا إذا ترشّح لرئاسة الجمهورية. ويمارس وظيفة الوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة، حينئذ، أحد أعضاء الحكومة الذي يعينه رئيس الدولة.

لا يمكن في الفترتين المنصوص عليهما في المادتين 94 و 95 أعلاه، تطبيق الأحكام المنصوص عليها في الحالتين 8 و 9 من المادة 91 والمواد 104 و 142 و 151 و 162 و 219 و 221 و 222 من الدستور.

لا يمكن، خلال هاتين الفترتين، تطبيق أحكام المواد 97 و 98 و 99 و 100 و 102 من الدستور إلا بموافقة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً، بعد استشارة المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للأمن.

الحالات الاستثنائية

المادة 97 : يقرّر رئيس الجمهورية، إذا دعت الضرورة الملحة، حالة الطوارئ أو الحصار، لمدة أقصاها ثلاثون (30) يوما بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس مجلس الأمة، ورئيس المجلس الشعبي الوطني، والوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة، ورئيس المحكمة الدستورية، ويتخذ كل التدابير اللازمة لاستتباب الوضع[1].

الصفحة 24

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 82 15

جمادى الأولى عام 1442 هـ

30 **ديسمبر سنة 2020 م**

لا يمكن تمديد حالة الطوارئ أو الحصار، إلا بعد موافقة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا.

يحدّد قانون عضوي تنظيم حالة الطوارئ وحالة الحصار.

المادة 98 : يقرّر رئيس الجمهورية الحالة الاستثنائية إذا كانت البلاد مهددة بخطر داهم يوشك أن يصيب مؤسساتها الدّستوريّة أو استقلالها أو سلامة ترابها لمدة أقصاها ستون (60) يوما.

[1] انظر: الجزائر، دستور 2020، المواد .96،97.

لا يتخذ مثل هذا الإجراء إلا بعد استشارة رئيس مجلس الأمة، ورئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس المحكمة الدستورية، والاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن ومجلس الوزراء.

وتخوّل الحالة الاستثنائية رئيس الجمهورية اتخاذ الإجراءات الاستثنائية التي تستوجبها المحافظة على استقلال الأمة والمؤسسات الدستورية في الجمهورية.

يوجه رئيس الجمهورية في هذا الشأن خطابا للأمة.

يجتمع البرلمان وجوبا.

لا يمكن تمديد مدة الحالة الاستثنائية إلا بعد موافقة أغلبية أعضاء غرفتي البرلمان المجتمعين معا.

تنتهي الحالة الاستثنائية، حسب الأشكال والإجراءات السالفة الذكر التي أوجبت إعلانها.

يعرض رئيس الجمهورية، بعد انقضاء مدة الحالة الاستثنائية، القرارات التي اتخذها على المحكمة الدستورية لإبداء الرأي بشأنها.

المادة 99 : يقرّر رئيس الجمهورية التعبئة العامة في مجلس الوزراء، بعد الاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني.

المادة 100 : إذا وقع عُدوان فعلي على البلاد أو يوشك أن يقع حسبما نصت عليه الترتيبات الملائمة لميثاق الأمم المتحدة، يُعلن رئيس الجمهورية الحرب، بعد اجتماع مجلس الوزراء والاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس المحكمة الدستورية.

يجتمع البرلمان وجوبا.

يوجه رئيس الجمهورية خطابا للأمة يُعلمها بذلك.

المادة 101 : يُوقف العمل بالدستور مدّة حالة الحرب، ويتولى رئيس الجمهورية جميع السلطات[1] .

إذا انتهت المدّة الرئاسية لرئيس الجمهوريّة، فإنها تمدّد وجوبا إلى غاية نهاية الحرب.

الصفحة 25

15جمادى الأولى عام 1442 هـ

30ديسمبر سنة 2020 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 82

في حالة استقالة رئيس الجمهوريّة أو وفاته أو عجزه البدني المثبت قانونا، يتولى رئيس مجلس الأمة باعتباره رئيسا للدولة، كل الصلاحيات التي تستوجبها حالة الحرب حسب الشروط نفسها التي تسري على رئيس الجمهورية.

في حالة اقتران شغور منصب رئيس الجمهورية ورئاسة مجلس الأمة، يتولى رئيس المحكمة الدستورية وظائف رئيس الدولة حسب الشروط المبينة أعلاه.

المادة 102 : يوقع رئيس الجمهورية اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم. يلتمس رئيس الجمهورية رأي المحكمة الدستورية بشأن الاتفاقيات المتعلقة بهما. يعرض رئيس الجمهورية تلك الاتفاقيات فورا على كل غرفة من البرلمان لتوافق عليها صراحة.

الدراسة الوصفية: الفصل الأول من الباب الثالث من الدستور الجزائر المعدل والمتمم .

(ج.ر.ج.ج،2020، الصفحات من 19 -25)2

مقدمة: تحليل وثيقة دستورية أساسية.

[1] انظر: الجزائر، دستور 2020، المواد .101،100.

[2] الفصل الأول من الباب الثالث من الدستور الجزائر المعدل والمتمم(.ج.ر.ج.ج،2020، الصفحات من 19 -25)

يمثل الفصل الأول من الباب الثالث للدستور الجزائري، بصيغته المعدلة والمتممة الصادرة في 30 ديسمبر 2020 (الجريدة الرسمية، العدد 82، الصفحات 19–25)، وثيقة قانونية وسياسية محورية. وبصفته نصًا دستوريًا عامًا صادرًا عن رئاسة الجمهورية، فإنه يهدف بالأساس إلى تنظيم السلطات العامة في الدولة، وتحديد صلاحياتها، وإرساء إطار للحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين. إن فهم هذا النص يتطلب تجاوز القراءة السطحية، والغوص في بنيته ومضمونه وسياقه، مستهدفًا جمهورًا واسعًا يشمل المواطنين، ورجال القانون، والباحثين، وكل المهتمين بالشأن العام الجزائري.

1. الدراسة الشكلية واللغوية: بنية وهيكل النص الدستوري

يتخذ النص شكل مواد دستورية، وهي الوحدة البنائية الأساسية للقوانين والدساتير، مقسمة داخليًا إلى فقرات وبنود لتفصيل الأحكام. تتراوح المواد المعنية (المواد 81، 84، 85، 91، 92، 97، 98، 100، 101، 103، 104، 106، 107) في طولها وتفصيلها، حيث تحتوي كل مادة على عدد متفاوت من الفقرات. يتميز النص باستخدام لغة عربية قانونية رسمية، تتسم بالدقة والمباشرة والنبرة المحايدة التي تسعى لتجنب الغموض، وإن كان تفسير المصطلحات القانونية قد يتطلب خبرة متخصصة. وتبرز مصطلحات سياسية وقانونية أساسية تشكل مفاتيح فهم النص، مثل: "رئيس الجمهورية"، "الحكومة"، "البرلمان"، "المحكمة العليا"، "السلطات"، "الحقوق"، "الواجبات"، "حالة الطوارئ"، "حالة الاستثناء"، "حالة الحرب"، "الأمن"، وهي تعكس المحاور الرئيسية التي يعالجها هذا الفصل.

2. السياق التاريخي والسياسي:

لا يمكن فصل هذا النص الدستوري عن سياقه التاريخي والسياسي. فهو جزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح الدستوري التي شهدتها الجزائر عام 2020، والتي جاءت كاستجابة مباشرة وغير مباشرة للحراك الشعبي الواسع الذي انطلق في 2019، والذي رفع مطالب عميقة بالتغيير السياسي، ومكافحة الفساد، وإرساء نظام ديمقراطي حقيقي. وبالتالي، يمكن النظر

إلى هذا التعديل الدستوري على أنه محاولة من السلطة القائمة للاستجابة لهذه المطالب، وتحديث الإطار الدستوري لتنظيم السلطات بما يتلاءم مع التحديات الجديدة، وسعيًا لاستعادة الاستقرار السياسي وتقديم رؤية جديدة لمستقبل الدولة. وهذا يطرح الإشكالية المحورية للتحليل :إلى أي مدى ينجح هذا الفصل الدستوري، والتعديل ككل، في تحقيق توازن ديمقراطي فعلي بين السلطات، وهل يعكس بصدق تطلعات التغيير التي عبر عنها الشعب الجزائري، أم أنه يمثل إعادة ترتيب للسلطة ضمن الأطر القائمة؟

3. **التحليل التفصيلي للمضمون:**

صلاحيات، علاقات، وحقوق: عند الغوص في مضمون المواد المحددة، تتضح عدة محاور رئيسية:

أ **صلاحيات رئيس الجمهورية (المواد 91، 92، 84، 85، 97، 98، 100، 101)**

تُظهر هذه المواد تركيزًا كبيرًا للسلطات والصلاحيات في يد رئيس الجمهورية، فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، المسؤول عن الدفاع الوطني، ويرأس مجلس الوزراء، ويعين الوزير الأول (أو رئيس الحكومة حسب التعديل) ويعفيه ويمارس السلطة التنظيمية ويوقع المراسيم الرئاسية، وله حق العفو، وتعيين كبار المسؤولين في الدولة (المادة 92)، كما أنّه يجسد وحدة الأمة (المادة 84) وينتخب بالاقتراع العام المباشر (المادة 85). وتزداد صلاحياته بشكل استثنائي في حالات الطوارئ (المادة 97)، الاستثناء (المادة 98)، والحرب (المادتان 100 و 101)، مما يمنحه سلطات واسعة جدًا في الظروف غير العادية.

ب الحكومة وعلاقتها بالرئيس والبرلمان (المواد 103، 104، 106، 107)

ينظم الدستور وجود حكومة يقودها وزير أوّل أو رئيس حكومة حسب الحالة، يعينها رئيس الجمهورية (المادة 104). تقدم الحكومة مخطط عملها للبرلمان للموافقة عليه (المادة 106)، وهي مسؤولة أمام البرلمان (المادة 107)، هذا يمثل محاولة لخلق آلية للمساءلة

والرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية (الحكومة)، ولكن فعالية هذه الآلية تعتمد بشكل كبير على موازين القوى السياسية الفعلية وعلى مدى استقلالية البرلمان.

ج الحقوق والمبادئ العامة (المادة 81) :

تؤكد المادة 81 على مبدأ المساواة أمام القانون وتضمن الحقوق والحريات الأساسية، وهو تأكيد مهم في أي وثيقة دستورية حديثة. لكن القيمة الحقيقية لهذه التأكيدات تكمن في آليات حمايتها وتطبيقها على أرض الواقع.

4. استنتاجات أولية وتحليل المحتوى والسياق:

– يهدف إلى تأسيس نظام حكم رئاسي أو شبه رئاسي قوي، مع التأكيد على الاستقرار ووحدة الدولة، وتضمين ضمانات للحقوق والحريات وآليات للمساءلة البرلمانية.

– يبرز جليًا ميل نحو تركيز السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية، خاصة في الصلاحيات السيادية والأمنية وفي الظروف الاستثنائية. ورغم وجود آليات للعلاقة

– مع الحكومة والبرلمان، فإن السؤال حول مدى تحقيق توازن فعلي بين السلطات يظل قائمًا ومفتوحًا للنقاش والتطبيق العملي.

يستهدف النّص في المقام الأول الشعب الجزائري و النخب السياسية والقانونية ويهدف إلى تعزيز الشرعية والاستقرار، التأثير المحتمل يعتمد بشكل كبير على كيفية تطبيق هذه المواد. قد يُنظر إلى النص على أنّه يحمل تحيزًا بنيويًا لصالح السلطة التنفيذية على حساب السلطات الأخرى، وهو ما قد يعكس رغبة في الحفاظ على مركزية قوية للدولة.

5. التفسير والتقييم النقدي

إنّ تفسير هذه المواد الدستورية يتجاوز معناها الحرفي ليشمل دلالاتها السياسية، فهي تمثل محاولة لتنظيم السلطة في مرحلة ما بعد الحراك، بهدف تحقيق الاستقرار وتقديم إطار "محدث" للدولة، مصداقية هذه الوثيقة لا تكمن فقط في صياغتها القانونية، بل في مدى التزام الفاعلين السياسيين بتطبيق روحها ونصوصها بشكل يضمن الديمقراطية والتوازن

وحماية الحقوق فعليًا، عند مقارنتها بالدساتير السابقة في الجزائر أو دساتير دول أخرى ذات أنظمة مشابهة، يمكن تقييم مدى حداثة أو تقليدية هذا التوجه نحو تركيز السلطة الرئاسية.

أما النقائص المحتملة، فقد تكمن في عدم وجود آليات رقابة كافية وفعالة على الصلاحيات الواسعة الممنوحة للرئيس، أو في إمكانية تفسير بعض المواد المتعلقة بالحقوق والحريات أو حالات الطوارئ بشكل مقيد في الممارسة ومدى ملاءمة هذه الأفكار لتطلعات الشعب الجزائري نحو تغيير جذري وديمقراطية حقيقية يبقى سؤالًا جوهريًا يتطلب متابعة التطبيق العملي.

6. خاتمة:

يمثل الفصل الأول من الباب الثالث للدستور الجزائري المعدل لعام 2020 محاولة لترسيم ملامح السلطة التنفيذية وعلاقاتها بالسلطات الأخرى في مرحلة سياسية حساسة ورغم تضمينه لتأكيدات حول الحقوق والمساواة وآليات للمساءلة، إلا أن التحليل يُظهر استمرار وجود صلاحيات واسعة ومحورية لرئيس الجمهورية. إن نجاح هذا النص الدستوري في تحقيق أهدافه المعلنة نحو الديمقراطية والاستقرار والعدالة لا يتوقف على جودة الصياغة القانونية فحسب، بل يعتمد بشكل حاسم على الإرادة السياسية لتطبيقه بروح ديمقراطية، وعلى وجود آليات رقابة ومساءلة فعالة ومستقلة، وعلى تعزيز ثقافة سياسية تضمن المشاركة الفاعلة للمواطنين وحماية حقوقهم وحرياتهم بشكل لا لبس فيه. بدون ذلك، قد يبقى الدستور مجرد وثيقة رسمية، بينما تتشكل الممارسة السياسية الفعلية بمنطق مغاير.

المحور الخامس : تحليل وثيقة سياسية وطنية غير رسمية .

اولا: وثيقة بيان أول نوفمبر 1954[1] .

بسم الله الرحمن الرحيم

[1] بيان أول نوفمبر 1954، نص أول نداء وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954،وزارة الاتصال ،شوهد في 2025/04/07،على الموقع:
https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/5469

نداء إلى الشعب الجزائري

أيها الشعب الجزائري،

- **أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،**

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا – نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة – نُعلمُكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي. ورغبتنا أيضًا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية – بعد مراحل من الكفاح – قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية – في الواقع – هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحدًا حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إنّ أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدًا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث. وهكذا، فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيئ، محرومة من سند الرأي

العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحًا ظنًا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية. إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلاً، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين. وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية، أن يمنح أدنى حرية. ونظن أن هذه الأسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم :جبهة التحرير الوطني.

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنظم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر. ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

الهدف :الاستقلال الوطني بواسطة:

1. إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
2. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1. التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملاً هاما في تخلفنا الحالي.

2. تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

- **الأهداف الخارجية:**

1. تدويل القضية الجزائرية.
2. تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

3. في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

- **وسائل الكفاح:**

انسجامًا مع المبادئ الثورية، واعتبارًا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا. إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين. إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية. وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلاً ولكن النصر محقق.

تحاشيًا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم وتحديدًا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيًا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها:

1. الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضًا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2. فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3. خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1. فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة – ستحترم، كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2. جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3. تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلدنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك. أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك.

فاتح نوفمبر 1954

الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني، الأمانة الوطنية.

ثانيا : منهجية تحليل الوثيقة:

1. مقدمة:

يُعد بيان أول نوفمبر 1954 وثيقة محورية وتأسيسية في تاريخ الجزائر الحديث. فبصفته بيانًا سياسيًا ونداءً للشعب صادرًا عن جبهة التحرير الوطني الوليدة، فهو لا يمثل

مجرد إعلان نوايا، بل هو إعلان الانطلاقة الفعلية للثورة المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي . تكمن أهميته القصوى في كونه حدد بوضوح الأهداف والمبادئ والوسائل التي ستحكم الكفاح من أجل الاستقلال. يتطلب فهم عمق هذا الخطاب وتأثيره اتباع منهجية تحليلية تجمع بين الأبعاد التاريخية والإيديولوجية واللغوية، مع التركيز الدقيق على سياق إصداره، والرسائل الموجهة لمختلف الأطراف، وتأثيره اللاحق.

2. السياق التاريخي والسياسي:

لفهم بيان أول نوفمبر، لا بد من العودة إلى السياقات الزمنية والمكانية والدوافع العميقة التي أدت إلى إنتاجه. ففي **فاتح نوفمبر 1954**، وعلى أرض **الجزائر** تحت نير الاستعمار، انطلقت الشرارة الأولى للثورة، جاء هذا البيان كنتيجة حتمية لفشل عقود من النضال السياسي السلمي للحركة الوطنية التقليدية في تحقيق أي تقدم ملموس نحو الاستقلال. وقد تفاقم الوضع بسبب الجمود والانقسامات الداخلية التي أصابت الأحزاب الرئيسية، مما خلق فراغًا سياسيًا وشعورًا بالإحباط لدى الجيل الشاب من المناضلين. تزامنت هذه الأزمة الداخلية مع استمرار سياسات القمع والتمييز والاستغلال الفرنسي، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري. شكلت هذه الظروف مجتمعة دافعًا قويًا لمجموعة من الشباب الوطنيين الواعين لتبني خيار الكفاح المسلح كسبيل وحيد لانتزاع الحرية، معتبرين أن الوقت قد حان لتجاوز الأطر القديمة والانتقال إلى "المعركة الحقيقية الثورية". ولم يتم اختيار مكان محدد لإلقاء الخطاب، بل تم توزيعه سرًا على نطاق واسع لضمان وصوله إلى كافة شرائح الشعب الجزائري وتعبئتهم للمعركة الحاسمة.

3. المتكلم والمخاطب:

يصدر البيان عن "الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني(FLN) "، وهو تنظيم سياسي وعسكري حديث النشأة آنذاك، يضم نخبة من الشباب الوطنيين الذين تجاوزوا الانقسامات الحزبية السابقة. تقدم الجبهة نفسها كممثل أصيل للشعب الجزائري، حاملة لمشروع الاستقلال

الوطني وبناء دولة جزائرية حديثة ذات هوية عربية إسلامية واضحة ("دولة ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"). دوافعها الأساسية هي إنهاء الحكم الاستعماري وتحقيق السيادة الكاملة، أما المخاطب الرئيسي فهو "الشعب الجزائري أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية"، بكل فئاته وانتماءاته. الهدف هو حشد هذا الجمهور وتعبئته وتوحيده خلف راية الجبهة ومشروعها الثوري، وتجاوز حالة اليأس والانقسام. كما يحمل البيان رسائل ضمنية موجهة للسلطات الفرنسية (عرض شروط التفاوض)، وللرأي العام الدولي (طلب الدعم والمساندة). العلاقة التي يسعى البيان لترسيخها بين المتكلم (FLN)والمخاطب (الشعب) هي علاقة انتماء ووحدة مصير وهدف مشترك في مواجهة العدو الاستعماري.

4. الأبعاد البيان:(بناء الشرعية وتبرير الكفاح)

يُظهر التحليل الإيديولوجي للبيان استخدامه لآليات متعددة لبناء قضيته وحشد الدعم. أولاً، يقوم بتبرير اللجوء إلى الكفاح المسلح، مؤكدًا أنه جاء كرد فعل على تعنت الاستعمار ورفضه "أدنى حرية" وبعد استنفاد كل الوسائل السلمية ("رفض أمام وسائل الكفاح السلمية"). ثانيًا، يعمل البيان على إضفاء الشرعية على سلطة جبهة التحرير الوطني، مقدمًا إياها كطليعة واعية ومخلصة، تجاوزت "صراع الأشخاص والتأثيرات" ووضعت "المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات"، وبالتالي فهي الممثل الحقيقي لتطلعات الشعب. ثالثًا، يلجأ البيان إلى تشويه صورة الآخر (الاستعمار(، واصفًا إياه بأنه "العدو الوحيد الأعمى"، ومحملاً إياه مسؤولية المأساة التي تعيشها البلاد. تعتمد هذه الإيديولوجية على ركائز أساسية :القومية)التأكيد على وحدة الشعب الجزائري وحقه في تقرير مصيره وتحرير أرضه(، المرجعية الإسلامية)كإطار للدولة المنشودة وعامل توحيد للهوية)، والخطاب الثوري الذي يدعو للتضحية والفداء و"مواصلة الكفاح بجميع الوسائل". تتجلى آلية التحريض بوضوح في

استنهاض المشاعر الوطنية والدينية ودعوة الشعب للانضمام الفوري ("واجبك هو أن تنضم لإنقاذ بلدنا.

5. التحليل اللغوي والمفرداتي:

تتميز لغة البيان بالقوة والمباشرة والحسم، وتستخدم مفردات ذات شحنة عاطفية ووطنية عالية. يتجلى التأطير الزماني والمكاني بوضوح في الإشارة إلى "فاتح نوفمبر 1954" كتاريخ مفصلي، و"الجزائر" كفضاء للمعركة والهدف. يتم بناء العلاقة بين المتكلم والمخاطب عبر النداءات المباشرة ("أيها الشعب الجزائري") واستخدام الضمائر التي توحد ("نحن"، "أنتم"، "واجبك"). يغلب على النص السياق الاستعماري الذي يفرض مفردات المواجهة والتحدي، تبرز مفردات أساسية مثل: "الكفاح المسلح"، "الاستقلال الوطني"، "الاستعمار"، "جبهة التحرير الوطني"، "الشعب الجزائري"، "التحرير"، "التضحية". هذه المفردات ليست مجرد كلمات، بل هي رموز تعبئ وتحشد وتحدد معالم الصراع. كما يمكن ملاحظة استخدام التصنيفات الثنائية وطنيون ، استقلال، استعمار، وحدة، انقسام، لتبسيط الواقع وحشد الصفوف. بالإضافة إلى ذلك، يمكن رصد استخدام آليات بلاغية ونفسية ، مثل مخاطبة مشاعر الغضب من ظلم الاستعمار، والأمل في مستقبل حر، والفخر بالانتماء الوطني، مما يعزز الأثر الإقناعي والتعبوي للبيان.

6. خاتمة:

في الختام، يمثل بيان أول نوفمبر 1954 وثيقة تاريخية استثنائية، ونقطة تحول لا رجعة فيها في مسار الكفاح الوطني الجزائري. لقد نجح البيان في تشخيص الأزمة، وتقديم البديل الثوري، وتحديد الأهداف بوضوح، وتبرير الوسائل، وحشد الشعب خلف مشروع التحرير. إنه يعكس الإرادة الصلبة والتصميم العميق للشعب الجزائري وقواه الحية على نيل الاستقلال مهما كلف الثمن. ويظل تحليل هذا البيان ضروريًا ليس فقط لفهم لحظة اندلاع

الثورة وأسبابها، بل لفهم المرجعيات الأساسية التي شكلت الدولة الجزائرية المستقلة والهوية الوطنية الحديثة.

المحور السادس : وثيقة سياسية رسمية دولية.

اوّلا: مضمون وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[1]

- **الديباجة**

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة.

ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم ، ولما كان من الجوهري تعزيز تنمية العلاقات الودية بين الدول ، ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدمًا وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح ، ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان إطار مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها عالميًا وفعليًا ، ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد.

- **فإن الجمعية العامة،**

تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام

[1] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بموجب قرار الجمعية العامة، للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول، ديسمبر 1948، قوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية ، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، ص 1.

هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.

المادة 1: يولد جميع الناس أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وُهِبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضًا بروح الإخاء.

المادة 2: لكلِّ إنسان حقُّ التمتُّع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أيِّ نوع ولا سيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس، أو اللغة أو الدِّين أو الرأي سياسيًّا وغير سياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أيٍ وضع آخر وفضلًا عن ذلك لا يجوز التمييزُ على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلاً أو موضوعًا تحت الوصاية أو غير متمتِّع بالحكم الذاتي أم خاضعًا لأيِّ قيد آخر على سيادته.

المادة 3:لكلِّ فرد الحقُّ في الحياة والحرِّية وفي الأمان على شخصه.

المادة 4:لا يجوز استرقاقُ أحد أو استعبادُه، ويُحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما.

المادة 5:لا يجوز إخضاعُ أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الإحاطة بالكرامة.

المادة 6:لكلِّ إنسان، في كلِّ مكان، الحقُّ بأن يُعترَف له بالشخصية القانونية.

المادة 7:الناسُ جميعًا سواءٌ أمام القانون وهم يتساوون في حقِّ التمتُّع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حقِّ التمتُّع بالحماية من أيِّ تمييز ينتهك هذا الإعلانَ ومن أيِّ تحريض على مثل هذا التمييز.

المادة 8:لكلِّ شخص حقُّ اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصَّة لإنصافه الفعلي من أيَّة أعمال تَنتهك الحقوقَ الأساسيةَ التي يمنحها إيَّاه الدستورُ أو القانونُ.

المادة 9:لا يجوز اعتقالُ أيِّ إنسان أو حجزُه أو نفيُه تعسُّفًا.

المادة 10: لكلِّ إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحقُّ في أن تَنظر قضيتَه محكمةٌ مستقلَّةٌ ومحايدةٌ، نظرًا مُنصفًا وعلنيًّا، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أيَّة تهمة جزائية تُوجَّه إليه.

المادة 11:

1. كلُّ شخص متَّهم بجريمة يُعتبَر بريئًا إلى أن يثبت ارتكابُه لها قانونًا في محاكمة علنية تكون قد وُفِّرت له فيها جميعُ الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه.
2. لا يُدان أيُّ شخص بجريمة بسبب أيِّ عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكِّل جرمًا بمقتضى القانون الوطني أو الدولي، كما لا تُوقَع عليه أيَّةُ عقوبة أشدَّ من تلك التي كانت سارية في الوقت الذي ارتُكب فيه الفعل الجُرمي.

المادة 12: لا يجوز تعريضُ أحد لتدخُّل تعسُّفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمسُّ شرفه وسمعته. ولكلِّ شخص حقٌّ في أن يحميه القانونُ من مثل ذلك التدخُّل أو تلك الحملات.

المادة 13:

1. لكلِّ فرد حقٌّ في حرِّية التنقُّل وفي اختيار محلِّ إقامته داخل حدود الدولة.
2. لكلِّ فرد حقٌّ في مغادرة أيِّ بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده.

المادة 14:

1. لكلِّ فرد حقُّ التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتُّع به خلاصًا من الاضطهاد.
2. لا يمكن التذرُّعُ بهذا الحقِّ إذا كانت هناك ملاحقةٌ ناشئةٌ بالفعل عن جريمة غير سياسية أو عن أعمال تناقض مقاصدَ الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة 15:

1. لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.
2. لا يجوز، تعسُّفًا، حرمانُ أيِّ شخص من جنسيته ولا من حقِّه في تغيير جنسيته.

المادة 16:

1. للرجل والمرأة، متى أدركا سنَّ البلوغ، حقُّ التزوُّج وتأسيس أسرة، دون أيِّ قيد بسبب العِرق أو الجنسية أو الدِّين. وهما متساويان في الحقوق لدى التزوُّج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله.
2. لا يُعقَد الزواجُ إلاَّ برضا الطرفين المزمع زواجهما رضًا كاملاً لا إكراهَ فيه.
3. الأسرةُ هي الخليةُ الطبيعيةُ والأساسيةُ في المجتمع، ولها حقُّ التمتُّع بحماية المجتمع والدولة.

المادة 17:

1. لكلِّ فرد حقٌّ في التملُّك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.
2. لا يجوز تجريدُ أحدٍ من مُلكه تعسُّفًا.

المادة 18: لكلِّ شخص حقٌّ في حرِّية الفكر والوجدان والدِّين، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في تغيير دينه أو معتقده، وحرِّيته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبُّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.

المادة 19: لكلِّ شخص حقُّ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

المادة 20:

1. لكلِّ شخص حقٌّ في حرِّية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية.
2. لا يجوز إرغامُ أحدٍ على الانتماء إلى جمعية ما.

المادة 21:

1. لكلِّ شخص حقُّ المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إمَّا مباشرةً وإمَّا بواسطة ممثِّلين يُختارون في حرِّية.

2. لكلِّ شخص، بالتساوي مع الآخرين، حقٌّ تقلُّد الوظائف العامَّة في بلده.

3. إرادةُ الشعب هي مناطُ سلطة الحكم، ويجب أن تتجلىَّ هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريًّا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرِّي أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرِّية التصويت.

المادة 22:

لكلِّ شخص، بوصفه عضوًا في المجتمع، حقٌّ في الضمان الاجتماعي، ومن حقِّه أن تُوفَّر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتَّفق مع هيكل كلِّ دولة ومواردها، الحقوقُ الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ والثقافيةُ التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرِّية.

المادة 23:

1. لكلِّ شخص حقُّ العمل، وفي حرِّية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومُرضية، وفي الحماية من البطالة.

2. لجميع الأفراد، دون أيِّ تمييز، الحقُّ في أجرٍ متساوٍ على العمل المتساوي.

3. لكلِّ فرد يعمل حقٌّ في مكافأة عادلة ومُرضية تكفل له ولأسرته عيشةً لائقة بالكرامة البشرية، وتُستكمَل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

4. لكلِّ شخص حقُّ إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

المادة 24:

لكلِّ شخص حقٌّ في الراحة وأوقات الفراغ، وخصوصًا في تحديد معقول لساعات العمل وفي إجازات دورية مأجورة.

المادة 25:

1. لكلِّ شخص حقٌّ في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصَّةً على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية

الضرورية، وله الحقُّ في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمُّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.

2. للأمومة والطفولة حقٌّ في رعاية ومساعدة خاصَّتين. ولجميع الأطفال حقُّ التمتُّع بذات الحماية الاجتماعية سواء وُلِدوا في إطار الزواج أو خارج هذا الإطار.

المادة 26:

1. لكلِّ شخص حقٌّ في التعليم. ويجب أن يُوفَّر التعليمُ مجَّانًا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليمُ الابتدائيُّ إلزاميًّا. ويكون التعليمُ الفنِّي والمهني متاحًا للعموم. ويكون التعليمُ العالي متاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم.

2. يجب أن يستهدف التعليمُ التنميةَ الكاملةَ لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما يجب أن يعزِّز التفاهمَ والتسامحَ والصداقةَ بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيِّد الأنشطةَ التي تضطلع بها الأممُ المتحدةُ لحفظ السلام.

3. للآباء، على سبيل الأولوية، حقُّ اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأولادهم.

المادة 27:

1. لكلِّ شخص حقُّ المشاركة الحرَّة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدُّم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه.

2. لكلِّ شخص حقٌّ في حماية المصالح المعنوية والمادية المترتِّبة على أيِّ إنتاج علمي أو أدبي أو فنِّي من صنعه.

المادة 28:

لكلِّ فرد حقُّ التمتُّع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقَّق في ظلِّه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقُّقًا تامًّا.

المادة 29:

1. على كلِّ فرد واجباتٌ إزاء الجماعة، التي فيها وحدها يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحر الكامل.

2. لا يُخضع أيُّ فرد في ممارسة حقوقه وحرِّياته، إلاَّ للقيود التي يقرِّرها القانونُ مستهدفًا منها، حصرًا، ضمانَ الاعتراف الواجب بحقوق وحرِّيات الآخرين واحترامها، والوفاءَ بالعادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي.

3. لا يجوز في أيِّ حال أن تُمارَس هذه الحقوقُ والحريات على نحو يناقض مقاصدَ الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة 30: ليس في هذا الإعلان أيُّ نصٍّ يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على تخويل أيَّة دولة أو جماعة أو أيِّ فرد، أيَّ حقٍّ في القيام بأيِّ نشاط أو بأيِّ فعل يهدف إلى هدم أيٍّ من الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه.

ثانيا :تحليل إعلان العالمي لحقوق الإنسان:

1. **مقدمة:**

يُعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 بقصر "شايو" في باريس، بمثابة وثيقة دولية محورية ونقطة انطلاق أساسية للنظام الدولي المعاصر لحقوق الإنسان. يتألف هذا الإعلان التاريخي من ديباجة تمهد لمبادئه وثلاثين مادة تفصل الحقوق والحريات الأساسية، شاملةً الأبعاد المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن الهدف الأسمى الذي سعى إليه واضعو الإعلان، كما نصت ديباجته، هو تحديد "المستوى المشترك للإنجاز الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب وكافة الأمم"، ليصبح بذلك منارة ومرجعًا أخلاقيًا وسياسيًا للدول والمجتمعات والأفراد في جهودهم الرامية إلى تعزيز واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

2. الإشكالية المحورية:

على الرغم من المكانة الرفيعة والإجماع الأخلاقي الواسع الذي يتمتع به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن ترجمة مبادئه السامية إلى واقع ملموس تواجه عقبات وتحديات جمة على المستوى العالمي. هذه الفجوة بين النص والتطبيق تثير تساؤلات جوهرية حول فعالية الإعلان وقدرته الحقيقية على حماية كرامة الإنسان وحقوقه في عالم لا يزال يعاني من الصراعات المسلحة، والنزاعات السياسية، والاستبداد، والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الصارخة. وعليه، يمكن بلورة الإشكالية المركزية لهذا التحليل في التساؤلات التالية: ما هي الرؤية الفلسفية والأهداف الجوهرية والمضامين الرئيسية التي يطرحها الإعلان العالمي؟ وما هي قيمته القانونية الفعلية وتأثيره الملموس على تطور القانون الدولي والقوانين الوطنية؟ والأهم من ذلك، ما هي أبرز التحديات العملية التي تعترض سبيل تطبيقه الشامل، وما هي الآليات الممكنة للتغلب عليها أو التخفيف من حدتها؟

3. جوهر الإعلان:

تُجسّد ديباجة الإعلان الأساس الفلسفي والأخلاقي الذي يرتكز عليه، فهي تربط بشكل وثيق بين الاعتراف بـ "الكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة" وبين تحقيق "أساس الحرية والعدل والسلام في العالم". وتشير بمرارة إلى أن "تناسي حقوق الإنسان وازدراءها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني"، في إشارة واضحة إلى فظائع الحرب العالمية الثانية التي كانت الدافع المباشر لإنشاء الأمم المتحدة وصياغة هذا الإعلان. كما تؤكد الديباجة على ضرورة أن يتولى "القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم"، مبرزةً العلاقة بين الحقوق والاستقرار. أما المواد الثلاثون، فتترجم هذا الطموح الفلسفي إلى قائمة شاملة ومترابطة من الحقوق والحريات، يمكن تصنيفها إلى فئتين رئيسيتين:

أ **الحقوق المدنية والسياسية :**

وهي الحقوق التي تضمن الحريات الفردية الأساسية والمشاركة في الحياة العامة. تشمل أمثلة بارزة مثل الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي (المادة 3)، وحظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية (المادة 5)، والمساواة أمام القانون وحظر التمييز (المادتان 2 و 7)، وحرية الفكر والوجدان والدين (المادة 18)، وحرية الرأي والتعبير (المادة 19)، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات (المادة 20)، والحق في محاكمة عادلة وقرينة البراءة (المادتان 10 و 11)، والحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة (المادة 21). تُعتبر هذه الحقوق ضرورية لحماية الفرد من تعسف السلطة وتمكينه من المساهمة في مجتمعه.

ب **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :**

وهي الحقوق التي تهدف إلى ضمان مستوى معيشي لائق وتنمية بشرية شاملة. تتضمن أمثلة هامة كالحق في العمل بشروط عادلة ومرضية والحماية من البطالة وتكوين النقابات (المادة 23)، والحق في مستوى معيشة كافٍ للصحة والرفاهية بما في ذلك المأكل والملبس والمسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية (المادة 25)، والحق في الضمان الاجتماعي (المادة 22) والحق في التعليم (المادة 26)، والحق في المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية (المادة 27). يُظهر إدراج هذه الحقوق فهمًا عميقًا بأن الكرامة الإنسانية لا تكتمل بدون تلبية الاحتياجات الأساسية وتوفير الفرص للتطور والازدهار.

4. القيمة القانونية والتأثير:

عند صدوره، لم يكن الإعلان العالمي وثيقة ملزمة قانونًا بالمعنى التقليدي للمعاهدات، بل كان يمثل "مستوى مشترك للإنجاز". ومع ذلك، لا يمكن إنكار تأثيره الهائل وقوته المعنوية والسياسية التي اكتسبها على مر العقود. فقد أصبح الإعلان مصدر إلهام رئيسي وأساسًا للعديد من المعاهدات الدولية الملزمة لاحقًا، وأبرزها العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، اللذان يشكلان مع

الإعلان ما يعرف بـ "الشرعة الدولية لحقوق الإنسان". كما أثر الإعلان بشكل كبير على صياغة العديد من الدساتير الوطنية والقوانين الداخلية في مختلف أنحاء العالم، وأصبح مرجعًا أساسيًا للمحاكم الوطنية والدولية ولعمل المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. بل ويرى العديد من فقهاء القانون الدولي أن العديد من مبادئ الإعلان قد اكتسبت صفة القواعد العرفية الملزمة في القانون الدولي نظرًا للتطبيق والممارسة الدولية الواسعة والاعتقاد بإلزاميتها.

5. تقييم نقدي: بين الإنجازات والتحديات المستمرة.

– لا شك أن الإعلان العالمي يمثل إنجازًا تاريخيًا وتقدمًا هائلاً في الوعي الإنساني، وتكمن نقاط قوته الأساسية في: وضعه لمعايير عالمية واضحة لحقوق الإنسان، وتشكيله لمرجعية أخلاقية وسياسية أساسية للمجتمع الدولي، وكونه مصدر إلهام لتطور القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومع ذلك، تظل هناك نقاط ضعف وتحديات كبيرة تواجه تطبيقه الفعلي، أهمها:

– الطبيعة غير الملزمة أصلاً :رغم تطور قيمته القانونية، لا يزال البعض يتعامل معه كإعلان مبادئ أكثر منه قانونًا واجب النفاذ.

– إشكالية التفسير والتطبيق :تختلف الدول في تفسير بعض الحقوق والحريات ومدى تطبيقها، وغالبًا ما تتذرع بالسيادة الوطنية أو الخصوصيات الثقافية للتهرب من الالتزامات أو تبرير الانتهاكات.

– غياب آليات إنفاذ فعالة :لا يمتلك الإعلان بحد ذاته آليات تنفيذ أو عقوبات مباشرة لضمان تطبيقه، ويعتمد الأمر بشكل كبير على إرادة الدول والتزاماتها بموجب المعاهدات الأخرى.

– تحديات الواقع :تستمر الصراعات المسلحة، الفقر، التمييز الممنهج، الاستبداد السياسي، والأزمات الاقتصادية في تشكيل عقبات كبرى أمام تمتع الملايين بحقوقهم الأساسية التي نص عليها الإعلان.

6. المرحلة الاخيرة لتحليل الإعلان .

في المحصلة، يبقى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وثيقة فريدة ذات أهمية قصوى، تمثل تتويجًا لنضال إنساني طويل وتجسيدًا لأسمى تطلعات البشرية نحو الكرامة والحرية والعدل والمساواة. ورغم التحديات الجسيمة التي تعترض تطبيقه الكامل، فإنه يظل بوصلة أخلاقية ومنارة قانونية توجه جهود المجتمع الدولي والأفراد نحو بناء عالم أفضل. إن تعزيز فعالية الإعلان يتطلب جهدًا متواصلاً ومتعدد الأوجه: التزام حقيقي من الدول بترجمة مبادئ الإعلان والعهود المترتبة عليه إلى قوانين وممارسات وطنية فعالة، ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز الوعي بها في المجتمعات، ودور رقابي ونضالي فاعل للمجتمع المدني لكشف الانتهاكات والدعوة إلى المساءلة والعدالة. فالوصول إلى عالم يتمتع فيه كل فرد بكامل حقوقه وحرياته، كما حلم به الإعلان، هو مسيرة مستمرة تتطلب إرادة وعملًا دؤوبًا من الجميع.

خاتمة:

تتجلى الأهمية القصوى لتحليل الوثائق كمنهجية أساسية لفهم أعمق للظواهر السياسية والاجتماعية والقانونية، والتاريخية، فمن خلال الغوص المنهجي في بنية ومضمون وسياقات وثائق محورية ومتباينة، مثل بيان أول نوفمبر 1954 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان تمكنا من تجاوز القراءة السطحية والوصول إلى فهم دقيق لدوافع صياغتها، وأهدافها المعلنة والمضمرة والآليات اللغوية والإيديولوجية التي وظفتها والجمهور الذي استهدفته.

لقد كشف التحليل كيف أن وثيقة مثل بيان أول نوفمبر، بكل ما تحمله من شحنة ثورية وسياق وطني محدد، استخدمت لغة مباشرة وحاسمة لتبرير الكفاح المسلح، وحشد الطاقات

الشعبية، ورسم ملامح مشروع وطني في لحظة تاريخية فارقة. وفي المقابل، أظهر تحليل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كيف أن وثيقة ذات طابع دولي وأخلاقي، وليدة سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية، سعت إلى تأسيس معايير عالمية للكرامة الإنسانية بلغة تسعى للشمولية، رغم التحديات التي واجهت ولا تزال تواجه تطبيقها العملي.

يؤكد هذا البحث أن الوثائق الرسمية ليست مجرد نصوص جامدة، بل هي نتاج لتفاعلات قوى ومصالح وسياقات معقدة، وهي في الوقت ذاته أدوات فاعلة في تشكيل الوعي وتوجيه الفعل السياسي والقانوني. إن إتقان أدوات تحليل الوثائق، بما يشمل فهم السياق التاريخي والسياسي، وتحليل الخطاب، وتفكيك البنى الإيديولوجية، يمثل ضرورة لا غنى عنها للباحثين والمهتمين بفهم أعمق لديناميكيات السلطة، وتطور الأفكار، ومسارات التغيير في المجتمعات الإنسانية.

وفي نهاية المطاف، فإن القدرة على قراءة ما بين السطور وفهم الرسائل الكامنة في هذه الوثائق تمنحنا بصيرة أعمق ليس فقط حول الماضي الذي أنتجها، بل أيضًا حول الحاضر الذي لا تزال تؤثر فيه، والمستقبل الذي قد تساهم في تشكيله.

قائمة المصادر والمراجع:

اوّلا : المراجع باللغة العربية:

1. ابن عطية، نادية، "تسيير الوثائق الإدارية" مجلة العلوم الإنسانية، مجلد ب، ع. 32 (ديسمبر 2009).

2. ابن منظور، محمد. لسان العرب. بيروت: دار صادر، 1990.

3. ابن مرسلي، أحمد. مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال. ط. 4. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

4. الأمم المتحدة، الجمعية العامة. "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان." قرار 217 ألف (د-3). 10 ديسمبر 1948. نشر في حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول. نيويورك: الأمم المتحدة، 1993.

5. أمين، محمد. "طريقة نقد الوثيقة." تم الوصول إليه في 7 أبريل 2025 . https://www.2thar.com/2024/10/criticize-historical-documents.html.

6. البديري، إسماعيل صعصاع، وعمار حنين منصر. "دور الإدارة في الحفاظ على الوثائق في التشريع العراقي: دراسة مقارنة." مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مجلد 28، ع. 6 (2020): 100.-

7. "التحليل الصرفي للكلمة وثيقة." معجم المعاني. تم الوصول إليه في 6 أبريل 2025. https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/.

8. "التعريف اللغوي للوثيقة." موسوعة المصطلحات والقواميس الإسلامية المترجمة. تم الوصول إليه في 6 أبريل 2025 . https://terminologyenc.com/ar/browse/term/7121.

9. جبهة التحرير الوطني (الجزائر). "بيان أول نوفمبر 1954." وزارة الاتصال (الجزائر). تم الوصول إليه في 7 أبريل 2025 . https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/5469.

10. الجزائر. الدستور الجزائري المعدل والمتمم. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (ج.ر.ج.ج)، العدد 82، 30 ديسمبر 2020.

11. حمودة، أحمد. المدخل إلى دراسة الوثائق العربية. القاهرة: دار غريب، 1999.

12. الحويج، عبد المجيد محمد. "الوثائق مفهومها أنواعها وتقسيماتها وأهميتها في البحث العلمي." مجلة كلية الآداب، ع. 29 (يونيو 2020): 207.-

13. الخضمي، أحمد علي محمد. "التحليل السياسي المفهوم والمبادئ (رؤية نظرية)." مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، مجلد 6، ع. 14 (يناير 2021): 490.-

14. دليو، فضيل. عناصر منهجية في العلوم الاجتماعية. قسنطينة: مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة قسنطينة، 2013.

15. شهاب الدين، فتحي. أوراق في التربية السياسية. القاهرة: مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، 2011.

16. صالح، غانم محمد. "تحديدات مفاهيمية في التحليل السياسي." مجلة العلوم السياسية، ع. 32 (2006): 1.-

17. طباع، إبراهيم أحمد. دراسات في الأرشيف والمعلومات. بنغازي: جامعة قاريونس سابقاً، 1989.

18. طباع، عبدالله أنيس. علم الوثائق. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1986.

19. طعيمة، رشدي. تحليل المحتوى في العلوم الانسانية. ط. 1. القاهرة: دار الفكر العربي، 2017.

20. عبد الحميد، محمد. تحليل المحتوى في بحوث الإعلام. القاهرة: دار الشروق، 2011.

21. العسكر، فهد إبراهيم. إدارة الوثائق في عصر الاتصالات وتقنية المعلومات. القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2013.

22. الغذامي، عبد الله. الخطيئة والتكفير: من البنيوية إلى التشريحية. بيروت: المركز الثقافي العربي، 1998.

23. عمامو، حياة. الخطاب السياسي: قراءة في تجلياته البلاغية والحجاجية. بيروت: جداول للنشر، 2013.

24. الكيلاني، عبدالله إبراهيم زيد. "الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الدولية ومدى إلزاميتها وحجيتها في حفظ الحقوق." ورقة مقدمة في المؤتمر القضائي الشرعي الأول لدائرة قاضي القضاة في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2007.

25. المالكي، مبجل لازم. علم الوثائق. عمان: مؤسسة الوراق، 2009.

26. مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2001.

27. معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية. البروتوكول الدبلوماسي: قواعده أصوله تطبيقاته. فلسطين – غزة، 2013.

28. نويوة، لخضر. "أثر التكنولوجيا الحديثة في تحليل الوثائق السياسية." مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 5، ع. 1 (2021).

ثانيا : المراجع باللّغة الأجنبية.

29. Atkinson, P. A., and A. Coffey. Analysing Documentary Realities. London: Sage, 1997.

30. Aust, Anthony. Modern Treaty Law and Practice. 3rd ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.

31. Babbie, Earl. The Practice of Social Research. 14th ed. Boston: Cengage Learning, 2016.

32. Barthes, Roland. Mythologies. Translated by Annette Lavers. New York: Hill and Wang, 1972.

33. Booth, Wayne C., Gregory G. Colomb, and Joseph M. Williams. The Craft of Research. 4th ed. Chicago: University of Chicago Press, 2016.

34. Braun, Virginia, and Victoria Clarke. Successful Qualitative Research: A Practical Guide for Beginners. London: Sage, 2013.

35. Brown, L. Neville, and John S. Bell. French Administrative Law. 5th ed. Oxford: Oxford University Press, 1998.

36. Bryman, Alan. Social Research Methods. 5th ed. Oxford: Oxford University Press, 2016.

37. Dunne, B., J. Pettigrew, and K. Robinson. "Using Historical Documentary Methods to Explore the History of Occupational Therapy." British Journal of Occupational Therapy 79, no. 6 (2016). https://doi.org/10.1177/0308022616632021.

38. Eisner, E. W. The Enlightened Eye: Qualitative Inquiry and the Enhancement of Educational Practice. Toronto: Collier Macmillan Canada, 1991

39. Fairclough, Norman. Analysing Discourse: Textual Analysis for Social Research. London: Routledge, 2003

40. Fairclough, Norman. Language and Power. 3rd ed. London: Routledge, 2015.

41. Fereday, J., and E. Muir-Cochrane. "Demonstrating Rigor Using Thematic Analysis: A Hybrid Approach of Inductive and Deductive Coding and Theme Development." International Journal of Qualitative Methods 5, no. 1 (2006): 80–92. https://doi.org/10.1177/160940690600500107.

42. Gottschalk, Louis. Understanding History: A Primer of Historical Method. 2nd ed. New York: Alfred A. Knopf, 1969.

43. Graber, Doris A. "Political Languages." In Handbook of Political Communication, edited by Dan D. Nimmo and Keith R. Sanders, 195–224. Beverly Hills, CA: Sage, 1981.

44. Grimm, Dieter. "The Concept of Constitution in Historical Perspective." In The Constitution: A Reader, edited by Dieter Grimm, 1–22. Oxford: Oxford University Press, 2016. Oxford Scholarship Online. Accessed March 31, 2025. http://www.oxfordscholarship.com/view/10.1093/acprof:oso/9780198766124.001.0001/acprof-9780198766124-chapter-1.

45. Hammersley, Martyn, and Paul Atkinson. Ethnography: Principles in Practice. 3rd ed. London: Routledge, 2007.

46. Harris, Zellig S. "Discourse Analysis." In Papers on Syntax, edited by Henry Hiż, 1–30. Synthese Language Library 14. Dordrecht: D. Reidel Publishing Company, 1981.

47. Krippendorff, Klaus. Content Analysis: An Introduction to Its Methodology. 4th ed. Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, 2018.

48. Mabille, Olivier. "Enrichir le catalogage des documents audiovisuels: étude de faisabilité au Département de l'Audiovisuel."

Supervised by Pierre-Yves Duchemin. École Nationale Supérieure des Sciences de l'Information et des Bibliothèques, n.d.

49. Marsh, David, and Gerry Stoker, eds. Theory and Methods in Political Science. 4th ed. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2017.

50. McNabb, David E. Research Methods in Public Administration and Nonprofit Management. 3rd ed. New York: Routledge, 2013.

51. Morgan, Hani. "Conducting a Qualitative Document Analysis." The Qualitative Report 27, no. 1 (2022): 64-77. https://doi.org/10.46743/2160-3715/2022.5044.

52. Orbenko, Nataliia. "Political Discourse: Definition, Features and Functions." Aktual'ni problemy filosofii ta sotsiolohii 40 (January 2023). https://doi.org/10.32782/apfs.v040.2023.28.

53. Paul, M.C., J.E. Rhodes, and L. Yardley. Qualitative Research in Psychology: Expanding Perspectives in Methodology and Design. Washington D.C: American Psychological Association, 2003.

54. Shaw, Malcolm N. International Law. 8th ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2017.

55. Silverman, D. Qualitative Research: Theory, Methods and Practice. 2nd ed. London: Sage Publications, 1997

56. Simmons, Beth A., and Daniel J. Hopkins. "The Constraining Power of International Treaties: Theory and Methods." American Political Science Review 99, no. 4 (November 2005): 623–31. Accessed March 31, 2025. https://www.researchgate.net/publication/38413775_The_Constraining_Power_of_International_Treaties_Theory_and_Methods.

57. Spencer, L., J. Ritchie, and W. O'Connor. "Analysis: Practices, Principles and Processes." In Qualitative Research Practice: A Guide for Social Science Students and Researchers, edited by Jane Ritchie and Jane Lewis, 199–218. London: Sage Publications, 2003.

58. Stake, R. E. The Art of Case Study Research. Thousand Oaks, CA: Sage, 1995.

59. United Nations. Vienna Convention on the Law of Treaties. May 23, 1969. United Nations Treaty Series, vol. 1155. https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/conventions/1_1_1969.pdf.

60. Van Dijk, Teun A. "Principles of Critical Discourse Analysis." Discourse & Society 4, no. 2 (1993)

61. Van Dijk, Teun A. Discourse and Power. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2008.

62. Wodak, Ruth, and Martin Reisigl. "Discourse and Racism: European Perspectives." Annual Review of Anthropology 28 (1999)

ملخص :

يُبرز هذا البحث الأهمية المنهجية لتحليل الوثائق السياسية والدولية كأداة للفهم العميق للظواهر التاريخية والاجتماعية والقانونية بالتركيز على دراسة حالتي بيان أول نوفمبر 1954 الجزائري والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث تم تطبيق تحليل متعدّد الأوجه يركز على السياق التاريخي والسياسي والبنية النصية واللغة المستخدمة والأبعاد الإيديولوجية كشف التحليل عن الدوافع الكامنة والأهداف المعلنة والمضمرة وكيف تتجاوز هذه الوثائق كونها مجرد نصوص لتصبح نتاجًا لتفاعلات القوى وأدوات فاعلة في تشكيل الواقع يؤكد البحث على أن فهم هذه الوثائق يتطلب تجاوز القراءة السطحية، لذا يعدّ إتقان أدوات التحليل ضروري للباحثين لفهم ديناميكيات السلطة والتغيير وتأثير الماضي المستمر على الحاضر والمستقبل.

كلمات مفتاحية: تحليل الوثائق ، تحليل الخطاب ،أدوات التحليل ، الخطاب السياسي، الوثيقة السياسية ، الوثيقة الوطنية، الوثيقة الدولية .

Summary:

This research highlights the methodological importance of analyzing official political and international documents as a critical tool for an in-depth understanding of historical, social, and legal phenomena. Through case studies of Algeria's November 1st, 1954 Statement and the Universal Declaration of Human Rights, a multifaceted analysis was conducted, focusing on historical context, textual structure, linguistic choices, and ideological dimensions.

The analysis revealed not only stated objectives but also implicit motives, demonstrating how these documents transcend their textual form to function as products of power dynamics and active instruments in shaping reality. The research concludes that a genuine understanding of these documents requires moving beyond a superficial reading. Therefore, mastering such analytical tools is essential for researchers to comprehend power structures, processes of change, and the enduring impact of the past on the present and future.

Keywords: Document Analysis, Discourse Analysis, Analytical Tools, Political Discourse, Political Document, National Document, International Document.